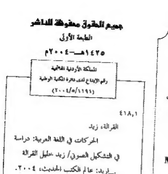
الحركات في اللغة العربية

دراسة في التشكيل الصوتي

د. زيد خليل القرالّة
أستاذ مساعد (قسم اللغة العربية)
جـامعة آل البيت

عالم الكتب الحديث
اربد- الأردن
١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م



الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٤/٥/١١٩١)

٤١٨,١

القرالة، زيد

الحركات في اللغة العربية: دراسة في التشكيل الصوتي/ زيد خليل القرالة
.-إربد: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٤.

(   )ص.

ر.إ: ٢٠٠٤/٥/١١٩١.

الواصفات:/النطق// علم الأصوات
//اللغة العربية/

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

عالم الكتب الحديث
للنشر والتوزيع

الأردن - اربد شارع الجامعة بجانب البنك الإسلامي
تلفاكس(٧٢٧٢٢٧٢-٢-٩٦٢)
الرمز البريدي(٢١١١٠)
صندوق البريد(٣٤٦٩)

Modern World Books Publishers

Irbid-Jordan
TelFax (962-2-7272272)
P.O.Box 3469 Irbid 21110
Jordan.



رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ٢٠٠٤/٥/١١٩٠

مقدمة:

تتكون اللغة العربية من نسيج متكامل من الأصوات بأنواعها: الصوامت، والحركات، وأشباه الحركات، إضافة إلى الفونيمات غير التركيبية مثل النبر والتنغيم، وقد ظهر الاهتمام باللغة العربية ومكوناتها في وقت ظهرت الحاجة لهذا الاهتمام، وكان ذلك دافعاً لتكثيف جهود العلماء بدراسة العربية والتفصيل في مكوناتها وقواعدها.

لقد ظهر الاهتمام باللغة العربية منذ عهد أبي الأسود الدؤلي، وهي مرحلة البداية، ثم جاء دور الخليل وسيبويه ومن تبعهم، غير أن الملاحظ على هذه المرحلة أنها وجهت اهتمامها إلى الأصوات الصامتة، فلم تأخذ الحركات قدراً من الدراسة والاهتمام مقارنة مع الصوامت، وأحسب أنهم نظروا للحركات على أنها تابعة للصوامت؛ فجاء الاهتمام بالصوامت التي تشكل جذر الكلمة وهيكلها الرئيس.

ومع أن الإشارة للحركات قد وردت لدى الخليل، وسيبويه، والفراء، والفارسي إلا أنها بقيت ترد على هامش الحديث عن الصوامت، و لم يتبلور الاهتمام بالحركات إلا على يد ابن جني؛ فقد تحدث عنها بشيء من التفصيل في مؤلفاته وخاصة (سر صناعة الإعراب)، ثم تلاه ابن سينا الذي حاول أن ينظر للأصوات من جانب تشريحي، وهي نظرة دقيقة، وأحسب أن الإشارات الصوتية لدى علماء اللغة بعد ابن جني كانت في معظمها تتكئ على آرائه.

وفي العصر الحديث بقي اهتمام العلماء ينصب على دراسة الأصوات الصوامت، وأي عرض للحركات إنما يأتي بشكل ثانوي من خلال الحديث عن الصوامت، باستثناء الدراسة التي أفردها غالب المطلبي لأصوات المد العربية، وقد

جاء اهتمام هذه الدراسة بأصوات المد في اللغات السامية، وفي اللهجات العربية السائدة، إضافة إلى الوقوف عند آراء القدماء وتقديسها، فلم يعمد إلى إعطاء الحركات خصوصيتها التي تظهر أهميتها مقارنة مع الصوامت، وخاصة أثرها في بناء الكلمة وتلوين هذا البناء.

وقد حاولت في هذه الدراسة دراسة الحركات في اللغة العربية من خلال نظرة حديثة، وإلقاء الضوء على بعض المفاهيم التي شابها الغموض في الحركات، وبيان أثر هذا الغموض في الدرس الصرفي، إضافة إلى التفريق بين الحركات وأشباه الحركات، إذ قد يختلط بينهما مما يؤدي إلى خلط في تحليل الظواهر الصرفية.

و لم أعمد في دراستي هذه لقسرية المنهج بل أفدت من المناهج المختلفة، وذلك بما تستدعيه الحاجة وطبيعة الموضوع الذي أتناوله.

وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة وثلاثة فصول، جاء الفصل الأول بعنوان: (تحديد الحركات في اللغة العربية)، وفيه تحدثت عن ماهية الحركة، وعن مفهومها بحسب تطور الدراسات اللغوية بين القدماء والمحدثين، وما أخذته الحركات من تسميات مختلفة، ومدى اهتمام الدرس اللغوي بهذه الأصوات، ثم عرضت المواضع النطقية للحركات؛ وذلك بالإشارة إلى آراء العلماء، ومقارنتها ومدى تفاوتها في الدقة إضافة إلى أثر كميتها في مواضعها النطقية.

وتحدثت في هذا الفصل عن عدد الحركات في اللغة العربية بنوعيها: القصيرة والطويلة، وأشرت إلى آراء العلماء، وناقشت بعض هذه الآراء ما أمكن وذلك بالحجة العلمية، وطرح الأدلة، والأمثلة التطبيقية.

وانتهى الفصل الأول بالحديث عن الكمية الزمنية في الحركات العربية القصيرة والطويلة، مراعياً أثر الأصوات المجاورة من حيث الجهر والهمس، والاستمرار والوقف، والتضعيف.

أمـــا الفصـــل الثاني فقد كان عنوانه: (حركات اللغة العربية وقانونا المماثلـــة والمخالفة)، وفي هذا الفصل تحدثت عن ملامح المماثلة عند القدماء، ثم عرضـــت لـــلمماثلة بين الحركات والصوامت في التفخيم والترقيق، وفي الموقع والمخرج، وعرضت للمماثلة بين الحركات وأشباه الحركات، وما يتم فيها من قلب الحركة إلى شبه حركة.

وتحدثـــت عـــن مماثلـــة أشباه الحركات للحركات، ومماثلة الحركات للحركات، وقد حاولت إسناد رأيي بالأدلة التطبيقية، إضافة لآراء العلماء التي وجدت فيها ضالتي.

وانـــتهى هـــذا الفصـــل بالحديث عن حركات اللغة العربية وقانون المخالفة، فأشرت إلى المخالفة بسقوط الصامت، وحلول الحركة، وإلى المخالفة بين الحركات فيما بينها.

أمـــا الفصل الثالث فقد أفردته للحديث عن قلب الحركات وحذفها، فقـــد جاء عنوانه: (حركات اللغة العربية، وقانونا القلب والحذف)، وفي هذا الفصـــل تناولت قلب الحركة إلى حركة، وقلب الحركة إلى شبه حركة، وقلب الحركة إلى حركة، وتناولت فيه حذف الحركة، وحذف شبه الحركة.

وأتقـــدم بجزيل الشكر للدكتور إسماعيل عمايرة الذي أشرف على هذا البحث، وقد تابعه بأمانة العالم وإخلاصه، فجزاه الله خير جزاء.

ولا أزعـــم أن هـــذا البحث يتسم بالكمال إذ الكمال لله، والعصمة لرســـوله، وما عمل الإنسان في يومه عملاً إلا وقال في غده لو أني فعلت كذا وكذا، والله أسأل أن أنال أجر من اجتهد فأصاب.

فهرس المحتويـــات

أ- ماهية الحركة:

تتشكل اللغة العربية- كأي لغة أخرى- من مجموعة من الأصوات اللغوية، تتألف فيما بينها مكونة عناصر اللغة ومقوماتها، ابتداء بالكلمة وتناميا إلى الجملة، وقد رأى علماء اللغة العربية أن أصوات اللغة العربية تقسم إلى قسمين: الأصوات الصوامت، وهي ما تعارفوا عليه باسم الحروف، والصوائت، وهي ما تعارفوا عليه باسم الحركات، وقد أشار بعض علماء العربية ومنهم عبد الصبور شاهين إلى هذا التقسيم:

"والأصوات التي تتكون منها الكلمة تنقسم بالضرورة إلى نوعين:

١- نوع الصوامت.

٢- نوع الحركات"[1].

ومن العلماء من يقسم الأصوات في العربية إلى ثلاثة أقسام هي: الصوامت، والصوائت، وهناك قسم ثالث هو أشباه الصوائت أو أشباه الصوامت، وهذا القسم ينحصر في صوتي (الياء والواو) أشباه الحركات التي سماها القدماء حروف اللين مغايرة لمشابهاتها- في الرسم- من حروف المد، وقد سميت هذه الأصوات بأشباه الصوائت لأنها عرضة للانقلاب والتحول كما هي الحال في الصوائت، وقد سميت أشباه الصوامت لأنها تتحد مع الصوامت في وجود الاحتكاك عند إنتاجها[2]، وفي تحملها للحركات كبقية الصوامت.

وسأحاول في هذه الصفحات تحديد ماهية الحركة. وللوصول إلى شيء من المراد لابد من التعرض للمراحل الأولى التي ظهر فيها هذا المصطلح بتسمياته

(١) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٢٦، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٠م.

(٢) انظر المرجع السابق، ص٣١.

المختلفة حسب مراحل تطوره، ومن هنا نجد ابتداء أن ظهور اللحن على ألسنة بعض الناطقين بالعربية كان الدافع الأول لظهور الحركات رسماً وبحثاً، فهي من الناحية النطقية الصوتية موجودة كغيرها من أصوات اللغة، وفي ذلك يقول كمال بشر: "أما الحركات قبل أبي الأسود والخليل فكانت تستنتج استنتاجاً بمساعدة السياق والمقام"[1].

وقد رأى بعضهم أن استنتاج الحركة من خلال السياق يعد ثغرة في الخط العربي، يقول جان كانتينيو ".. فبقيت الكتابة العربية كأنها ضرب من الاختزال يجب فهمه أولاً كي تتسنى قراءته وذلك عيب من أكبر عيوب الخط العربي"[2]. ولا ينحصر هذا الخلل في الخط العربي، بل تعاني اللغات الأخرى من مشكلة الخط ومطابقته للنطق.

لقد كان اختلاط الأمم غير العربية مع العرب عاملاً رئيساً في ظهور اللحن، فلم ينحصر الكلام المتبادل في الفصيح بل هناك من يتعلم العربية من خلال التعامل اليومي، وليس سهلاً أن تتوفر الدقة في إتقان ما يسمع ويردد؛ لذلك ظهر اللحن، ووصل إلى القرآن الكريم في تلاوة بعض الناس، من هنا ظهر الاهتمام بالحركات لوضع حد لهذه المعضلة الدخيلة، وقد أشار ابن النديم إلى هذه البداية بقوله: "أخذ النحو عن علي بن أبي طالب أبو الأسود، وكان لا يخرج شيئاً أخذه عن علي.. فأتى بكاتب من عبد القيس فلم يرضه، فأتى بآخر، فقال أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه

---

(1) كمال بشر، علم اللغة العام (الأصوات)، ص١٤٧، ط٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

(2) جان كانتينيو، دروس في علم أصوات العربية، ص١٤٧، ترجمة صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، ١٩٦٦م.

ء على أعلاه، وإن صممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف فهذا نقط أبي الأسود"[1].

ومن خلال توجيه أبي الأسود لكاتبه في تحديد الحركات نجده قد بدأ بوضع الشكل الأول للحركات من حيث موضع الرسم وإظهارها خطاً، وبوضع الملامح أو السمات الأولى التي تشكله أثناء النطق بها.

ومن هنا فإن أبا الأسود لم يتعرض للحركات من ناحية صوتية كي يحددها بل اعتمد في تحديدها على الملاحظة بالعين لكي لا يلتبس الأمر على كاتبه، ونلاحظ أيضاً أن أبا الأسود استخدم رسماً خاصاً لتمييز الحركات وهو النقط، وهذا الرسم متشابه في الحركات الثلاث، ولكنه ميز بينها في مواضع رسمها تبعاً لحركة الأعضاء النطقية، ووضعيتها النطقية، وهذا الصنيع من أبي الأسود ينم عن دقة ملاحظته، وعمق تفكيره اللغوي.

بعد صنيع أبي الأسود سالف الذكر تنتقل الحركات في العربية إلى مرحلة جديدة وذلك على يد الخليل بن أحمد؛ إذ قام الخليل بوضع معجم العين على أساس صوتي؛ فاعتمد في ترتيبه على مخارج الأصوات اللغوية على النحو التالي: "ع ح هـ خ غ – ق ك – ج ش ض – ص س ز – ط د ت – ظ ذ ث ر ل ن – ف ب م – و ا ي"[2].

أي أنه وضع كل مجموعة متقاربة من الأصوات في حيز واحد، وما يهمنا في هذا المقام الإشارة إلى أن الخليل أراد إزالة الالتباس بين النقط الذي

---

(١) ابن النديم، الفهرست، ص٤٠، تحقيق رضا تجدد بن علي، مكتبة الأسدي، طهران، ١٩٧١.

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ١:٥٨ تحقيق المهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠.

وضعه أبو الأسود – وهو الذي يمثل الحركات- النقط الذي وضع لتمييز الحروف المتشابهة رسماً، فوضع رسماً جديداً للحركات يغاير الرسم الذي وضعه أبو الأسود. وقد أشار أبو عمرو الداني إلى عمل الخليل وهو مأخوذ من صور الحروف، فالضمة واو صغيرة الصورة في أعلى الحرف؛ لئلا تلتبس بالواو المكتوبة، والكسرة ياء تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف"[1]. وعمل الخليل هذا يدل على يقينه بأن أصوات المد القصيرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأصوات المد الطويلة من حيث المسلك الصوتي.

وقد وردت إشارة عن الخليل يستشف منها تسميته لهذه الأصوات بالمعتل أو حروف العلة، إذ يقول: "وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق، مهتوتة مضغوطة، فإذا رفه عنها لانت وصارت الياء والألف والواو عن غير طريقة الحروف الصحاح"[2]. وهذه الإشارة تدل على حديث الخليل عن الحركات الطويلة، أو ما عرف لديهم بحروف المد.

ومما يلاحظ أن الحركات لم تنل اهتماماً واضحاً كالصوامت، ولم يظهر مصطلح الحركات بوصفه مصطلحاً صوتياً يدرس دراسة مفردة مفصلة وخاصة في المراحل الأولى، بل جاء عرضه ضمن الحديث عن الجوانب النحوية، وقد أشارت بعض الدراسات التي رصدت المصطلح الصوتي في التراث العربي إلى ذلك؛ تقول آمنة بن مالك: "وما نشير إليه في هذا الصدد أيضاً أن النحاة العرب لم يعرفوا مصطلح الحركات، ولم يدرسوها على حدة، إلا أنهم لم يتجاهلوا خصائصها"[3].

---

(1) أبو عمرو الداني، المحكم في نقط المصاحف، ص7، تحقيق عزة حسن، دمشق، 1960.

(2) العين، 1:52.

(3) آمنة بن مالك، مصطلحات الدراسة الصوتية في التراث العربي، 332، رسالة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 1987م.

وما نريده من علم معرفتهم لمصطلح الحركات أي علم إعطائه القيمة والدراسة التي تناسب أهميته في اللغة كما كشف عنه ابن جني لاحقاً.

ثمّ بقيت الحركات ترد لدى العلماء بأسماء لا تتضمن مصطلح حركة أو حـــركات بالمفهوم الصوتي الخالص؛ فقد وصفها الخليل بأنها هوائية لا حيز لها، أما سيبويه فأشار إلى أنها حروف خفية اتسع مخرجها، وسمى بعضها الهاوي وفي ذلك يقول: "ومنها الهاوي وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو، لأنك قد تضم شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قـــبل الحـــنك، وهـــي الألف. وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها، وأخفاهن وأوسعهن مخرجاً: الألف ثم الياء ثم الواو"(١).

ومـــن هنا فإن وصف هذه الأصوات لدى علماء هذه الفترة من حيث المخـــرج جـــاء مـــتقارباً، فهي تأتي هوائية، وتأتي خفية ومتسعة وجوفية أما تسميتها، فترد باسم الألف، والياء، والواو كغيرها من الحروف الهجائية.

وأود الإشارة هنا إلى أن مصطلح الحركات يختفي عند الخليل وسيبويه في معالجتهما للأبواب الصوتية وعرضها، أما في الأبواب النحوية والصرفية فإن هذا المصطلح يرد أثناء العرض والتفصيل في تلك الأبواب، ومن أمثلة ذلك قول ســـيبويه في بـــاب الإدغـــام: "وكـــلما توالـــت الحركات أكثر كان الإدغام أحسن"(٢).

ومـــن خـــلال التتبع لنظرة الخليل وسيبويه لهذه الأصوات وتسمياتها أرجـــح أن المعالجة الصوتية، والتسمية كانت تختص بهذه الأصوات الثلاثة حال

---

(١) سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، الكتاب، ٤: ٤٣٥، ٤٣٦، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، عالم الكتب، ١٩٨٣م.

(٢) المرجع نفسه، ٤: ٤٣٧.

كونها أصوات مد طويلة؛ لأن التركيز في البحث والمعالجة اللغوية في تلك الفترة كان ينصب على الأصوات التي تشكل البنية أو الهيكل الرئيس للكلمة.

لقد أشار الخليل إلى أصوات المد القصيرة ودورها، ولكن إشارته إليها لم ترتبط باسم الحركات بل الفتحة والكسرة والضمة، فقد ورد في الكتاب: "وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به"[1].

والمقصود بقول الخليل: إنها زوائد أي أنها ليست من أحرف الكلمة الأساسية، ولا يفهم من كلامه الانتقاص من دورها بوصفها أصواتاً لغوية لها دورها كبقية الأصوات.

وعند تتبع معالجة هذه الأصوات عند الفراء نجده يسميها الضم والكسر والفتح، ولم يورد مصطلح حركات بوصفه تسمية لهذه الأصوات، وقد جاءت تسميته بقوله: "فإنما يستثقل الضم والكسر لأن لمخرجيهما مؤونة على اللسان والشفتين.. والفتحة تخرج من طرف الفم بلا كلفة"[2]، ويبقى مصطلح الحركة بالمفهوم الصوتي غير محدد البداية إلى أن نجد ابن جني يشير إلى هذا المصطلح في كتابيه: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، وإشارته لم تحدد واضع هذا المصطلح ولم ينسب التسمية لنفسه، بل جعلها بجهولة إذ يقول: "وإنما سميت هذه الأصوات الناقصة حركات لأنها تقلق الحرف الذي تقترن به"[3].

---

(١) المرجع نفسه، ٤:٢٤١.

(٢) الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)، معاني القرآن، ٢:١٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م.

(٣) ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني) سر صناعة الإعراب، ١:٢٦-٢٧، تحقيق حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.

وعلى أن مصطلح (حركات) لم يرد عند من سبق ابن جني بالمفهوم الصوتي الدقيق والمفصل حين معالجة الأصوات في الأبواب الصوتية، فالأرجح أن يكون ابن جني أول من وضع مصطلح (حركات) عند معالجة هذه الأصوات في الأبواب الصوتية، ولكنه لم ينسبه لنفسه التزاماً بالأمانة العلمية، وإظهاراً لجهود السابقين، فمصطلح (الحركات) ورد قبل ابن جني في معالجة الأبواب النحوية والصرفية، وعندما أطلقه ابن جني على هذه الأصوات عند معالجتها في الأبواب الصوتية نظر إليه على أنه مصطلح مشترك في التسمية بين الأبواب النحوية، والصرفية، والصوتية مع وجود الفارق في معالجته في كل باب عن الآخر، فالتسمية عامة قديمة، والتحديد الصوتي خاص بابن جني.

ومما يرجح أن ابن جني أول من أعطى مصطلح (الحركات) عناية خاصة عند دراسة هذه الأصوات دراسة صوتية مدى اهتمامه بهذا المصطلح ومعالجته له معالجة واسعة في كتابي الخصائص وسر صناعة الإعراب[1].

وعند معالجة ابن سينا للأصوات اللغوية من جانب صوتي وتحديداً من حيث المخرج، فقد سمى هذه الأصوات بالمصوتات: ". وأما الألف المصوتة وأختها الفتحة.. وأما الواو المصوتة وأختها الضمة.. وأما الياء المصوتة وأختها الكسرة.. "[2]. وفي مكان آخر ترد إشارته إلى الحركات من جانب صوتي وذلك في إطار معالجته لكيفية حدوث بعض الأصوات، وكيفية إنتاجها، فقد جاء عنوان الفصل السادس بقوله: "في أن هذه الحروف قد تسمع من حركات

---

(1) انظر المرجع نفسه ١:١٥-٣٢.

(2) ابن سينا (أبو علي الحسين)، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص٨٤، تحقيق محمد الطيان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٣م.

غير نطقية"[1]. وهذه إشارة توضح تعدد تسمية هذه الأصوات عند ابن سينا ومن هذه التسميات مصطلح حركات، وقد تكون تسميتها صوتياً بهذا المصطلح اعتماداً على تسمية ابن جني لها.

ومن خلال هذا التدرج في الدرس اللغوي نجد أن الحركات في العربية قد تدرجت في تحديدها من الرسم الأولي وهو النقط إلى الرسم الثاني وهو الحروف الصغيرة، وقد تركزت معالجتها في هذه الفترة- من حيث المخرج- على كونها أصوات مد تدخل في البنية الرئيسة للكلمة، إلى أن أخذت شيئاً من التفصيل الصوتي بنوعيها: قصيرة، وحروف مد في مؤلفات ابن جني.

ومن خلال استعراض هذه المرحلة نجد أن مفهوم الحركة فيها أنها صوت هوائي ليس له مخرج محدد كغيره من الأصوات، وأن هذا الصوت يأتي على نوعين حسب كميته: صوت قصير وهو ما عرف بالحركة، وصوت طويل وهو ما عرف بحرف المد، ويدخل هذا النوع في تكوين جسد الكلمة الرئيس طبقاً للرسم العربي.

وفي العصر الحديث عرض العلماء للحركات في اللغات عامة، وذلك اعتماداً على تحديد دانيال جونز لمخارجها، وقد وردت تسميتها لدى العلماء بالحركات والصوائت، وأصوات المد إلى غير ذلك، وممن حدها من العلماء العرب محمود السعران بقوله: "يحدد الصائت في الكلام الطبيعي بأنه الصوت المجهور الذي يحدث في تكوينه أن يندفع الهواء في مجرى مستمر خلال الحلق، والفم، وخلال الأنف معهما أحياناً، دون أن يكون ثمة عائق يعترض مجرى الهواء اعتراضاً تاماً، أو تضييق لمجرى الهواء من شأنه أن يحدث احتكاكاً

---

(١) رسالة أسباب حدوث الحروف، المرجع نفسه، ٩٣.

مســـموعاً[1]. ومضمون هذا الكلام نجده في الدرس اللغوي لدى قدماء العربية. ونجده عند اليونان من خلال قول أرسطو: "هو الذي ينطق دون قرع اللسان أو الشفة"[2].

ومن هنا عند بالغ المحدثون في إشارتهم إلى دانيال جونز، ونسبة تحديد الحركات له، فهو لم يحدد مفهوم الحركة بل له الجهد الواضح في تحديده لمنطقة الحـركة عـند إنتاجها، ونبّه هنا إلى قول السعران السابق في تحديد الصوائت بقوله: "بأنه الصوت المجهور" فقد أجمع العلماء قديماً وحديثاً على أن الحركات أصـــوات مجهورة، ورأيهم هذا لا تشوبه شائبة والمختبر الصوتي يؤكد ذلك، إلا أن عـــبد الصـــبور شـــاهين يرى أن الحركات تشترك مع الصوامت في الهمس والجهـــر: "والجهـــر والهمـــس صفتان تشترك فيهما الصوامت والحركات على السواء، على الرغم من دقة ملاحظة الهمس في الحركات"[3]. ولم يذكر شاهين أدلة تدعم رأيه هذا، وواضح كل الوضوح جنوح رأيه عن جادة الصواب؛ فإذا كانت الحركات أوضح الأصوات سمعاً فكيف نصفها بأنها أصوات مهموسة؟

أمـــا إبراهيم أنيس فقد سماها حروف اللين، وهي تسمية ليست دقيقة؛ فحروف اللين هي الواو والياء أشباه الحركات، أما الحركات فهي حروف المد إذ أريـــد بـــها الحركات الطويلة، ويكاد أنيس يعتمد- في تقديمه للحركات- اعـــتماداً كلـــياً عـــلى دانيال جونز، ولم يجد إبراهيم أنيس بداية تسمية هذه الأصوات بالحركات، وفي ذلك يقول:

---

(1) محمود السعران، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، ص١٤٨، دار النهضة العربية، بيروت، د. ت.

(2) أرسطو، فن الشعر، ص١٨٠، ترجمة إبراهيم حمادة، مكتبة الأنجلو المصرية، د. ت.

(3) المنهج الصوتي للبنية العربية، ٢٧.

"وظلت الحال هكذا حتى وضعت أصوات اللين القصيرة التي اصطلح القدمــاء على تسميتها بالحركات في العصور الإسلامية"[1]، وهذا تحديد عائم، إذ تدرجـــت الحــركات، وتطـــورت في العصور الإسلامية من حيث الرسم، والتسمية، والدراسة.

ومـــا اختلاف تسمية هذه الأصوات بين العلماء، والتدرج في رسمها، وكيفيـــة معالجـــتها، وطبيعـــتها من حيث التحول والانقلاب إلا دلالة على خصوصية هذه الأصوات، وصعوبة مسلكها نسبة إلى غيرها.

ب- المواضع النطقية للحركات:

المقصـــود بالمواضـــع النطقـــية للحركات: مخرج الحركات أو موضع إنـــتاجها، وتحديد إنتاجها، وتحديد المواضع النطقية يستدعي بالضرورة الحديث عـــن الأعضـــاء النطقية التي تعمل في إنتاج الحركات، ويمثل الوتران الصوتيان المصـــدر الرئـــيس في إنتاج الحركات، فالحركات أصوات مجهورة؛ وقد أشار السعران إلى وضع الوترين الصوتيين عند نطق الأصوات المجهورة بقوله: "يتضام الوتـــران الصوتيان بشكل يسمح للهواء المندفع خلالهما أن يفتحهما ويغلقهما بانتظام وبسرعة فائقة، وهذا يسمى تذبذب الوترين الصوتيين"[2].

ولـــيس المقصود بتضام الأوتار الصوتية التصاقهما، بل المقصود بذلك تـــوازي الوتـــرين الصوتيين مع ضيق المسافة بينهما، فيعمل الهواء المندفع على ذبذبتهما حسب دفعات الهواء المنطلقة، وكيفية التحكم فيها.

---

(١) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص٣٧، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩م

(٢) علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، ١٣٧.

وقد عرف سيبويه المجهور بقوله: "فالمجهور: حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت"[1].

وتعريف سيبويه هذا يشير إلى عمل الوترين الصوتيين، وهما مصدر الصوت، وإلى الموضع النطقي أو مكان اعتراض الصوت، ومصدر الصوت وموضع نطقه من المفاهيم التي يخلط بينها كثير من الباحثين، وقد تنبه خلدون الهيجاوي إلى هذه الناحية بإشارته إلى الوترين الصوتيين بوصفهما مصدراً لصوت، وإلى التعديل الذي تتعرض له القناة الصوتية بفعل أعضاء النطق[2].

أما القدماء فقد رأى بعضهم أن الحركات لا حيز لها، أي لا موضع نطق محدد لها ومنهم الخليل، وسيبويه فقد أطلقا عليها تسمية الحروف الهوائية أو الهاوية، أي أنها تهوي في نهاية نطقها إلى حيز الوترين الصوتيين اللذين يمثلان مصدر الصوت.

وتأتي أول إشارة إلى عمل الأعضاء النطقية في إنتاج الحركات عند سيبويه بقوله: "ومنها الهاوي وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو، لأنك قد تضم شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك، وهي الألف"[3].

(١) الكتاب، ٤:٤٣٤.

(٢) انظر خلدون الهيجاوي، ظاهرة الوضوح السمعي في الأصوات اللغوية، ص٤٠، ٤٧، ٤٨، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٢م.

(٣) الكتاب ٤:٤٣٥-٤٣٦.

وهـــذه الإشـــارة تحصر الحركات الطويلة أي ما عرف لدى القدماء حـــروف المد، ونلاحظ أن هذه الإشارة تحمل انخفاض اللِّسان وتراجعه في إنتاج الضمة، وتحمل انفراج الشفتين وانزلاق الحنك الأسفل للأمام مختصراً.

وتـــأتي بعد الإشارة إلى عمل الأعضاء النطقية في إنتاج الحركات عند الفـــراء بقوله: "فإنما يستثقل الضم والكسر لأن لمخرجيهما مؤونة على اللسان والشـــفتين، تنضـــم الرفعة بهما فيثقل الضمة، ويمال أحد الشدقين إلى الكسرة فترى ذلك ثقيلاً، والفتحة تخرج من خرق الفم بلا كلفة"(1).

فالفـــراء ينتبه إلى عمل اللسان والشفتين والحنك الأسفل- الذي سماه الشـــدق- في إنتاج الضمة والكسرة، أما الفتحة فيرى أن أعضاء النطق في الفم لا عمل لها في إنتاجها، ومع أن رأي الفراء يعتمد على رأي سيبويه إلا أن الفراء كـــان أدق في إشـــارته للأعضـــاء النطقية العاملة في إنتاج الحركات، وكلمة (مؤونة) في نص الفراء تنم عن دقة معرفته لمسلك الحركات.

ويشير الأزهري في حديثه عن الهمزة إلى المواضع النطقية للحركات إذ يقـــول: "والـــياء والواو، والألف اللينة هوطات هاء ومدارج أصواتها مختلفة، فمدرجة الألف شاخصة نحو الغار الأعلى، ومدرجة الياء مختفضة نحو الأضراس، ومدرجة الواو مستمرة بين الشفتين، وأصلهن من عند الهمزة"(2).

ونـــص الأزهـــري هـــذا يشـــير إلى الأعضاء النطقية العاملة في إنتاج الحركات، وإلى الموضع الذي يتم فيه التعديل للهواء المنطلق مع القناة الصوتية، فمدرجـــة الألف شاخصة نحو الغار دون تعديل من اللسان أو الشفتين، ولذلك

(1) معاني القرآن ٢:١٣.

(2) الأزهـــري: أبـــو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة ١:٥١ تحقيق عبد السلام هارون، الدار المصرية، القاهرة ١٩٦٤.

توصف الفتحة بأنها أوسع الحركات، ومدرجة الياء منخفضة نحو الأضراس أي أن التعديل للهواء المنطلق مع القناة الصوتية يتمثل في وضعية الجزء قبل الأمامي من اللسان، حيث ترتفع هذه الجزئية، وينخفض مقدمه للأسفل مع انزلاق حنك الأسفل، وبهذا التعديل ينتج صوت الكسرة توصف بأنها أمامية ضيقة، ومدرجة الواو مستديرة بين الشفتين، لأن الهواء المنطلق مع القناة الصوتية يتعرض للتعديل في منطقة الشفتين بتدويرهما بوضعية رخوة تميل في تدويرها إلى الأفقية بالنسبة لوضع الوجه، وبهذا التعديل ينتج صوت الضمة.

وقد عرض ابن جني للمواضع النطقية للحركات من خلال الأعضاء المنطقية العاملة في إنتاجها، "والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف، ثم الياء، ثم الواو، وأوسعها وألينها الألف، إلا أن الصوت الذي يجري في الياء مخالف للصوت الذي يجري في الألف والواو، والعلة في ذلك أنك تجد الفم والحلق في ثلاث الأحوال مختلف الأشكال، أما الألف فتجد الحلق والفم معها منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر، وأما الياء فتجد معها الأضراس سفلاً وعلواً قد اكتنفت جنبتي اللسان وضغطته، وتفاج الحنك عن ظهر اللسان فجرى الصوت متصعداً هناك، فلأجل تلك الفجوة ما استطال. وأما الواو فتضم لها معظم الشفتين، وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفس، ويتصل الصوت. فلما اختلفت أشكال الحلق والفم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدى المنبعث من الصدر"[1]. ورأي ابن جني السابق يدل على اهتمامه بالحركات، وتحديد مواضعها النطقية من خلال التفصيل في عرضه للأعضاء النطقية العاملة في إنتاجها، ويختلف ابن جني عمن سبقوه في إشاراته للمواضع النطقية للحركات بدقة رأيه، وشموليته إذا ما قيس بالآراء

(١) سر صناعة الإعراب، ١: ٨.

الســابقة، غــير أن ابن جني ينقل دور اللسان عند إنتاج الضمة على اهتمامه بدوره في إنتاج الكسرة.

ومــن قــول ابــن جني السابق: "فلما اختلفت أشكال الحلق والفم والشــفتين" يستنتج أنه يحدد الحلق موضعاً لإنتاج الفتحة، والفم موضعاً لإنتاج الكسرة، والشفتين موضعاً لإنتاج الضمة، وهذا الفهم من ابن جني ينم عن دقة تأملــه في إنتاج الأصوات، غير أن الأولى أن نجعل عملية إنتاج هذه الأصوات مشــتركة بين الأعضاء الثلاثة التي ذكرها: الحلق، والفم، والشفتين، والمقصود بــالفم هو اللسان وما يتعرض لــه من ضغط الأسنان، وانزلاق الحنك السفلي ليترك فجوة للهواء بين ظهر اللسان والحنك الأعلى.

والســبب في جعل عملية إنتاج هذه الأصوات مشتركة بين الأعضاء الثلاثة هو التلازمة في عملها، فالكسرة تتطلب أن يأخذ الحلق والشفتان وضعاً خاصــاً لإنتاجها إضافة لوضع اللسان، فالحلق ينقبض، ويضيق مجرى الهواء فيه عــن وضــعه الطبــيعي، والشفاه تنفرج بما يناسب وضع الكسرة، أما الضمة فيتطلب إنتاجها انقباض اللسان للخلف وخاصة الجزء الخلفي منه، وتتوتر بذلك المــنطقة العلوية من الحلق، وبهذا التوتر المشترك يضيق مجرى الهواء بعض الشيء في مــنطقة المقطع الخلفي من اللسان، إضافة إلى أن النصف الأمامي من اللسان يقــترب مــن التجويف في شكله، ويرجح ما أذهب إليه ما قاله بسام بركة في معرض حديثه عن وضعية الأعضاء النطقية عند إنتاج الحركات بقوله "الكسرة صــائت أمامي، أي أن الجزء الأمامي من اللسان يكون لدى النطق به أقرب ما يمكــن من الجزء الأمامي من الحنك الصلب، وتكون حجرة الرنين (الفمية) في أصــغر حجم لها. كما يكون الفم مفتوحاً بالكاد، وتكون الشفتان مشدودتين أقصــى ما يمكن لها من الشد... الضمة صائت خلفي، أي أن الجزء الخلفي من

باللسان يكون لدى النطق به أقرب ما يمكن من الحنك اللين واللهاة، وتكون بذلك حجرة الرنين (الفمية) صغيرة جداً في وضع اللسان هذا. وتكون فتحة الفم ضيقة. إلا أن فجوة الفم تكون أكبر في نطقه منها في نطق الكسرة؛ لأن مؤخر اللسان يكون أشد انخفاضاً بحيث يسمح للسان أن يرتد إلى الخلف. أما الشفتان فإنهما تكونان مفتوحتين بالكاد ومتقدمتين نحو الأمام بشكل مدور"[1] أما الفتحة فإن رأي بسام بركة يشير إلى عدم فاعلية الأعضاء النطقية في إنتاجها، وهو رأي مشترك بين بعض العلماء، وهذا الفهم لا يسلم به، ويأتي عرضه والتعليق عليه عند الحديث عن أقسام الحركات الطويلة.

ثم تأتي مرحلة ابن سينا حيث يشير إلى المواضع النطقية للحركات في رسالته أسباب حدوث الحروف بقوله: "وأما الألف المصوتة وأختها الفتحة، فأظن أن مخرجها مع إطلاق الهواء سلساً غير مزاحم، وأما الواو المصوتة وأختها الضمة، فأظن أن مخرجهما مع إطلاق الهواء مع أدنى تضييق للمخرج وميل به سلس إلى فوق. أما الياء المصوتة وأختها الكسرة فأظن أن مخرجهما مع إطلاق الهواء مع أدنى تضييق للمخرج وميل به سلس إلى أسفل"[2]. ويلاحظ من كلام ابن سينا أن المخرج في ذهنه يكمن في اتجاه الهواء من خلال وضعية اللسان، فالهواء في الضمة يتعرض للتضييق من خلال انقباض عضلات اللسان، وما ينتج عنه من تضييق لمجرى الهواء، والاتجاه به إلى الأعلى للوصول به إلى الشفتين ليظهر الصوت بمرحلته الأخيرة.

---

(1) بسام بركة، علم الأصوات العام، أصوات اللغة العربية، ١٣١ - ١٣٢، الإنماء القومي، بيروت، ١٩٨٨م.

(2) رسالة أسباب حدوث الحروف، ص٨٤.

أمـا الكسـرة فيضيق مجرى الهواء لإنتاجها مع خفض الحنك السعلي وخفض مقدمة اللسان ليندرج الهواء إلى الأسفل.

ومما يلاحـظ على آراء القدماء في الحركات شمولية النظرة للأعضاء العاملة في إنتاج الحركات، ومع كل هذا نجد بعض الباحثين المحدثين يهمل هذه الناحية، ويرى أن الأوتار الصوتية هي العامل الوحيد في إنتاج الحركات، يقول فـوزي الشـايب: "أن أشباه الحركات يحتاج نطقها إلى جهد عضلي أكثر من الحـركات، ذلـك أن الحـركات ما هي إلا نفس طليق حر لا يعمل فيها من أعضاء النطق سوى الأوتار الصوتية"[1].

وحقيقة الأمر أن الأعضاء العاملة في إنتاج أشباه الحركات الواو/ W، والياء/ y هي نفسها الأعضاء العاملة في إنتاج الحركات الضمة/ u، والكسرة/ i إلا أن ارتفـاع اللسان في نطقه للياء شبه الحركة يؤدي إلى احتكاك. ومن هنا تـبدأ الملامـح المميزة لشبه الحركة عن الحركة، وفي الواو شبه الحركة تنضم الشـفتان بدرجـة أكثر من انضمامها في نطق الواو الحركة، ويتراجع اللسان للـخلف ويـرتفع مؤخره لدرجة وقوع الاحتكاك، فالأعضاء النطقية تعمل في إنـتاج الحـركات عملاً مهماً، فالأوتار الصوتية تمثل مرحلة العمل الأولى أو المصـدر، واللسان يتخذ شكلاً يناسب الحركة المراد نطقها من حيث الارتفاع أو الانخفـاض، ومن خلاله يتم تحديد مجرى تيار الهواء، وكذلك الشفاه والحنك السعلي يعمل كل منها حسب نوع الحركة المراد إنتاجها، ولو أطلقنا الهواء مع تذبـذب الأوتار الصوتية دون تدخل الأعضاء النطقية لكان الصوت الناتج غير محدد.

---

(1) فـوزي الشـايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص٤٢٤-٤٢٥، رسالة دكتوراة، عين شمس، مصر، ١٩٨٣م.

وقد نبه سمير استيتية إلى أهمية عمل اللسان في إنتاج الحركات؛ فقد نظر إلى عمل اللسان من جهتين، الأولى: أنه الأساس في إنتاج الحركات، والثانية: أنه المميز بين الحركات بعضها عن بعض.

ومما أورد في هذا الموضوع: "ويمكن إضافة أساس نطقي آخر للتفريق بين الحركات والصوامت، وهو حركة اللسان، ونحن لا نقصد بذلك أن اللسان يتحرك عند إنتاج الحركات، إنما هو تحرك خاص يتخذ فيه اللسان وضعاً أفقياً أو عمودياً ويكون هذا الوضع أساساً في إنتاج الحركات، وتمييز بعضها من بعض"[1].

وتعمل اللهاة في إنتاج الحركات عملاً مهماً، حيث تقوم بإغلاق الفراغ الأنفي، ليستمر الهواء في مجراه الفموي. وهذا ما نبه إليه عبد الرحمن أيوب[2].

وهذه إشارة مهمة، فلو بقي الفراغ الأنفي مفتوحاً تماماً أثناء إنتاج الحركات لأدى ذلك إلى تشتت تيار الهواء، وهذا يؤدي إلى ضعف الوضوح السمعي للحركات التي تفوق الأصوات اللغوية عامة في وضوحها.

إن محاولة تحديد موضع نطقي للحركات كالصوامت أمر غير مقبول في الدراسة الصوتية، وذلك لعدم وجود اعتراض يؤدي إلى الاحتكاك أثناء نطقها، ومن هنا فإن المواضع النطقية للحركات متداخلة مشتركة، لأن كل عضو نطقي يساند الآخر لإنتاج هذه الأصوات، وكل مرحلة من مراحل مرور

---

(1) سمير استيتية، الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، مجلة البلقاء، المجلد الثاني، العدد الأول، ١٩٩٢م.

(2) أنظر: عبد الرحمن أيوب، أصوات اللغة، ص١٥٨، ط٢، مطبعة الكيلاني، مصر، ١٩٦٨م.

تيار الهواء تعضد الأخرى ليصار إلى إنتاج الحركة، فمكان تولد الهواء وضغطه اللازم لإنتاج الحركات يأتي من الرئة، والمصدر الرئيسي في إنتاجها يتمثل في الوترين الصوتيين حيث يقع على عاتقهما مهمة الرنين، واللسان، والحنك الصلب، والشفاه تقوم بتشكيل المجرى المناسب لتيار الهواء لإنتاج كل حركة، وتمييزها عن غيرها، ولهذا توصف الحركات حسب ملامحها النطقية، وحسب الأعضاء النطقية العاملة في إنتاجها على النحو التالي*:

"١- الكسرة/ i/ حركة أمامية مغلقة غير مدورة.

٢- الفتحة/ a/ حركة أمامية مفتوحة غير مدورة.

٣- الضمة/ u/ حركة خلفية مغلقة مدورة"[1].

وإذا كان الموضع النطقي للحركات لا يحد بمكان ما كالصوامت، فإن مدى ارتفاع اللسان أو انخفاضه نحو الخلف لا يحد بنقطة ملزمة، وهذا ما عدّه بعض العلماء مأخذاً على تحديد (جونز) لمواضع الحركات المعيارية، ومن هؤلاء كمال بشر بقوله: "إن مقدم اللسان مع الكسرة العربية أقل ارتفاعاً منه مع المعيارية، رقم ١، فالكسرة العربية إذن حركة ضيقة، ولكن بدرجة أقل من المعيارية، إنّ أعلى نقطة في هذا الجزء من اللسان تنحو نحو الخلف قليلاً----

أما الضمة العربية فتفترق عن الحركة المعيارية الثامنة بفرقين: الأول: أن الجزء الخلفي من اللسان حين النطق بالضمة العربية يكون أقل ارتفاعاً منه مع المعيارية

---

* أمامية (من حيث موقع اللسان)، مغلقة (من حيث درجة ارتفاع اللسان)، غير مدورة (من حيث وضع الشفتين).

(١) سمير استيتية، ظاهرة الوضوح السمعي في الأصوات (جهاز مبتكر لقياسها) أبحاث اليرموك، المجلد السادس، العدد الأول، ١٩٨٨م. وانظر: دراسة الصوت اللغوي،

رقـــم (٨)- والثاني: أن أعلى نقطة في هذا الجزء الخلفي من اللسان نحو نحو الأمام قبلاً"[1].

وهذه الفروق التي طرحها كمال بشر وغيره من العلماء لا تمثل مأخذاً على عمل دانيال جونز، لأن المراد بتحديد ارتفاع اللسان أو تراجعه إلى الخلف لا يعـــني التحديد ضمن نقطة أو درجة أو مقياس محدد، بل يكون الارتفاع أو الـتراجع لعضلة اللسان ضمن منطقة أو دائرة تراعي مجموعة من العوامل المؤثرة كاختلاف اللهجات، والأصوات السابقة أو اللاحقة للحركة وما لها من أثر على كيفـية إنـتاجها، والـتحديد الذي يريده كمال بشر لا يتوفر حتى في نطق الحركات العربية على ألسنة أبناء العربية إذ يختلف ارتفاع اللسان وتراجعه عند نطقـه للحركات من شخص لآخر حسب لهجته المحلية التي قد يعكس أثرها الـنطقي على نطقه للفصيحة، إضافة إلى اختلاف طبيعة العضلات النطقية من شخص لآخر، والعوامل النفسية المؤثرة على الناطق.

وقـد يختلف موضع الحركة في نطق إنسان يتحدث بمعمل التجارب عن موضـع الحـركة في نطق عفوي غير متجهز، فالتجهيز للنطق يؤدي إلى توتر الشـخص ممـا يؤدي إلى توتر عضلات اللسان، والنطق بالحركة منفصلة قد يجعـلها تأخذ موضعاً نطقياً يختلف عن نطقها في درج الكلام، ومن هنا فالمراد بتحديد موضع اللسان ودرجة ارتفاعه أو تراجعه في نطقه للحركات هو المحيط الـنطقي، أو الدائرة التي يقع في إطارها وضع اللسان مع مراعاة العوامل المؤثرة التي سلف ذكرها.

---

(١) علم اللغة العام (الأصوات)، ١٥١-١٥٢، وانظر عبد الرحمن أيوب، الكلام إنتاجه وتحليله، ص١٧٣-١٧٤، ط١، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٤، وانظر عبد الغفار حامد هلال، أصوات اللغة العربية، ص١٤٠-١٤١، ط٢، القاهرة ١٩٨٨.

ولا ينحصر الاختلاف في المواضع النطقية للحركات حسب أنواعها المختلفة بل يمتد ليظهر بين الحركة القصيرة والحركة الطويلة من جنسها، فالفرق بين الحركات الطويلة، والحركات القصيرة لا ينحصر في الكمية الزمنية بل يظهر أيضاً في المواضع النطقية، وقد وهم بعض العلماء في هذه الناحية فذهب إلى أن الفرق بين القصيرة والطويلة ينحصر في الكمية، ومما يراه كمال بشر في هذا الجانب أن الفتحة القصيرة تتوافق مع الطويلة في الوضع النطقي باستثناء الكمية، فالطويلة تستغرق زمناً أطول، وكذلك الشفتان فإن درجة الاتساع بينهما في الطويلة أكبر منها في القصيرة[1]. وبتدقيق التأمل في نطق الفتحة الطويلة نجد أن النصف الخلفي من اللسان يتوتر بعض الشيء، وينقبض للخلف بدرجة بسيطة، وهذا يتأتى نتيجة مضاعفة الجهد في نطق صوت ضوعفت كميته.

وقد أشار أحمد مختار عمر إلى اختلاف الحركات الطويلة عن القصيرة من حيث المواضع النطقية: "العلل الطويلة: أفردنا العلل الطويلة عن القصيرة واعتبرنا كلا منها فونيمات مستقلة لما يأتي:

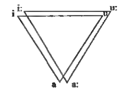
أ- أن التقابل بين الحركة الطويلة والحركة القصيرة قد يؤدي إلى تغيير المعنى أو الصيغة، ومعنى هذا أن كلا منهما فونيم مستقل.

ب- أن الدراسة التشريحية أثبتت أن الخلاف بين العلل الطويلة، والعلل القصيرة (معزولة) ليس خلافاً في الكمية فقط، وإنما في الكيفية كذلك.

---

(١) انظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص٣٤، ط٩، دار المعارف بمصر، ١٩٨٦م.

فموقـــع اللسان مع إحدى العلتين المتقابلتين تختلف قليلاً، كما يتضح من الرسم الآتي[1]:



الشكل رقم (١)

ومن الشكل رقم (١) السابق يتضح تراجع عضلات اللسان وانقباضها للخلف في نطق الحركات الطويلة، وارتفاعه للأعلى أيضاً.

وكما أشرت سابقاً فإن اختلاف المواضع النطقية في الحركات الطويلة عـــن القصـــيرة أمر طبيعي، إذ الجهد المبذول في الطويلة أكثر منه في القصيرة، وهـــذا الجهد يستدعي انقباض العضلات النطقية بشكل أكبر وخاصة عضلات اللسان مما يؤدي إلى تراجع اللسان للخلف بعض الشيء في الحركات الطويلة، أما سبب التراجع للخلف فيعود إلى أن توتر اللسان يتمركز ويتمحور في مقطعه

---

(١) أحمـــد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي ص٢٨٢ ٢٨٣، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦م.

الخلفي، أي في مركز الثقل لالتصاق اللسان بالفم، ومركز التصاق اللسان يقع في الجزء الخلفي من الفم، ومن هنا فإن توتر اللسان المتزايد يجذبه للخلف.

وقد أورد الهادي بوروبة إشارة إلى هذا الموضوع: "ويلتقي جل القدماء والمحدثين في أن الفرق بين الحركات والمدود لا يتعدى الكمية، بمعنى أن اللسان يتخذ في كليهما وضعاً واحداً، لكن الذي يميز هذا الصوت عن ذاك هو الزمن الذي يستغرقه النطق بكل منهما"[1].

وهذا الرأي لم يجمع عليه العلماء كما أشار (بوروبة)، بل فيه خلاف، والآراء السابقة تثبت ذلك الخلاف، فالفرق بين الحركات القصيرة والطويلة يقع في الكمية، وفي النوعية من حيث موقع اللسان.

ونخلص مما سبق لما يلي:

أ- لا تحدد الحركات في العربية بموضع نطقي محدد بل تحدّ من خلال الأعضاء النطقية العاملة في إنتاجها وحسب المراحل التي تمر بها، وحسب أهمية الأعضاء النطقية في إعطاء الشكل المميز للحركات إحداها عن الأخرى.

ب- تختلف الحركات الطويلة في مواضعها النطقية عن القصيرة من حيث تراجع اللسان للخلف وارتفاعه للأعلى، إضافة إلى اختلافها عن القصيرة في الكمية.

---

(١) الهادي بوروبة، المصطلحات الصوتية عند النحاة واللغويين العرب، ص١٥٩، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ١٩٨٩م.

عدد الحركات في اللغة العربية

تقسم الحركات في العربية من حيث كميتها وأثرها في المعنى إلى: قصيرة وطويلة.

أولاً: الحركات القصيرة:

الحركات القصيرة في العربية ثلاث وهي: الفتحة، والكسرة، والضمة. وهذا ما يراه جل العلماء من القدماء والمحدثين. وتحديد عدد الحركات القصيرة بثلاث حركات يعتمد على الجانب النطقي أي كميتها الزمنية، ومن حيث وظيفتها في المعنى والوزن. أي من حيث كونها فاعلة، فكلمة كتب بفتح الكاف والتاء Kataba تختلف في دلالتها ووزنها عن كلمة كتب بضم الكاف وكسر التاء kutiba.

يقول ابن جني في إشارته لعدد الحركات القصيرة ومقابلتها الطويلة: "فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو.."[1].

ومع دقة الأدلة على عدد الحركات القصيرة وتحديدها بثلاث حركات إلا أن بعض الباحثين خالفوا هذا الرأي وذهبوا إلى أن عددها أربع حركات مع اختلافهم في الحركة الرابعة، يقول عبد الصبور شاهين: "وقد عرفت العربية الفصحى أربع حركات هي:

١ الفتحة المفخمة بعد الأصوات المفخمة إن سبقت بفتح أو ضم.

٢- الفتحة المرققة ...

---

(١) سر صناعة الإعراب، ١٧:١.

٣ - الكسرة الضيقة الأمامية.

٤ - الضمة الضيقة الخلفية...

بيد أن التسميات التي وضعت لهذه الحركات كانت ثلاثًا، بإدماج حسر كي الفتحة (مفخمة ومرققة) في تسمية واحدة، من حيث كان اختلافهما لا أثر له من الناحية الصرفية"[١].

وملخص ما يراه عبد الصبور شاهين أن عدد الحركات القصيرة في العربية أربع حركات يقابلها أربع طويلة، ويعتمد في رأيه على أن الفتحة المفخمة تعد حركة رابعة بمعنى أنها (فونيم) له أثر في تغيير المعنى، وقبل طرح الملاحظات على هذا الرأي لابد من تعريف المصطلحات التالية:

١ - الفونيم: هو أصغر وحدة صوتية تغييرها يغير المعنى مثل: سبح، صبح فالصوت المتغير هو السين تغير إلى الصاد s ← ṣ وبذلك اختلف المعنى:

ṣabaḥa ← sabaḥa

٢ - الألوفون: هو أصغر وحدة صوتية تغييرها لا يغير المعنى، ومثال ذلك كلمة القدس بالقاف حيث ينطقها أبناء بعض المناطق الكدس بالكاف دون أن يتغير المعنى:

Kuds ← quds

٣ - المورفيم: هو أصغر وحدة صرفية مثل:

شربتَ šaribta مخاطب مذكر مفرد.

شربتِ šaribti مخاطب مؤنثة مفردة.

فقد تغير مورفيم الفاعل المخاطب إلى مورفيم الفاعلة المخاطبة.

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ٢٩، وانظر برتيل ملمبرج، علم الأصوات، ص٧٧ - ٧٩، تعريب ودراسة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، مصر ١٩٨٤م.

بعد هذه التعريفات نطرح الملاحظات التالية على رأي عبد الصبور شاهين:

١ لم يدعم عبد الصبور رأيه بأي دليل كان.

٢- لقد وقع الباحث في خطأ، فإذا كان التفخيم علة تنقل الفتحة من الألوفونية إلى الفونيمية، فلماذا لا ينسحب هذا الأثر على الضمة عندما تكون مسبوقة بالأصوات المفخمة؟ فهل العلة في التفخيم أم في نوع الصوت المنطوق أم في نوع الصوت وتفخيمه؟

٣- إذا كان أثر الصوامت المجاورة للفتحة ينقلها لدرجة الفونيمية في بعض حالاتها كالتفخيم، أو يجعل الفونيمية متعددة فيها، فلماذا لا ينسحب هذا الأثر على الفتحة عند مجاورتها للصوامت الأخرى كالأصوات الأنفية؟

٤- لقد طرح عبد الصبور رأيه في معرض حديثه عن الحركات القصيرة، وعند التطبيق نقلنا قسراً إلى الحركات الطويلة، ومع ذلك كان دليله غير كاف وفيه يقول: "ويصعب من الناحية النطقية أن تحل الفتحة المرققة محل الفتحة المفخمة والعكس، ففي المثلين (طاب وتاب) تعتبر الفتحة بطابعها شرطاً في دلالة الكلمة على معناها، أي أن الاختلاف بين الكلمتين في حرفين لا في حرف واحد..."[1].

ونلاحظ أنه حاول التطبيق على الفتحة الطويلة، ومع ذلك فإن تفخيم الألف في طاب ṭa:ba ليس أصلاً فيها بل مكتسب من تفخيم صوت الطاء، فلا يوجد ألف مفخمة بذاتها وهذا التفخيم المكتسب هو نوع من أنواع المماثلة؛ حيث ماثلت الفتحة الطويلة صوت الطاء في ملمح

(١) علم الأصوات، ٧٨.

التفخيم، والتاء صوت غير مفخم في كلمة تاب ta:ba ولذلك لم تأت الفتحة الطويلة فيها مفخمة، ووضع طبيعي أن لا تنطق بعد الطاء وهو صوت مفخم- فتحة طويلة مرققة كما يرى عبد الصبور، ومن هنا فإن الفرق بين الكلمتين طاب، وتاب يقع في صوت واحد لا في صوتين من حيث الفونيمية ذلك عكس ما يراه عبد الصبور؛ أن الفرق في حرفي الطاء والفتحة (الألف)، ولو كان الأمر كما يرى عبد الصبور لوجب أن تعد كل ألف مفخمة فونيماً حسب الصوت المفخم السابق لها، لأن التفخيم يختلف في الأصوات المفخمة من صوت لآخر فهو في الراء، والخاء والغين أقل منه في الطاء، والظاء، والصاد، والضاد، وعندها يعد صوت الألف فونيماً مختلفاً عن الآخر حسب الصوت المفخم السابق له وعندئذ يزيد عدد الحركات العربية على ست عشرة حركة، وهذا اضطراب واضح، وقول يجانب الصواب.

٥- يرى عبد الصبور في قوله السابق "أن حركتي الفتح (مرققة ومفخمة) أدمجتا في تسمية واحدة من حيث كان اختلافهما لا أثر له من الناحية الصرفية" والمقصود بالناحية الصرفية أي أنها في التفخيم لا تمثل مورفيماً خاصاً، وهذا يعني أنه يجد فيها الناحية الفونيمية أي تغيير المعنى المباشر للكلمة، والحقيقة أن أثرها في التفخيم ينعدم من الناحية المورفيمية، والفونيمية (أي الصرفية، والمعجمية) وهذا وهم مرده إعمال قضية المماثلة بين الفتحة الطويلة (الألف) وصوت الطاء. ومن هنا فإن الحركات القصيرة في العربية ثلاث، وكذلك الطويلة.

وقد أشار غالب المطلبي إلى الفتحة المفخمة وعدّها صورة من صور الألف "إن ألف التفخيم ليست إلا صورة من صور نطق الألف، وهي بهذا لا تحمل أية قيمة فونيمية خاصة بها خارجة عن فونيم الألف العربية المعروفة"[1].

وإذا كان عدد الصور بعد الفتحة المفخمة حركة رابعة فإن غيره يرى أن السكون حركة صوتية تضارع الحركات الأخرى، فقد أشار محيي الدين رمضان في كتابه (في صوتيات العربية) إلى حركية السكون بقوله: "وواضح من ذلك أن الساكن إذا أدرج ليس له حال الموقوف عليه ألك قد تجمع في الوقف بين الساكنين نحو" بكْر، وعمْرو، فلو كانت حال سكون كاف بكر كحال سكون رائه، لما جاز أن تجمع بينهما... وهذا يعني أن السكون ليس تركاً لنطق الصوت والتلفظ به. وإنما هو درجة من النطق تشبه حال النطق بالصوت المحرك بالفتح... وهو حركة مثل الفتح، وقريب منه"[2]. وهذا جهل مطبق.

إن السكون عند توالي المتحركات يعني إلغاء حركة صوتية ليبقى الصامت الذي يحملها ساكناً غير محرك، فالسكون هو عدم الحركة، ولو كان السكون يمثل حركة صوتية كما يرى (رمضان) لما لجأ الناطق بالعربية لتسكين بعض الصوامت المتحركة المتوالية بل للجأ لجلب حركة الكسر، ولكن الأمر ليس في تغيير الحركة أو الهروب من حركة إلى حركة صوتية أخرى، بل المراد عدم التحريك وهو ما يسمى بالسكون. ولا غرابة في رأيه؛ فهو رأي متوقع من باحث لا معرفة له بالأصوات.

---

(١) غالب المطلبي، في الأصوات اللغوية (دراسة في أصوات المد العربية)، ص١٦٨، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٤م.

(٢) محيي الدين رمضان، في صوتيات العربية، ص٢٠٢-٢٠٣، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، د. ت.

ومما يؤخذ على رأي (رمضان) قوله: إن سكون كاف بكر ليس كسكون رائه، ولم يظهر الفرق بينهما. وعلى فرض أنه نظر إلى بعض التوتر في أعضاء النطق أي الجهد الزائد في نطق الكاف عنه في الراء (ولا أظنّ ذلك) فهذا لا يمثل فرقاً، لأن طبيعة الصامت الساكن الواقع في درج الكلام تتطلب توتر اللسان، وبذل جهد أكبر لإنتاجه والانتقال إلى الصامت اللاحق دون حركة فاصلة.

يمر الصوت في إنتاجه بثلاث مراحل هي: مرحلة التجهيز، ومرحلة الحبس، أو الاعتراض الكلي أو الجزئي، ثم المرحلة الثالثة وهي إرسال الصوت وإطلاقه، والصامت الساكن يحتاج عند إنتاجه أي في المرحلة الثالثة إلى جهد أكبر من الصامت المحرك، وفي حالة الإرسال أي الحالة الثالثة تفك الأعضاء النطقية الملتصقة لإنتاج الصوت، وفي هذه الحالة يظهر صويت بسيط يخلط بعض الناس بينه وبين الحركة، ومن هنا قد يتوقع ناطق ما أن السكون بعض الحركة، وهذا الصويت البسيط يظهر عند نطق الصوامت الساكنة، والدليل على أنه لا يصل إلى درجة الحركة أنه لم يظهر على الأجهزة الصوتية أثناء عمل بعض التجارب، ويظهر هذا الصويت عند نطق الصوامت الوقفية كما في كاف بكر، ويحدد هذا الصويت بأنه الخلخلة الناجمة عن فك الأعضاء النطقية الملتصقة لإرسال الصوت، فالهواء المستخدم في إنتاج هذا الصويت من مستلزمات الصامت الإنفجاري، ولم يصدر هواء خاص بإنتاج حركة بعد الصامت الساكن، وإنما هي المرحلة الثالثة لإنتاج الأصوات الإنفجارية الساكنة.

وقد أشار إسماعيل عمايره إلى هذا الصويت في حديثه عن ظاهرة القلقلة: "فكأنما هي شروع في إيجاد حركة خفيفة تتبع أصوات القلقة الإنفجارية حال سكونها، إذ بدون هذا التحريك يكون الهواء قد احتبس احتباساً

كـــاملاً، ويترتــــب عـــلى ذلك خفاء الصفة المميزة المشتركة الإنفجارية لهذه الأصوات"(١).

ثانياً: الحركات الطويلة:

الحــركات الطويلة في العربية ثلاث، وتحديدها بثلاث حركات يعتمد على كميتها الزمنية ووظيفتها. وكما أشار القدماء إلى عدد الحركات القصيرة فقـــد أشاروا إلى عدد الحركات الطويلة أيضاً، وقد سماها ابن جني الحروف، إذ يقول: "فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث... فالفتحة بعض الألـــف، والكســـرة بعـــض اليـــاء، والضمة بعض الواو"(٢). وسماها ابن سينا المصوتات في قوله:

"وأما المصوتات فأمرها علي كالمشكل، لكني أظن أن الألف الصغرى والكـــبرى مخرجهما من إطلاق الهواء سلساً غير مزاحم. والواوان مخرجهما مع أدنى مزاحمة وتضييق للشفتين... والياءان تكون المزاحمة فيهما بالاعتماد على ما يلي أسفل قليلاً"(٣).

فالحركات الطويلة ثلاث هي:

١- الفتحة الطويلة في مثل: قال   a: qa:la

٢- الكسرة الطويلة في مثل: طين   i: ṭi:n

٣- الضمة الطويلة في مثل: يقول   u: yaqu:l

---

(١) إسماعيل عمايرة، ظاهرة القلقلة والأصوات الإنفجارية.

(٢) سر صناعة الإعراب، ١٧:١.

(٣) رسالة أسباب حدوث الحروف، ١٢٦.

وعند الحديث عن الحركات القصيرة لم اشر إلى أنها أصلية، لأن تحديد أيهما أصل الحركات القصيرة أم الطويلة أمر خلافي، فابن جني يقول: "الحركات أبعاض حروف المد"، وفي موطن آخر عند الحديث عن الحركات الطويله يقول: "إنهن توابع للحركات، ومتنشئة عنها، وأن الحركات أوائل ها وأجزاء منها"[1].

وإذا كان كل نوع يؤدي وظيفة مختلفة عن الآخر، وكميته الزمنية مغايرة للنوع الآخر، فإن كل نوع يمثل أصلاً بذاته، ويصعب تحديد أيهما الأصل فهي قضية خلافية.

إن تشكل الحركات الطويلة من خلال إشباع الحركات القصيرة أي مضاعفة كميتها الزمنية قد يوقع في الوهم بحيث يظن أن الحركات القصيرة هي الأصل، وهذا ما يفسره العرض اللاحق لأقسام الحركات الطويلة، وكيفية تشكلها.

١- الحركات الطويلة الأصلية:

وهي: ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة.

لقد عرض عبد الصبور شاهين ضمائر الرفع المتحركة، وضمائر الرفع المتحركة بقوله: "ذلك أن ضميراً مثل (واو الجماعة) في جملة: (كتبوا) لا يصح أن يقال: إنه ضمير مبني على السكون، أو أنه من ضمائر الرفع الساكنة، بل هو ضمة طويلة أصلية في حركتها... وكذلك الحال في ألف الاثنين، وياء المخاطبة، فهذه كلها حركات دوال على الفاعل"[2]. فالحركات الطويلة التي تمثل واو الجماعة، وألف الاثنين، وياء المخاطبة هي حركات أصلية في طولها غير

---

(١) سر صناعة الإعراب، ١:٢٣.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية، ٣٢.

ناتجة عن إشباع حركة قصيرة، وقد سماها خلدون الهيجاوي" مورفونيمات الجمع والتثنية والمخاطبة"[1].

وأمثلة ذلك:

يكتبون	yaktubu:na
يكتبان	yaktuba:ni
تكتبين	taktubi:na

والحقيقة أن رأي عبد الصبور يمثل لفتة دقيقة بصوب ما ذهب إليه القدماء من أن هذه الضمائر ساكنة، فهي ضمائر حركية، أو حركات طويلة أصلية في طولها.

٢- الحركات الطويلة الناتجة عن إشباع الحركة القصيرة التي من جنسها:

وهي أنواع مختلفة على النحو التالي:

أ- الحركات المشبعة التي يمثل إشباعها أثراً في البنية والمعنى، أي يؤدي إلى تغيير المعنى ومثالها:

كتب	kataba
كاتب	ka:tib

فقد تغير المعنى من الفعل الماضي الدال على حدث وفاعله إلى اسم الفاعل الدال على الحدث ومن اتصف به[2]. وقد جاءت الزيادة في المعنى من إشباع فتحة الكاف فيكتب.

---

(١) خلدون الهيجاوي، دراسة صوتية وصفية تحليلية للفعل المضارع المسند لألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ونون النسوة، بحث غير منشور.

(٢) انظر: في صوتيات العربية، ٢٦.

وهنا لابد من الإشارة إلى رأي حسام النعيمي الذي يرى أن الألف في كاتب ليست مشبعة عن الفتحة في كتب، وهو يقول: "إننا لا ننكر كون الألف فتحة مشبعة، أو كون الفتحة ألفاً مختلسة، ولكن الذي ننكره أن تكون الألف في (كاتب) مثلاً هي من إشباع الفتحة في (كتب) كما نطقها اليوم واللسان عندما يكون في وضع إزاحة تنتج الفتحة التي نسمعها في مثل (كتب) فـإذا ارتفـع أقصى اللسان قليلاً عند النطق بالفتحة دخلها من التفخيم أو من صـوت الواو بمقدار ذلك الارتفاع، والألف التي في مثل (كاتب) يرتفع معها أقصـى اللسان بدرجة قليلة جداً، ولذا كانت أفخم في السمع من الألف التي تنشأ من إشباع الصوت بفتحة الكاف في (كتب)"[1].

لقـد أراد النعـيمي أن الألف في كاتب ليست ناشئة من إشباع فتحة الكاف في كتب، ودليله على ذلك أن الألف في (كاتب) ka:tib تتضمن شيئاً مـن التفخيم، أما فتحة الكاف في (كتب) kataba فلا وجود للتفخيم فيها، ورأيه هذا يعتمد على عاملين:

أولهما:

قياسه على اللهجة العراقية، وهذه اللهجة تميل إلى التفخيم، وإلى إشمام الألف بعض الضم، والدراسة الأشمل والأدق في نتائجها تنظر للغة دون مداخلة الـلهجات والقياس عليها، ويثبت وجود التفخيم الواضح في الألف في اللهجة العراقـية واعـتماد الدراسـة السابقة عليها ما يلي: الملاحظة السمعية للهجة العراقـية، وكذلـك الدراسة التي قام بها خالد إسماعيل حول ألف التفخيم في

---

(1) حسـام النعيمي، التحول والثبات في أصوات العربية، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٣٧، الجزء الأول، ١٩٨٦م.

اللهجات العربية المحكية في منطقة الجزيرة العراقية إذ يقول: "لقد قمت بدراسة ألـــف التفخيـــم في منطقة الجزيرة بناء على ما تجمع لدي من الأخبار عنها عن طريق الناطقين بها، بالاستماع إليهم وهم يتحدثون على السجية، وقد استمعت إلى الشيوخ والشباب، رجالاً ونساءً متعلمين وأميين... تلفظ ألف جمع المؤنث السالم باطراد ألف تفخيم. وتورد هنا الأوزان الشائعة لهذا الجمع مثل حربات من قربات، غلالات، نصحات..."[1].

أما العامل الثاني:

الـــذي دفع التميمي للقول: إن ألف (كاتب) ليست ناتجة عن إشباع فـــتحة الكاف في (كتب) فهو عدم التنبه إلى أن الفتحة القصيرة يلزمها التجهيز وبعض التوتر في عضلات اللســان وجدار الحلق، وبطبيعة الحال عندما تتضاعف الفـــتحة أو تشـــبع فإن التجهيز والتوتر لنطقها يتضاعف تلقائياً، فعندما يرتفع أقصى اللسان فإن منطقة الحلق القريبة منه تنحرف وتعطي شيئاً من الضم الذي يـــرافقه التفخيم، وهذا لا يظهر في اللغة العربية الفصيحة بالقدر الذي يظهر في اللهجات العراقية.

وتفخـــيم الألـــف في الفصـــيحة أمر نسبي، وذلك حسب الصوامت المجـــاورة، فالألف بعد الطاء في (طاب) ṭa:ba مفخمة ولكنها ليست مفخمة في (صاد) ṣa:da. وهذا التفخيم وإن كان نسبياً من موطن إلى آخر فإنه يؤكد حقيقة مفادها أن الفرق بين الحركات القصيرة والحركات الطويلة لا ينحصر في الكمية، بل يوجد في الكمية والكيفية (أي كيفية عمل اللسان ومواضعه) وذلك

---

(١) خالد إسماعيل، ألف التفخيم في اللهجات العربية المحكية في منطقة الجزيرة العراقية، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ١٥، ١٩٧٢م.

على العكس مما يراه إبراهيم أنيس: "فكيفية النطق بالفتحة وموضع اللسان معها يماثل كل المماثلة كيفية النطق بما يسمى ألف المد، مع ملاحظة فرق الكمية بينهما"[1]

وقد عد سلمان العاني الفرق النوعي او الكيفي بين الفتحة القصيرة والفتحة الطويلة أظهر وأوضح منه في الحركات الأخرى[2].

ب- الحركات الطويلة التي تنشأ عن إشباع القصيرة ولا تؤدي إلى تغيير المعنى:

وهذا النوع قد يأتي لإقامة الوزن الشعري كما ورد في أمثلة ابن جني في سر الصناعة وهي:

فبينا نحن نرقبه أتانا   مُعلَّقَ وفضةٍ وزناد راعي[3]

والشاهد فيه كلمة بين bayna أشبعت حركة الفتحة في آخر الكلمة فأصبحت بينا :bayna.

وقال الشاعر أيضاً:

وأنني حوثما يُشرى الهوى بصري   من حيثما سلكوا أدنو فأنظور[4]

---

(١) الأصوات اللغوية، ٣٨.

(٢) انظر: سلمان العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ص٤١، ٤٣، ترجمة ياسر الملاح، ط١، النادي الأدبي الثقافي، جدة، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٣

(٣) سر صناعة الإعراب ١: ٢٣.

(٤) المرجع نفسه ١: ٢٦.

وفي هـــذا البيت أشبعت حركة الضمة /u:/ بعد الظاء في كلمة فأنظر فأصبحت فأنظور.

وقال الشاعر أيضاً:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة   نفي الدراهيم تنقاد الصياريف[1]

وفي هـــذا البيـــت أشـــبعت حركة الكسر /i/ في كلمة (الصيارف) ṣaya:rif فأصـــبحت ṣaya:ri:fi. وطـــول الحركات هنا أو إشباعها طول ألوفوني أي أنه لم يؤد إلى تغيير المعنى، وهذا ينفي ما ذهب إليه محمد الخولي في قوله: "... إن الطول فونيمي مع الصوائت وألوفوني مع الصوامت"[2].

فالطول في الصوامت فونيمي في مواضع، وألوفوني في مواضع أخرى.

ج- **الحركات الطويلة التي تنشأ عن إشباع الحركات القصيرة للتعويض عن إسقاط شبه الحركة عند تشكل المزدوج:**

ومثال ذلك:

أوعد ?awʕad

موعد muwʕid ← -u/ϕ ← w /-muʕid

موعد mu:ʕid

---

(١) المرجع نفسه ١:٢٦.

(٢) محمد الخولي، الأصوات اللغوية، ٢٠٨، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٧م.

فعند بناء اسم الفاعل تشكل مزدوج هابط* مرفوض ترفضه العربية[1] وتخلصاً من المزدوج تسقط شبه الحركة الواو w ويعوض عنها بمد الحركة التي قبلها، وهذا يمثل إشباعاً للحركة القصيرة. ومن أمثلته أيضاً:

يوقف yuwqifu

يوقف yu:qifu

وذلك بعد سقوط شبه الحركة، ومد الحركة السابقة لها. وهذا الإشباع لا يتأتى من قلب شبه الحركة إلى حركة كما يرى جان كانتينو في قوله: "وقد تنضاف نصفا الحركتين الواو والياء إلى الحركتين المناسبتين لهما فيكونان معهما حركتين طويلتين.. نحو يوقف، وكوع"[2].

٣- النوع الثالث من الحركات الطويلة هو الحركات التي يتشكل طولها من الجمع بين حركتين قصيرتين:

ومثال ذلك:

قال أصلها قول، وشبه الحركة الواو هنا يقع بين حركتين متجانستين فتسقط شبه الحركة بسبب تشكل مزدوج صاعد (w a) والعربية تميل إلى التقليل منه، وبسقوطه تلتقي حركتا الفتح ليتشكل حركة طويلة.

---

* المزدوج الهابط هو وجود حركة متبوعة بشبه حركة ساكنة مثل (iy), (uw), (uy), (iw). انظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي.

(١) انظر: فوزي الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، جامعة الكويت، ١٩٨٩. وانظر: التشكيل الصوتي، ص٣٢.

(٢) دروس في علم أصوات العربية: ١٣٨-١٣٩.

الكمية الزمنية في الحركات العربية

تتباين الآراء في كمية الحركات العربية وخاصة كمية الحركات الطويلة بالنسبة للقصيرة، وسأحاول هنا رصد الكمية الزمنية في الحركات القصيرة والحركات الطويلة، وإظهار التفاوت بينهما، وكذلك رصد كمية الحركات القصيرة، والتفاوت بينها تبعاً للعوامل المؤثرة من حيث طبيعة الصوامت المجاورة.

وقد أشار بعض العلماء إلى التفاوت في الكمية بين الحركات؛ فمنهم من قال: إن الحركات الطويلة تقع في ضعف الحركات القصيرة، ومنهم من قال: تقع في أضعافها، ومنهم من قال: إن الحركات المتبوعة بمجهور أطول من الحركات المتبوعة بمهموس، والمتبوعة باستمراري أطول من المتبوعة بوقفي، والمتبوعة بصامت مضعف أطول من المتبوعة بصامت غير مضعف، وسترد هذه الآراء كل في موطن عرضه ونقاشه، ولم تظهر علة هذا التفاوت في كمية الحركات في آراء الباحثين باستثناء ما أشار إليه إبراهيم أنيس في تعليله لزيادة كمية الحركة الطويلة المتبوعة بالهمزة كما يتضح عند العرض لهذه الجزئية، وسأحاول رصد هذا التفاوت في كمية الحركات، مستأنساً بالتجارب المخبرية ما أمكن، وإظهار علة هذا التفاوت.

لقد حاولت رصد كمية الحركات من خلال التجارب المخبرية؛ فأجريت هذه التجارب على عينة تتكون من عشرة أشخاص من طلاب الجامعة الأردنية.

وقد عرضت لكمية الحركات مراعياً العوامل المؤثرة من حيث طبيعة الأصوات المجاورة وخاصة اللاحقة للحركة، وكذلك وحدة المقياس في الجهاز

عـــد رصد الكمية، وكذلك سلامة الجهاز الصوتي لأفراد العينة، وذلك بعدم إجراء التجربة على فرد مصاب بعيوب نطقية، أو التهاب في جهازه الصوتي، أو ما يؤثر على طبيعة صوته.

وقـــد اعتمدت المتوسط الحسابي لعينة الدراسة بوصفه الرمز الذي يمس كمية الحركة المراد تحديد كميتها، وقد وضعت قراءات العينة في جداول بحيث يظهـــر كل جدول كمية الحركة عند كل متكلم والمتوسط الحسابي الذي يمثل كمية الحركة في نطق أفراد العينة.

أولاً: الكمية الزمنية في الحركات القصيرة:

أ- الحركات القصيرة المتبوعة بمجهور أو مهموس:

يقول داوود عبده: "والفتحة الواقعة قبل صحيح مجهور تكون أطول من نظيرتها الواقعة قبل صحيح غير مجهور"[1] وللوقوف على حقيقة هذه الآراء فقد أجريت الـــتجربة المخـــبرية على الفتحة الواقعة بعد صوت الكاف في كلمة (كتـــب/ kataba) فتبين أن كميتها تصل إلى ٧,١٠% سبعة وعشرة من مئة بالمـــئة مـــن الثانية، وهذه الحركة متبوعة بصوت (التاء/ t)، وهو صوت وقفي مهمـــوس. وعـــند قـــياس كمية الفتحة الواقعة بعد صوت (الكاف) في كلمة (كـــدر/kadara) فقـــد تبين أن كميتها تصل إلى ٨% ثمانية بالمئة من الثانية، وهذه الحركة متبوعة بصوت (الدال/d) وهو صوت وقفي مجهور، ونظهر كمية الفتحة المتبوعة بصوت التاء، والفتحة المتبوعة بصوت الدال في الجدول رقم (١) الذي يمثل كمية الفتحة لدى عينة الدراسة.

---

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ص٣١، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٧٠م. وانظر الأصوات اللغوية، ص٥٩. وانظر علم الأصوات، ص١٠١.

جدول رقم (١)

أفراد العينة	الكلمة/ كتب	الكلمة/ كدر
١	%٦,٣١	%٧,١٥
٢	%٧,٣٤	%٨,٢٥
٣	%٧,٢١	%٨,١١
٤	%٦,٧٥	%٧,٢٦
٥	%٦,٨٠	%٩,١١
٦	%٧,٧٣	%٨,١٧
٧	%٨,١٢	%٩,٢١
٨	%٦,٢٥	%٦,٩٧
٩	%٧,١١	%٧,٣٢
١٠	%٧,١٥	%٨,١٥
	المتوسط %٧,١٠	المتوسط %٨

الجدول رقم (١) وفيه العمود الأول يمثل زمن الفتحة المتبوعة بصوت التاء، والعمود الثاني يمثل زمن الفتحة المتبوعة بصوت الدال.

ومن خلال التجربة السابقة فقد ثبت أن الحركة المتبوعة بصامت مجهور أطول من الحركة المتبوعة بصامت مهموس؛ وعلة ذلك أن الحركات أصوات مجهورة، وعندما تكون متبوعة بصامت مجهور فإن كميتها تزيد عنها عندما تكون متبوعة بصامت مهموس؛ وذلك بسبب تداخل عملية الجهر، فالانتقال من مجهور إلى مجهور لا يستدعي تغيير وضعية الأوتار الصوتية، ولو حصل بعض التغيير في هذه الوضعية فإنه تغيير محدود يبقى ضمن دائرة واحدة

ومن هنا فإن الجهر المؤدي إلى إنتاج الحركات يبقى مستمراً إلى أن تبدأ مرحلة إنتاج الصامت المجهور اللاحق للحركة، ومن هنا فإن كمية الحركات المتبوعة بمجهور تزيد على الحركات المتبوعة بمهموس، وذلك بسبب تداخل الجهر بين الحركة والصامت اللاحق المجهور، وبمعنى آخر فإنه لا يوجد زمن مفقود لعدم تبدل الأوتار من وضعية إلى أخرى، أما الانتقال من الحركة إلى الصامت المهموس فإنه انتقال من مجهور إلى مهموس، وهذا فيه تحول الأوتار الصوتية من وضعية إلى أخرى مما يؤدي إلى وجود زمن مفقود تستغرقه الأوتار في عملية التحول.

ب- الحركات القصيرة المتبوعة بصامت وقفي أو استمراري مجهور أو مهموس:

لا ينحصر تأثر كمية الحركات بطبيعة الصامت اللاحق من حيث كونه مجهوراً أو مهموساً، بل تتأثر الكمية في الحركات حسب طبيعة الصامت اللاحق من حيث هو استمراري أو وقفي؛ فقد تقع الحركة متبوعة بصامت مجهور، ولكنها تختلف في كميتها حالة وقوعها قبل صامت مجهور وقفي، وقد أشار بعض العلماء إلى هذه العوامل المؤثرة، يقول برتيل مالمبرج: "إن كمية الحركة تعتمد على الساكن التالي لها، فالحركة إذا تلاها ساكن احتكاكي أطول منها إذا تلاها وقفي"[1].

وقد أشار داوود عبده إلى الصامت الاستمراري اللاحق للحركة وأثره في زيادة كميتها[2] ولمعرفة قيمة هذا الأثر ومدى حقيقته فقد أجريت التجربة

---

(١) علم الأصوات، ١٠١.

(٢) انظر دراسات في علم أصوات العربية، ٣١.

المخـــرية عـــلى حركة الكسرة حالة كونها متبوعة بصامت استمراري مجهور، وحالـــة كونها متبوعة بصامت وقفي مجهور، وذلك في كلمتي (عنب ʕinab، وعـــبر ʕibar)، وعند نطق كلمة (عنب)- حركة العين والنون- تبين أن طول الكسرة المتبوعة بصوت النون يصل إلى (٧,٨٩%) سبعة وتسعة وثمانين من مئة بالمئة من الثانية، وهذه الكمية تصل إلى (٨%) ثمانية بالمئة من خلال التقريب، والكسرة هنا متبوعة بصوت النون، وهو صامت استمراري مجهور. وعند رصد كمـــية الكســـرة في كلمة (عبر) فقد تبين أن كميتها تصل إلى (٧,٧٠) سبعة وســـبعين مـــن مـــئة بالمئة من الثانية، والكسرة هنا متبوعة بصوت الباء، وهو صـــامت وقفي مجهور، وتظهر قراءة العينة لكلمة (عنب) في العمود الأول من الجـــدول رقم (٢) وفي العمود الثاني من الجدول نفسه تظهر قراءة كلمة (عبر) ومـــع أن الفرق في الكمية بين الحركة من الموقعين قليل جداً، إلا أن هذا الفرق يظهـــر أن الحركة المتبوعة بصامت استمراري مجهور أطول من الحركة المتبوعة بصامت وقفي مجهور.

ولم أحصـــر التجربة على الصامت المجهور اللاحق للحركة بل أجريت تجربة مخبرية لرصد أثر الصامت المهموس على الحركة، وذلك من خلال كلمتي: (مســـهب mushib، ومقنـــع muqniʕ) فعند رصد كمية حركة الضمة في (مســـهب) فقد تبين أنها تصل إلى (٧,١٩%) سبعة وتسعة عشر من مئة بالمئة مـــن الثانـــية، والضـــمة هـــنا متبوعة بصوت السين، وهو صامت استمراري مهمـــوس، وعـــند رصـــد كمـــية الضـــمة في (مقنع) فقد تبين أنها تصل إلى (٦,٩٥%) ســـتة وخمسة وتسعين من مئة بالمئة من الثانية، والضمة هنا متبوعة بصـــوت القـــاف، وهو صامت وقفي مهموس، ومع أن الفرق في الكمية بين حـــركة الضـــمة في الموقعين قليل جداً إلا أنه يظهر أثر الصامت الاستمراري

اللاحق للحركة في طولها، وتظهر في العمود الثالث من الجدول رقم (٢) قراءة العيـــنة لكلمة (مسهب)، وتظهر في العمود الرابع من الجدول نفسه قراءة العينة لكلمة (مقنع).

جدول رقم (٢)

أفراد العينة	الكلمة (عتب) الحركة (i)	الكلمة (عبر) الحركة (i)	الكلمة (مسهب) الحركة (u)	الكلمة (مقنع) الحركة (u)
١	%٥٨,٢٧	%٥٧,٤٦	%٥٦,٨٨	%٥٦,٦٣
٢	%٥٨,١٢	%٥٨,١٠	%٥٧,٦٢	%٥٦,٩٧
٣	%٥٧,٥٣	%٥٧,٦٠	%٥٧,٥٥	%٥٧,١١
٤	%٥٧,٦٣	%٥٧,٥٢	%٥٧,٨٣	%٥٥,٢٣
٥	%٥٧,٥٦	%٥٦,٩٣	%٥٦,٩٥	%٥٧,٨٠
٦	%٥٨,٥١	%٥٨,٤٥	%٥٧,٧٢	%٥٧,١٠
٧	%٥٧,٦٥	%٥٧,٦٥	%٥٤,٦٢	%٥٤,٦٨
٨	%٥٨,١٠	%٥٨,٠٣	%٥٧,٨٦	%٥٧,٩٠
٩	%٥٦,٩٥	%٥٦,٧٣	%٥٦,٩٦	%٥٩,٠٣
١٠	%٥٨,٦٠	%٥٨,٥٣	%٥٧,٩٣	%٥٧,١١
	المتوسط %٥٧,٨٩	المتوسط %٥٧,٧٠	المتوسط %٥٧,١٩	المتوسط %٥٦,٩٥

جـــدول رقم (٢) ويمثل كمية الحركة المتبوعة بصامت استمراري، أو وقفي، مجهور أو مهموس.

ح- الحركة القصيرة الناتجة عن تقصير الحركات الطويلة

لم يشر العلماء إلى كمية هذا النوع من الحركات وهي الحركات القصيرة التي تنتقى من الحركات الطويلة بعد دخول عامل الجزم، فقد يكون لعامل الجزم أثر على كمية هذه الحركات، ولرصد كمية هذه الحركات فقد أجريت تجربة مخبرية على بعض الكلمات، وقد روعي في هذه التجربة توحيد الصامت اللاحق من حيث الجهر، وسكون الصامت اللاحق، وأن يكون هذا الصامت استمرارياً، وقد أجريت التجربة على الكلمات التالية: (ينم yanam، يقل yaqul، يبع yabi?)، وقد بلغت كمية الفتحة المقصرة في كلمة (ينم) ٥٧,٠٢% سبعة وخمسين من مئة بالمئة من الثانية، أما الضمة المقصرة في كلمة (يقل) فقد بلغت ٦,٧٥% ستة وخمسة وسبعين من مئة بالمئة من الثانية ووصلت كمية الكسرة في كلمة (يبع) إلى ٦,٥٩% ستة وتسعة وخمسين من مئة بالمئة من الثانية.

وتظهر كمية هذه الحركات في الجدول رقم (٣) الذي يمثل عينة التجربة، فالعمود الأول من التجربة يظهر كمية الفتحة، والعمود الثاني يظهر كمية الضمة، والعمود الثالث يظهر كمية الكسرة.

وبما أن الحركات من نوع الحركات القصيرة المتبوعة بصامت استمراري مجهور، فالوضع الطبيعي أن تصل كميتها إلى ٨% من الثانية، ولكنها في الفتحة نقصت بنسبة ١% واحد بالمئة من الثانية، أي أنها أقل من ٧% سبعة بالمئة من الثانية، حيث تصل إلى ٧% سبعة بالمئة من الثانية في الضمة والكسرة من خلال التقريب.

وأحسب أن تقصير الحركة بفعل عامل الجزم يؤدي إلى سرعة في أداء نص الكلمة كاملة، وهذه السرعة قد تؤثر على زمن أصوات الكلمة كلها، فلا

تترتب الأعضاء النطقية عند نطق أصوات الكلمة فيؤدي ذلك إلى تقصير الزمن الـــذي تستغرقه أصوات الكلمة، وبذلك تتأثر كمية الحركة، فتقل عن وضعها الطبيعي، وتظهر كمية الحركة المتبقية بفعل عامل الجزم في قراءة أفراد العينة في الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

أفراد العينة	الكلمة (يتم) الحركة (a)	الكلمة (يقل) الحركة ([illegible])	الكلمة (يبع) الحركة (i)
١	%٥٧,٥٤	%٥٦,٩٣	%٥٦,٧٢
٢	%٥٧,٢٠	%٥٧,٠٦	%٥٦,٩٣
٣	%٥٦,٩٦	%٥٧,٠٢	%٥٧,١٤
٤	%٥٧,٦٤	%٥٧,٣٢	%٥٧,٠٣
٥	%٥٧,٢٥	%٥٦,٩٥	%٥٦,٥٢
٦	%٥٦,٨٣	%٥٦,٥١	%٥٦,٦٧
٧	%٥٤,٦٨	%٥٣,٢٨	%٥٣,٥٩
٨	%٥٧,٧٢	%٥٧,٦٥	%٥٧,٠٥
٩	%٥٧,٢٣	%٥٧,٠٣	%٥٦,٩٧
١٠	%٥٧,١٩	%٥٧,٨٢	%٥٧,٣٠
	المتوسط %٥٧,٠٢	المتوسط %٥٦,٧٥	المتوسط %٥٦,٥٩

جـــدول رقـــم (٣) ويمثل كمية الحركات القصيرة الناتجة عن تقصير الحركات الطويلة بفعل عامل الجزم.

ثانياً: الكمية الزمنية في الحركات الطويلة

بعد رصد الكمية الزمنية في الحركات القصيرة، سأحاول استيضاح الكمية في الحركات الطويلة، لرصد الفرق في الكمية بين الحركات القصيرة والحركات الطويلة، ولإظهار مدى التفاوت في الكمية بين الحركات الطويلة حسب حالاتها المختلفة من حيث الصامت اللاحق، والجهور والمهموس، والاستمراري والوقفي، ومدى كميتها عندما يكون اللاحق صامتاً مضعفاً أو همزة.

أ- الحركات الطويلة المتبوعة بمجهور أو مهموس، استمراري أو وقفي:

عندما أشار العلماء إلى أن الحركة المتبوعة بمجهور أطول منها عندما تكون متبوعة بمهموس، فإن كلامهم لم يكن مقتصراً على الحركات القصيرة، بل كان المقصود بذلك الحركات بنوعيها: الطويلة، والقصيرة، وقد أشار إبراهيم أنيس إلى تأثر كمية الحركة بالصامت اللاحق بقوله: "ومما لاحظه المحدثون أن صوت اللين يزداد طولاً إذا وليه صوت مجهور"[1].

والمقصود بصوت اللين في قول أنيس هو الحركات أو صوت المد، ولكن هذا الخلط في التسمية وقع فيه القدماء وبعض المحدثين.

وللوقوف على كمية الحركات الطويلة ومدى زيادتها على القصيرة ومعرفة مدى التفاوت بين الحركات الطويلة فقد أجريت بعض التجارب على مجموعة من الكلمات؛ فعند قياس كمية الفتحة الطويلة في كلمتي: (قال qa:la وقاس qa:sa) فقد وصل المتوسط الحسابي لكمية الفتحة الطويلة في كلمة (قال) في قراءة العينة إلى ١٨,٠٦% ثمانية عشر وستة من المئة بالمئة من الثانية،

---

(١) الأصوات اللغوية، ١٥٩.

والفتحة الطويلة هنا متبوعة بصوت اللام، وهو صوت استمراري مجهور، وقد وصلت كمية الفتحة الطويلة في (قاس) إلى ١٧,٠٤% سبعة عشر وأربعة من مئة بدلته من الثانية، والفتحة الطويلة هنا متبوعة بصوت السين، وهو صامت استمراري مهموس، وتظهر قراءة العينة في الجدول رقم (٤)، حيث يمثل العمود الأول من الجدول كمية الفتحة الطويلة في كلمة (قال)، ويمثل العمود الثاني كمية الفتحة الطويلة في كلمة (قاس). ومن خلال هذه التجارب يظهر الفرق في الكمية بين الحركة الطويلة المتبوعة بمجهور استمراري، والحركة الطويلة المتبوعة بمهموس استمراري؛ فقد زادت كمية الحركة الطويلة المتبوعة بمجهور [illegible]
في الجدول.

جدول رقم (٤)

أفراد العينة	الكلمة (قال) الحركة (a)	الكلمة (قاس) الحركة (a)	الكلمة (سبق) الحركة (a:)	الكلمة (فيد) الحركة (i:)
١	%٢٣,١٣	%٢١,٦٧	%١٩,٥٤	%٢١,١٢
٢	%١٨,٩١	%١٧,٠٣	%١٧,١٣	%١٧,٧٣
٣	%١٩,٩٧	%١٣,٧٦	%١٣,٩٦	%١٦,٠٣
٤	%١٦,٣٢	%١٥,٧٢	%١٥,٧٤	%١٥,٦٢
٥	%١٧,٩٢	%١٦,٩١	%١٦,٥٠	%١٧,٧٦
٦	%٢ ,٤٣	%١٧,٩٣	%١٨,٢٦	%١٧,٥٨
٧	%١٢,٦٦	%١٠,٩٤	%١٢,١٩	%١٢,٣٤
٨	%١٧,٢٦	%١٨,٨٦	%١٦,٧٦	%١٧,٠٢
٩	%١٩ ٤٨	%٢٠,١٧	%١٦,٣٢	%١٤,٩٦
١٠	%١٨,٥٧	%١٧,٤٦	%١٧,٧٣	%١٧,١٣
	المتوسط %١٨,٠٦	المتوسط %١٧,٠٤	المتوسط %١٦,٤١	المتوسط %١٧,٧١

جدول رقم (٤) ويمثل كمية الحركة الطويلة المتبوعة بمجهور أو مهموس، استمراري أو وقفي.

وأحسب أن العلة في زيادة كمية الحركة المتبوعة بمجهور على كمية الحركة المتبوعة بمهموس تعود إلى طبيعة عمل الوترين الصوتيين، وذلك لتداخل الجهر بين الحركات والصوامت المجهورة اللاحقة لتلك الحركات، وذلك كما رجحته في تعليل زيادة كمية الحركات القصيرة المتبوعة بمجهور على كمية الحركات المتبوعة بمهموس؛ فالعلة في تفاوت الكمية في الحركات القصيرة هي نفسها في الحركات الطويلة.

أما الحركة الطويلة المتبوعة بصامت وقفي مهموس أو مجهور، فقد تبين أن كميتها تختلف تبعاً للصامت اللاحق لها. ولرصد هذا الاختلاف، وكمية كل منهما فقد أجريت تجربة مخبرية على كلمتي (سيق si:qa، وقيد qi:d) ومن خلال هذه التجربة فقد تبين أن كمية حركة الكسرة الطويلة في كلمة (سيق) تصل إلى ١٦,٤١% ستة عشر وواحد وأربعين من مئة بالمئة من الثانية– كما هو مبين في الجدول رقم (٤)– والكسرة هنا متبوعة بصوت القاف، وهو صامت وقفي مهموس، أما الكسرة الطويلة في كلمة (قيد) فقد وصلت كميتها إلى ١٧,٧١% سبعة عشر وواحد وسبعين من مئة بالمئة من الثانية، والكسرة هنا متبوعة بصوت الدال؛ وهو صامت وقفي مجهور. وتظهر كمية الحركتين في الجدول رقم (٤) حيث يمثل العمود الثالث كمية الكسرة الطويلة في كلمة (سيق)، ويمثل العمود الرابع كمية الكسرة الطويلة في كلمة (قيد)، وتظهر هذه التجربة زيادة كمية الكسرة في (قيد)، بنسبة ١% تقريباً على كمية الكسرة في

(سق) وقد اجتمعت في كسرة (سيق) بعض العوامل المؤدية إلى قصرها مقارنة مـــع الكسرة في (فيل)؛ فهي (سيق) جاءت الكسرة متبوعة بصامت مهموس، وهـــذا من العوامل المؤثرة سلباً على كمية الحركة، وهذا الصامت المهموس من الصوامت الرقمية؛ وهو عامل آخر يؤثر سلباً على كمية الحركة.

ب- الحركات الطويلة المتبوعة بصامت مجهور استمراري أو وقفي:

لقـــد حاولـــت معرفة كمية الحركات الطويلة بشكل أوسع، ومعرفة مـــدى أثر الصوامت المجاورة على كميتها، وذلك برصد كمية الضمة الطويلة المتـــبوعة بمجهور استمراري، وعندما تكون متبوعة بمجهور وقفي. وللوقوف على كمية هذه الحركة فقد أجريت التجربة المخبرية على كلمتي (سور Su:r، وســـود su:d) وقد وصل المتوسط الحسابي لكمية الضمة في كلمة (سور) إلى ١٩,٤٦% تسعة عشر وستة وأربعين من مئة بالمئة من الثانية- كما هو مبين في الجـــدول رقم (٥)- والحركة هنا متبوعة بصوت الراء؛ وهو صامت استمراري مجهـــور، أمـــا كمـــية الضمة الطويلة في كلمة (سود) فقد وصلت كميتها إلى ١٨,٩٠% ثمانيـــة عشر وتسعين من مئة بالمئة من الثانية، والحركة هنا متبوعة بصـــوت الـــدال؛ وهو صامت وقفي مجهور، وتظهر نتائج التجربة في الجدول رقم (٥)

جدول رقم (٥)

أفراد العينة	الكلمة (سور) الحركة (u:)	الكلمة (سود) الحركة (u:)
١	%٢٤,١٤	%٢٣,٩٣
٢	%١٩,٣٧	%١٩,٦٢
٣	%١٧,٥٢	%١٨,١١
٤	%١٧,٧٣	%١٦,٢٢
٥	%١٨,٩٣	%١٨,٥٣
٦	%٢١,٤٣	%٢٢,٠٣
٧	%١٤,٨٤	%١١,٠٢
٨	%٢٣,٢٢	%٢٢,١٣
٩	%١٨,٢٩	%١٨,٥٧
١٠	%١٩,١٧	%١٨,٩٣
	المتوسط %١٩,٤٦	المتوسط %١٨,٩٠

جــدول رقــم (٥) ويمــثل كمــية الحركة الطويلة المتبوعة بمجهور استمراري أو وقفي.

ومــن خلال هذه التجربة تظهر كمية الضمة الطويلة المتبوعة بمجهور استـــمراري أطـــول مـــن كمية الضمة المتبوعة بمجهور وقفي، وهذا الفرق في الكمية بين الحركتين قليل جداً، فالضمة الطويلة في كلمة (سود) تقرب إلى ١٩ % نسبة عشر بالمئة من الثانية، ولكن هذا الفرق مهما كانت قيمته يظهر زيادة كمــية الحركة المتبوعة بمجهور استمراري على كمية الحركة المتبوعة بمجهور وقفي.

واحسب أن علة زيادة كمية الحركة المتبوعة بصامت استمراري على كمية الحركة المتبوعة بصامت وقفي تعود إلى الزمن الذي يستغرقه الصامت الاستمراري بالنسبة للصامت الوقفي، حيث تزيد كمية الصامت الاستمراري على كمية الصامت الوقفي، فقد رصدت كمية كلمتي (سور، وسود) فبلغت كمية كلمة (سور) ٤٧,١٩% من الثانية، في حين بلغت كمية كلمة (سود) ٤٤,٧٨% من الثانية، ومع عدم جزمي بهذا السبب إلا أنني أميل إلى صحته.

ج- الحركة الطويلة المتبوعة بصامت مضعف استمراري أو وقفي:

وفي هذه النقطة أردت أن أتبين أثر الصامت المضعف الاستمراري على كمية الحركة مقارنة مع أثر الصامت للضعف الوقفي، ولمعرفة هذا الأثر ومدى اختلافه بين الاستمراري والوقفي، فقد أجريت التجربة المخبرية على كلمتي: (ضال da:ll، راد ra:dd) وقد بلغ متوسط قراءة العينة للفتحة الطويلة في (ضال) ٢٣,٤٦% ثلاثة وعشرين وستة وأربعين من مئة بالمئة من الثانية، والفتحة الطويلة هنا متبوعة بصوت اللام، وهو صامت مضعف استمراري مجهور.

أما الفتحة الطويلة في كلمة (راد) فقد بلغ متوسط قراءة العينة للفتحة الطويلة فيها ٢١,٩٣% واحداً وعشرين وثلاثة وتسعين من مئة بالمئة من الثانية، والفتحة الطويلة هنا متبوعة بصوت الدال، وهو صامت مضعف وقفي مجهور. ونلاحظ أن كمية الفتحة الطويلة في (ضال) تزيد عن كمية الفتحة الطويلة في راد بنسبة ١,٥٠% من الثانية.

ومن هنا فإن الحركة المتبوعة بصامت مضعف استمراري أطول من الحركة المتبوعة بصامت مضعف وقفي، فالجهر مشترك بين صوتي اللام والدال،

وكلاهما مضعف، والفرق بينهما أن اللام صامت استمراري، والدال صامت وقفي.

وتظهر كمية الحركة موضوع التجربة في الجدول رقم (٦) وذلك من خلال وجود الفتحة الطويلة في كلمتي: ضال، وراد

جدول رقم (٦)

أفراد العينة	الكلمة (ضال) الحركة (a:)	الكلمة (راد) الحركة (a:)
١	%٢٣,١٧	%٢٢,٢٧
٢	%٢٤,١٩	%٢٣,٠٣
٣	%٢٥,٣٦	%٢٢,٨٦
٤	%١٩,٧٦	%١٩,٧٠
٥	%٢٢,٩٣	%٢١,٩٥
٦	%٢٠,٥٩	%٢٠,١٣
٧	%٢٥,٤٧	%١٨,٢٨
٨	%٢٤,١٦	%٢٣,١٠
٩	%٢٣,١٣	%٢٢,٩٦
١٠	%٢٥,٩١	%٢٥,١١
	المتوسط %٢٣,٤٦	المتوسط %٢١,٩٣

جدول رقم (٦) ويمثل كمية الحركة الطويلة المتبوعة بصامت مضعف استمراري أو وقفي.

وقـد علل ابن جني تمادي كمية الحركة عندما تكون متبوعة بصامت مضـعف بقوله: "...وأما سبب تمعتهن ووفائهن إذا وقع المشدد بعدهن فلأنهن

كمـا تـرى- سواكن، وأول المثلين مع التشديد ساكن، فيحقو عليهم أن يلتقي الساكنان حشوا في كلامهم، فحينئذ ما ينهضون بالألف بقوة الاعتماد عليها، فيجعلون طولها ووفاء الصوت بها عوضاً مما كان يجب لالتقاء الساكنين من تحريكها..."[1].

وهـذا التعليل لا يمثل القول الفصل، وأحسب أن رأي إبراهيم أنيس أرجح من رأي ابن جني؛ حيث يرى إبراهيم أنيس أن أصوات المد تقصر عندما يليها صوتان ساكنان، وهذا من نسيج العربية، وحرصاً على صوت المد وإبقاء على ما فيه من طول فقد بولغ في طوله لئلا تصيبه تلك الظاهرة[2].

وقد تعود العلة في زيادة كمية الحركات في هذه الحالة إلى الوضعية التي تأخذها أعضاء النطق عند نطق المضعف؛ حيث تتريث الأعضاء النطقية في إستاجها للمضعف، ومن هنا تتأثر الحركة السابقة بهذا التريث فتزداد كميتها مماثلة للصوت اللاحق من حيث الكمية.

د- الحركة الطويلة المتبوعة بهمزة.

يـزداد طول الحركة الطويلة المتبوعة بهمزة بنسبة تقارب زيادة كمية الحركة الطويلة المتبوعة بصامت مضعف، وزيادة كمية الحركة المتبوعة بهمزة واضحة لدى المتكلم ولدى السامع أو المستقبل، ولمعرفة متوسط كمية الحركة الطويلة المتبوعة بهمزة فقد أجريت تجربة مخبرية على كلمتي: (مساء masa:?، ورجاء raja.?) وقد بلغت كمية الفتحة الطويلة في (مساء) ٢٠،٣٩%

(١) ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، ٣: ١٢٤-١٢٦، تحقيق محمد علي النجار، ط٣، دار الكتاب العربي، لبنان، ١٩٨٦م.

(٢) انظر: الأصوات اللغوية، ١٥٩.

عشـــرين وتسعة وثلاثين من مئة بالمئة من الثانية، أما الفتحة الطويلة في (رجاء) فقـــد بلغت كميتها (٢١,٣٥%) واحداً وعشرين وتسعة وثلاثين من مئة مائة من الثانية وذلك كما يتضح في الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)

أفراد العينة	الكلمة (مساء) الحركة (a:)	الكلمة (رجاء) الحركة (a:)
١	%٢١,٨٢	%٢١,٩٧
٢	%١٩,٢٢	%٢١,٢٥
٣	%١٨,٩٢	%٢١,٩٧
٤	%٢٠,٠٩	%١٩,٧٠
٥	%١٩,٥٦	%٢٠,٨٧
٦	%٢١,٤٣	%٢٢,٧٠
٧	%١٣,٩١	%١٣,٤٤
٨	%٢٤,١٣	%٢٤,٨٣
٩	%٢٣,١٢	%٢٣,٧١
١٠	%٢١,٧٨	%٢٣,١٥
	المتوسط %٢٠,٣٩	المتوسط %٢١,٣٥

الجـــدول رقـــم (٧) ويمثل كمية الحركة الطويلة المتبوعة بمهموس أو مجهور والمتبوعة بهمزة.

ويلاحـــظ تقـــارب الكمـــية بين الحركات المتبوعة بصامت مصعف والحركات المتبوعة بالهمزة، وزيادة النوعين في كميته على الحركات الطويلة في المواطن الأخرى.

وقد أشار ابن جني إلى تمادي كمية الحركات عندما تكون متبوعة بهمزة: "إلا أن الأماكن التي يطول فيها صوتها، وتمكن مدتها، ثلاثة: وهي أن يقع بعدها الهمزة.. فالهمزة نحو كساء، ورداء، وخطيئة، ومقروءة، وإنما تمكن المد فيهن مع أن الهمزة حرف نأى منشؤه، وتراخى مخرجه، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوتة قبله، ثم تماديت بهن نحوه طلن، وشعن في الصوت فوفين له وزدن في بيانه"[1]، ومضمون رأي ابن جني هنا يتضمن مخرج الهمزة ومنطقة الحركات، فهو يرى أن بعد المسافة بين موضع نطق الحركة ومخرج الهمزة اللاحقة يساعد في إطالة الحركة، والذي أرجحه أن العلة في إطالة الحركة المتبوعة بهمزة تكمن في بعد المسافة بين منطقة الحركات ومخرج الهمزة من جهة، وفي وضعية الأوتار الصوتية في كل من الحركات والهمزة؛ فالحركات أصوات مجهورة، ومنطقة تمايزها تقع في الفم، وتحديداً ضمن منطقة حركة اللسان، أما الهمزة فهي صوت لا مهموس ولا مجهور، وهو صوت حنجري[2].

وبما أن منطقة الحركات تقع في الفم، ومصدرها من الأوتار الصوتية، فإن إنهاء نطقها يحتاج لوقف الأوتار الصوتية عن الذبذبة، والأوتار الصوتية في هذه الحالة تتهيأ لإنهاء نطق الحركة والانتقال إلى وضعية معاكسة تماماً لوضعيتها الحالية؛ حيث تنتقل من انفراج يؤدي إلى الجهر في نطق الحركات إلى إغلاق كلي يمنع مرور الهواء[3] والعضو النطقي هنا لا يعمل عملين في وقت واحد، بل لا بد من إنهاء مرحلة لتبدأ الأخرى، ولطبيعة هذا التباين بين أصوات الحركات والهمزة من حيث منطقة كل منها، والجهر والهمس، ووضعية الأوتار الصوتية

---

(١) انظر: الخصائص ٣: ١٢٤-١٢٦.

(٢) انظر: علم اللغة العام (الأصوات)، ٨٨.

(٣) انظر: المرجع نفسه، ٨٨.

عـــند إنــتاج الحركات، ووضعيتها عند إنتاج الهمزة كان لابد من زيادة كمية الحــــركات، وتماديها عند التحول لنطق الهمزة؛ وذلك لما للهمزة من خصوصية صوتية.

وقد كانت إشارة إبراهيم أنيس لهذه النقطة لفتة علمية دقيقة إذ يقول: "أمـــا السر في الإطالة فهو – كما يبدو لي – الحرص على صوت اللين (أي المد) وطولــــه.. لأن الجمع بين صوت اللين والهمزة كالجمع بين متناقضين؛ إذ الأول يســتلزم أن يكـــون مجرى الهواء معه حراً طليقاً، وأن تكون فتحة المزمار حين النطق به منبسطة منفرجة، في حين أن النطق بالهمزة يستلزم انطباق فتحة المزمار انطـــباقاً محكماً يليه انفراجها فجأة. فإطالة صوت اللين مع الهمزة يعطي المتكلم فرصة ليتمكن من الاستعداد للنطق بالهمزة التي تحتاج إلى مجهود عضوي كبير، وإلى عملـــية صـــوتية تستدعي كل المباينة الوضع الصوتي الذي تتطلبه أصوات اللين"[1].

ومـــن خـــلال هذه التجارب المخبرية التي جاءت لمحاولة رصد كمية الحركات بنوعيها: القصيرة، والطويلة نخلص إلى الملاحظات التالية:

١- لا تنحصر كمية الحركات الطويلة في ضعف كمية الحركات القصيرة، بـــل تضيق في ضعفها في مواطن، وتتجاوز ضعفها في مواطن أخرى. ونســـبة زيـــادة كمية الحركات الطويلة عن ضعف كمية الحركات القصــــيرة أغلب وأشمل من نسبة حصرها في الضعف، وقد أصاب ابن ســـينا في إشارته إلى كمية الحركات الطويلة بالنسبة لكمية الحركات القصيرة؛ إذ يقول: "ثم أمر هذه الثلاثة علي مشكل، ولكني أعلم يقيناً أن الألـــف الممدودة المصوتة تقع في ضعف، أو أضعاف زمان الفتحة،

---

(١) الأصوات اللغوية، ١٥٨.

وأن الفتحة تقع في أصغر الأزمنة التي يصح فيها الانتقال من حرف إلى حرف، وكذلك نسبة الواو المصوتة إلى الضمة، والياء المصوته إلى الكسرة"[1].

فإشارة ابن سينا تبين إحساسه بتجاوز كمية الحركات الطويلة لضعف كمية الحركات القصيرة في بعض الحالات (فهي ضعف أو أضعاف). ومن هنا فإن رأي ابن سينا أدق من آراء المحدثين الذين جزموا بأن الحركات الطويلة تقع في ضعف الحركات القصيرة؛ فقد أشار أحمد الحمو إلى ذلك: "وإذا كان ابن سينا لم يقرر بشكل نهائي نسبة المصوت الطويل إلى المصوت القصير من حيث المدة الزمنية، أهي ضعف أم أضعاف، فإن الرأي قد استقر حالياً على أن المصوت الطويل يعادل ضعف المصوت القصير، وأن الحركة تعادل من حيث زمنها نصف زمن حرف المد"[2]. وأعجب من رأي الحمو الزاعم باستقرار الرأي في كمية الحركات؛ فرأي من الذي استقر؟ وهل يقبل قطع وجزم في القول في الدراسات الإنسانية؟

وقد أشار صلاح الدين حسنين إلى أن كمية الحركات الطويلة تساوي ضعف كمية الحركات القصيرة[3]. وهو مجرد أخذ بآراء السابقين كما فعل الحمو.

---

(١) رسالة أسباب حدوث الحروف، ٨٥.

(٢) أحمد الحمو، محاولة ألسنة في الإعلال، مجلة عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث، الكويت، ١٩٨٩م.

(٣) انظر. صلاح الدين حسنين، المدخل إلى علم الأصوات (دراسة مقارنة)، ص٤٦، ط١، دار الاتحاد العربي للطباعة، ١٩٨١م.

٢- تتفاوت الحركات في كميتها؛ فيغلب عليها أن تكون الضمة أطول الحركات تليها الفتحة ثم الكسرة، وهذا التفاوت يمكن تحديده في الحركات الطويلة، لأن الفرق في كميتها أظهر منه في القصيرة، وهو تفاوت غير ثابت وقطعي بعكس ما يراه بسام بركة؛ حيث يرى أنه تفاوت ثابت[1].

٣- تتفاوت كمية الحركات تبعاً لملامح الصوامت المجاورة وخاصة الصوامت اللاحقة، وذلك من حيث الجهر والهمس، والاستمرار والوقف، والتصحيف وعدمه.

---

(١) انظر: علم الأصوات العام، ١٣٥.

الفصـــل الثـــاني

حركات اللغة العربية وقانونا المماثلة والمخالف



القسم الأول

حركات اللغة العربية وقانون المماثلة

ظاهرة المماثلة من الظواهر اللغوية التي تمثل ملمحاً هاماً في بناء الكلمة العربية، وتناسق أصواتها، وتؤدي ظاهرة المماثلة في اللغة العربية دوراً واضحاً في اختصـــار الجهد بالنسبة للمتكلم، ولا يقصد باختصار الجهد هنا الفترة الزمنية اللازمة لإنتاج الصوت أو مجموعات الأصوات التي تشكل بناء الكلمة، بل المراد بذلك إنتاج الأصوات اللغوية بجهد مريح للأعضاء النطقية في انتقالها من وضع إلى آخر، ومن مخرج إلى مخرج.

لقد تنبه علماء العربية إلى هذه الظاهرة، وقد ظهرت في الدرس اللغوي عـــند القدماء، وذلك بشكل غير مباشر ضمن فرعيات لغوية مختلفة، فالحديث عن الإدغام يتضمن ظاهرة المماثلة، وكذلك الحديث عن الإعلال والقلب فإنه يتضمن ظاهرة المماثلة بشكل غير مباشر.

والمتتـــبع لآراء العـــلماء في الدرس اللغوي يجد أن الحديث عن المماثلة يتجه في معظمه لدراسة هذه الظاهرة في الأصوات الصامتة، وقد نجد للقدماء ما يـــبرر هـــذا الاتجـــاه؛ حيث انصب اهتمامهم على الأصوات التي تشكل البنية الرئيسة للكلمة أو قاعدتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تركز اهتمامهم على النواحي الإعرابية من حيث نوع الحركة، وعلة ملازمة هذا النوع لأواخر الكـــلم؛ ومـــن هنا فقد كان جل اهتمامهم منصباً على وظيفة الصوت لا على طبيعـــته وخاصـــة الحـــركات، وهذا جهد نُجلّه؛ فقد كان دافعهم الغيرة على العربية، ومواجهة اللحن الذي داخل الألسنة آنذاك.

ومهما يكن فقد عرض القدماء لظاهرة المماثلة في الحركات وإن كان هذا العرض مختصراً، فقد وردت عند القدماء باسم (الإتباع)، فمن ذلك قول سيبويه في حديثه عن الهاء التي هي علامة الاضمار: (اعلم أن أصلها الضم وبعدها الواو؛ إلا أن تدركها هذه العلة التي أذكرها لك؛ فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة، لأنها خفية كما أن الياء خفية، وهي من حروف الزيادة كما أن الياء من حروف الزيادة"[1].

ومع أن التحول يقع في الحركة لا في الصامت إلا أن سيبويه يركز تعليقه على الصامت (الهاء)، ويعلل سبب تحول الضمة إلى كسرة بوجود مماثلة بين صوتي (الهاء، والياء) من حيث الخفاء والزيادة، والأولى أن يعلل سبب انقلاب الضمة كسرة مماثلة للكسرة التي سبقت (الهاء)، ويظهر تعليل سيبويه السابق ما للصوامت من سيطرة على الدرس اللغوي عند القدماء.

يقول الأنباري في الإنصاف ضمن حديثه عن حركة همزة الوصل: "ذهب الكوفيون إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل، فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه لما وجب أن يزيدوا حرفاً لئلا يبتدأ بساكن، ووجب أن يكون الحرف الزائد متحركاً، وجب أن تكون حركته تابعة لعين الفعل طلباً للمجانسة، ألا ترى أنهم قالوا (مُنْتُن) فضموا التاء إتباعاً لضمة الميم، وكذلك قالوا فيها (مِنتِن) فكسروا الميم إتباعاً لكسرة التاء..."[2].

---

(1) الكتاب ٤:١٩٥، وانظر الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ٢٠٠٧، ٧٠، ٨٣، ١٣٢.

(2) الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن)، الانصاف في مسائل الخلاف ٢:٧٣٧، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ١٩٨٢م.

والمماثلة هنا حجة صوتية لإثبات قضية لغوية خلافية، ولكن دون تصور عميق لهذه الظاهرة من الناحية الصوتية؛ فالطرح يتمحور حول مشابهة الحركات بمعزل عن معرفة الدوافع لهذا الاتباع، ومما يشير إلى عدم تمثل هذه الظاهرة تمثلاً دقيقاً من الناحية الصوتية ما يقوله الأنباري في الإنصاف: "التحريك للإتباع ليس قياساً مطرداً، وإنما جاء ذلك في بعض المواضع في ألفاظ معدودة قليلة جداً، وذلك الإتباع عن طريق الجواز، لا على طريق الوجوب"[1].

فالإتباع ليس قياساً مطرداً كما يرى، لأن الإتباع يجئ لحل معضلة لغوية، وقد يكون حلها بعدم الإتباع أي بالمخالفة، ولكن الإتباع واجب في بعض المواطن؛ إذ الظاهرة اللغوية تلزم وجوبه عندما يكون عكسه شذاً نابياً؛ فمع أن الأصل أن تقول: (بهُ وعليهُ) بضم الهاء إلا أن هذا النطق يظهر نشازاً فيكون الإتباع واجباً لتحصيل الانسجام والتناسق الصوتي.

وقد أشار ابن مالك إلى هذه الناحية، فالأصل هو الضم، ولكن يعدل عنه إلى الكسر وفي ذلك يقول: "وهاء مضمومة للغائب، وإن وليت ياء ساكنة أو كسرة كسرها غير الحجازيين"[2]. فضم هاء الغائب هو الأصل كما ينص ابن مالك على ذلك لكن بقاءها على هذا الأصل يمثل نشازاً صوتياً، عدل عنه من خلال قانون المماثلة.

---

(١) ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن علي بن يعيش)، شرح المفصل، ٤/٥٠٩، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

(٢) ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٢٤، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م.

يشير السيوطي في حديثه عن أقسام الحركات إلى حركة الإتباع بقوله "وحركة اتباع كقراءة "الحمد لله" بكسر الدال، "للملائكة اسجدوا" بضم التاء"[1] ويظهر من هذه الأمثلة أن الإتباع لا يقتصر على اتباع اللاحق للسابق بل يأتي باتباع السابق للاحق، وهذه طبيعة ظاهرة المماثلة في الأصوات العربية مما سبق يتبين أن المماثلة قد ظهرت في الدرس اللغوي عند القدماء، ولكنها تركزت على الصوامت، وقد جاء عرضها ضمن معالجة بعض القضايا اللغوية بشكل غير مباشر، أما معالجتها في الحركات فقد كانت قليلة تنحصر في ما أسموه بالإتباع، حيث جاء جل الحديث عنها في هاء الغائب واتباع حركتها للكسرة أو للياء السابقة.

وعند تلمس ظاهرة المماثلة عند المحدثين نجد أن الأمر لا يختلف كثيراً عنه عند القدماء، فقد انصب حديثهم في هذه الظاهرة على الأصوات الصامتة من حيث المماثلة في الجهر والهمس، والتفخيم والترقيق، والتدوير وعدمه، والمماثلة في المخرج إضافة إلى حديثهم عن أنواع هذه المماثلة: تامة أو جزئية، متقدمة أو متأخرة، مباشرة أو غير مباشرة، أما الحديث عن المماثلة في الحركات فكان مختصراً إذا ما قيس بالحديث عن المماثلة في الصوامت.

لقد أشار كمال بشر إلى المماثلة بين الحركات والصوامت في التفخيم والترقيق: "فالفتحة بذاتها لا تتصف بتفخيم أو ترقيق، وإنما تعتريها هذه الظاهرة في السياق أي بسبب تأثرها بما يجاورها من الأصوات"[2]. ويشير محمد الخولي

---

(١) السيوطي (عبد الرحمن بن الكمال)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١:٦٠، تحقيق عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، د. ت.

(٢) دراسات في علم اللغة ١٣٥

إلى هـذا المستنبط مـن المماثلة، إضافة إلى المماثلة في المخرج، والتنوير، وهي إشارات مختصرة[1].

وهـناك إشـارات للمماثلة عند عالب المطلبي ولكنه يميل في دراسته لمعنين على اللهجات القديمة أو الإشارة إلى اللغات الأخرى غير العربية، وقد عـرض للمماثلة في التفخيم والترقيق، والمماثلة في المخرج وهي إشارات سريعة اتكـأ فـيها عـلى دراسة أحمد مختار عمر[2]. والتعرف إلى قانون المماثلة في الحـركات سأعرض للمماثلة بين الحركات والصوامت بأنواعها، وللمماثلة بين الحـركات وأشـباه الحركات، وللمماثلة بين الحركات، وذلك بالتطبيق على بعض الأمثلة التي توضح القانون في موقعه ضمن نوعية المماثلة.

أولاً: المماثلة بين الحركات والصوامت

أ– المماثلة بين الحركات والصوامت في التفخيم والترقيق:

الحركات بطبيعتها تقع متوسطة بين التفخيم والترقيق، وهي إلى الترقيق أقـرب مـنها إلى التفخيم، وذلك لأنّ التفخيم يعتري الحركات عند مجاورتها للأصـوات المفخمة، والصوامت المفخمة أقل من الصوامت غير المفخمة، وقد أشار أحمد مختار عمر إلى الصوامت المفخمة بقوله: "الأصوات المفخمة في اللغة العربية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

أ– أصـوات كاملة التفخيم، أو مفخمة من الدرجة الأولى وهي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، واللام المفخمة.

---

(١) الأصوات اللغوية، ١٢٠.

(٢) في الأصوات اللغوية (دراسة في أصوات المد العربية)، ٥١–٥٣.

ب- أصوات ذات تفخيم جزئي، أو مفخمة من الدرجة الثانية، وهي: الخاء، والغين، والقاف.

ج- صوت يفخم في موقع ويرقق في موقع، وهو الراء"[1].

عندما تقع الحركة في درج الكلام فإننا من خلال مؤثرات هذا السياق تتأثر بطبيعة الأصوات المجاورة، فإذا سبقت الحركة بالأصوات المطبقة فإنها تفخم تأثراً بهذه الأصوات؛ لأنّ كل مطبق* مفخم* وليس كل مفخم مطبق. والتفخيم في الحركات لا يقتصر على الجوانب التي أشار إليها بعض العلماء، فقد اكتفت هذه الدراسات بالإشارة إلى تفخيم الحركات عند مجاورتها للأصوات المفخمة، ومن خلال تتبع طبيعة هذا التفخيم فقد تبين أنه نسبي يختلف باختلاف طبيعة الصوت المجاور للحركة، وهذا ما أشار إليه كمال بشر:

---

(1) دراسة الصوت اللغوي، ٢٧٨-٢٧٩.

* الإطباق: (أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقاً له) سر صناعة الإعراب، ٦١:١، فالإطباق لارتفاع طرفي اللسان وتماسهما مع الأسنان مع تقعر ظهر اللسان مما يؤدي إلى اتساع حجرة الرنين وهذا يؤدي إلى تفخيم الصوت عند إنتاجه.

ويرى إبراهيم أنيس أن أصوات الإطباق أصوات مفخمة وهذا يلائم طباع البدو وخشونتهم ولذلك تشيع تلك الأصوات في لهجات البدو وتميل إلى الانقراض من ألسنة المتحضرين. انظر في اللهجات العربية، ١٢٥ وهذا الطرح لا يمت للقضية البادية والحضر بأي صلة؛ فالقضية متعلقة بطبيعة أصوات الإطباق وما يلزمها من جهد قياساً مع الأصوات الأخرى، وقد علمنا من القدماء والمحدثين أن ما عمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد، والأصوات المطبقة يعمل لإنتاجها غير عضو، وتحتاج لوضعية خاصة تتطلب جهداً زائداً ومن هنا قل شيوعها.

* التفخيم: "عبارة عن سمن يدخل على جسم الحرف، فيمتلئ الفم بصداه والتفخيم والتجسيم والتسمين، والتغليظ بمعنى واحد" هامش الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ص٤٢-٤٣.

"فالفتحة مثلاً قد تكون مفخمة وقد تكون مرققة، وقد تكون بين التفخيم والترقيق؛ فهي مفخمة مع أصوات الأطباق.. وهي في الحالة الوسطى بين التفخيم والترقيق مع القاف والغين والخاء، ولكنها مرققة في المواقع الأخرى"[1].

ويتلمس حقيقة التفخيم نجد أن الحركة تفخم بنسبة تتوافق مع الصوت المجاور، فالفتحة في (طاب)، والضمة في (يطوف) سبقتا بصوت مطبق؛ فجاءتا مفخمتين بدرجة واضحة تزيد عن درجة التفخيم حالة وقوعهما بعد أصوات الغين والخاء، والقاف، والراء في غاب، وخاف، ويقول، ويرود.

ولا يتوقف التفخيم في درجته على طبيعة الصامت السابق للحركة بل يتأثر التفخيم في الحركات بطبيعة الصامت المجاور، وموقع هذا الصامت، فالحركات المسبوقة بصامت مفخم أعلى في تفخيمها من الحركات المتبوعة بمفخم، فالفتحة الطويلة في (طاب) أقوى في تفخيمها من الفتحة الطويلة في (بطء)، والحركة المسبوقة والمتبوعة بمفخم أعلى في تفخيمها من الحركة المسبوقة أو المتبوعة بمفخم، فتفخيم الفتحة الطويلة في (طاقة)، والكسرة الطويلة في (قميص)، والضمة الطويلة في (بروق) أقوى من تفخيم هذه الحركات حالة كونها مسبوقة أو متبوعة بمفخم.

وإذا كان التفخيم في الحركات يختلف تبعاً لطبيعة الصامت المجاور، وموضع الصامت من الحركة، أو مكان مجاورته لها فإن التفخيم يختلف في الحركات بحسب طبيعة الحركة نفسها، فهو متفاوت من حركة إلى أخرى؛ وذلك بسبب بعض العوامل التي تكتنف الحركات أو الصوامت المجاورة.

لقد أشار العلماء إلى ملمح التفخيم، وقد تركزت إشاراتهم على تفخيم الفتحة، وذلك واضح من خلال أمثلة المحدثين، فقد غلب عليها الإشارة إلى

---

(1) علم اللغة العام (الأصوات)، ١٤٨.

تفخيم الفتحة، والسبب في علة الحديث عن تفخيم الفتحة على الحديث عن تفخيم الحركتين الأخريين يعود في بعده العميق إلى أن نسبة التفخيم في الفتحة أقوى منها في الضمة والكسرة، فالفتحة حركة وسطية، فإذا سبقها أو تبعها مفخم فهي أقرب إلى التفخيم، ومما يساعد على ظهور التفخيم فيها عدم وجود العوامل الأمامية في إنتاجها؛ فالضمة خلفية من حيث موقع اللسان عند إنتاجها، ويشارك هذا الوضع في إنتاجها عامل التدوير في الشفتين، وهذا يؤثر على نسبة التفخيم، فيجعله أقل منه في الفتحة ولكن نسبة التفخيم في الفتحة لا تزيد على نسبته في الضمة بشكل مطرد، بل هو أعلى في الفتحة منه في الضمة في معظمه لا في مجمله، فالضمة في (يسقط) لا يقل تفخيمها عن تفخيم الفتحة بأي حال من حالات تفخيم الفتحة، ومهما يكن من تفاوت فإن نسبة التفخيم تأتي بالدرجة الأولى- من حيث القوة- في حركة الفتح يليها حركة الضم. أما التفخيم في حركة الكسرة فإنه ينحو منحى خاصاً يختلف عن نحوه في الحركتين الأخريين؛ فالكسرة أقل استجابة للمماثلة في التفخيم بالنسبة لاستجابة الحركات الأخرى لهذا الملمح، وإضافة إلى قوة التفخيم في الفتحة فإن شيوعها ظاهر في بناء العربية إذا ما قيس بالحركات الأخرى.

إن الأصوات المفخمة هي أكثر الأصوات تأثيراً في الحركات من حيث المماثلة في التفخيم، ومع وضوح هذه القوة إلا أن أثر الأصوات المفخمة على الكسرة من حيث التفخيم يقل بنسبة واضحة قياساً مع أثره في الفتحة والضمة؛ فالتفخيم في الفتحة الطويلة في (قاضي)، و(صاق) أظهر وأقوى منه في الكسرة الطويلة في (نقيص)، وكذلك تفخيم الضمة الطويلة في (سقوط) أقوى منه في الكسرة الطويلة في (مضيق)، ومما يساعد على قلة التفخيم في الكسرة نسبة إلى الحركتين الأخريين قوة الكسرة، وجذبها للأصوات المفخمة في نقل مخرجها نقلاً جزئياً؛ فالأصوات المفخمة المتبوعة أو المسبوقة بالكسرة تميل في مخارجها إلى

الأمامية؛ أي أن موضع اللسان عند إنتاج الأصوات المفخمة المجاورة لحركة الكسرة يتقدم للأمام بعض الشيء، ولكنه يبقى ضمن إطار مخرجه، ومن هنا فإن الكسرة تتأثر بالأصوات المفخمة المجاورة، وتؤثر في هذه الأصوات أيضاً. لذا، فإن ظهور نسبة التفخيم فيها يقل عن نسبته في الحركات الأخرى. ومما سبق يتضح أن المماثلة في التفخيم تتدرج في الحركات من الأعلى إلى الأقل علواً على النحو التالي:

الفتحة ثم الضمة ثم الكسرة، ويتدرج تأثر الحركات بالأصوات المفخمة على النحو التالي:

١ - يظهر تفخيم الحركات في الدرجة الأولى- من حيث القوة- عندما تقع بين صوتين مفخمين أحدهما من الأصوات المطبقة مثل: صاق، طور، مضيق.

٢ - يظهر تفخيم الحركات في الدرجة الثانية عندما تقع بين مفخمين ليس فيهما مطبق مثل: خار، يخور، يغور، ويتدرج الترتيب في قوة التفخيم من الفتحة إلى الضمة إلى الكسرة.

٣- يظهر تفخيم الحركات في الدرجة الثالثة عندما تقع بين الأصوات المرققة التي لا تدخل إطار الأصوات المفخمة مثل: ساد، يسود، مزيد، وهذه الحالة تمثل الوضع الأكثر شيوعاً في الحركات وهي حالة الترقيق.

ويتبين أن التفخيم يعتري الحركات الثلاث: الفتحة، والضمة، والكسرة من خلال ظاهرة المماثلة، ولكن هذا التفخيم نسبي في قوته، ومتفاوت من حركة إلى أخرى، وليس الأمر على ما ذكره عبد الصبور شاهين بأن التفخيم الفونيمي يقع في الفتحة فقط دون الحركتين الأخريين:

"فــمحن نفرق بين حركات العربية من حيث التفخيم والترقيق، ويرى أن للتفخـيم أثــراً في اختلاف المعنى حيث يكون في الفتحة لا في الكسرة أو الضمة، إذ الواقع أن الصوامت السابقة على الحركة لا يظهر أثرها التفخيمي إلا في الفتحة، ومن ثم فالتنوع متحقق فيها، دون أختيها على مستوى نطق العربية الفصـحى... ويصـعـب من الناحية النطقية أن تحل الفتحة المرققة محل الفتحة المفخمة، والعكس.

ففي المثلين (طاب- تاب) تعتبر الفتحة بطابعها شرطاً في دلالة الكلمة على معناها، أي أن الاختلاف بين الكلمتين في حرفين لا في حرف واحد. وقد نرى هذا الفرق على العامية القاهرية في مثل نطق كلمة (رائد) بالفتحة الطويلة مـرققة مـرة، ومفخمـة مرة أخرى، فالترقيق يعني النوم، والتفخيم يعني رتبة عسـكرية، وعلى ذلك نرى أن في العربية الفصحى فعلاً أربع حركات قصاراً، ومثلها طوالاً، وأن التعدد لا يوجد كوحدة أصواتية إلا في الفتحة"[1].

ولا اتفق مع هذا الرأي لأسباب عدة:

التفخيم يعتري الحركات الثلاث بسبب مختلفة، والتفخيم لا يمثل ملمحاً فونيمياً ليؤدي إلى عد الفتحة المفخمة حركة رابعة، وقد سبق نقاش هذه النقطة في الفصـل الأول عـند الحديـث عن عدد الحركات، أما بالنسبة للأمثلة التي طـرحها، فتفخـيم الفتحة في (طاب) ليس أصلاً فيها بل اكتسبته من صوت (الطـاء) السـابق، والفونيم الذي أدى إلى تغير المعنى بين (طاب) و(تاب) هو الفرق بين صوتي (الطاء والتاء)، أما بالنسبة لكلمة (رائد) فقد اتخذ من اللهجة المصـرية قياسـاً لـه، وهذا ما أوهمه، فالأولى أن يكون القياس على الفصيحة المشـتركة لا على اللهجة المصرية، فكلمة (رائد) بمعنى النوم تمثل صورة أخرى

---

(1) علم الأصوات، ٨٧.

لكلمة (راعد) من (رقد) فنطق صوت (الهمزة) بدلاً من صوت (القاف)، ومن هنا فإن الفرق في المعنى لم يأتِ بسبب تفخيم الألف بل بسبب الفرق الأصلي في بنية الكلمة، والتحول الذي طرأ على ذلك الأصل، فالفرق يقاس بين (رائد)، و(راقد).

وإضافة إلى ما سبق فإن الألف في (رائد) بمعنى النوم لم ترقق ترقيقاً عارضاً بل هي مرققة أصلاً، وقد كان ترقيقها بسبب ترقيق الراء وهذا صوت من الأصوات التي تقع مفخمة، وهو صوت يرقق في الفصيحة عندما يكون متبوعاً بحركة الكسرة، وهذا نمط من مماثلة الصوامت للحركات، ويضاف إلى ذلك أن آراء العلماء أجمعت على أن الحركات هي: الفتحة، والضمة، والكسرة، إضافة إلى ملمح الكمية الذي يمثل ملمحاً فونيمياً.

ب- المماثلة بين الحركات والصوامت في الموقع والمخرج:

أردت من ذكر الموقع والمخرج التنبيه إلى أن المخرج يرتبط بالصوامت، لأنها تخرج بمخرج محدد يتم فيه اعتراض تيار الهواء اللازم لإنتاج الصوت، أما الموقع فهو موقع اللسان، أو بعض أجزائه عندما يأخذ موقعاً مناسباً لتضييق مجرى الهواء ليتم بذلك إعطاء الصوت ما يميزه عن غيره، لأن تمايز الحركات يتم من خلال الشكل، والوضع الذي يتخذه اللسان تبعاً للموقع الذي يستقر فيه ليعطي ما يميز كل حركة عن الأخرى من حيث الجرس الصوتي، والحركة لا توصف بمخرج محدد كما تبين في الفصل الأول من هذه الدراسة التي استعرضت آراء العلماء، وقد نص السيوطي على ذلك بقوله: "والحركة لا تختص بمخرج"[1].

---

(1) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١:٦٢.
وانظر السيوطي (عبد الرحمن بن الكمال)، الأشباه والنظائر في النحو ٢:٢٨ تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

تتم المماثلة في الموقع* والمخرج بين الحركات والصوامت؛ وذلك بأن يتحرك اللسان في موقعه عند إنتاج الحركة إلى مخرج إنتاج الصامت المجاور المؤثر وفي هذا الوضع تكون الحركة قد ماثلت الصامت، وقد يتحرك الصوت الصامت في مخرجه إلى موقع إنتاج الكسرة المجاورة، وفي هذا الوضع يكون الصامت قد ماثل الحركة، فالحركة هنا مؤثرة، والصامت متأثر.

ومن أمثلة تأثر الصامت بالحركة في الموقع أن اللسان عند إنتاجه للأصوات المفخمة المتبوعة بحركة الكسرة لا يثبت في موقعه الطبيعي عند إنتاج هذه الأصوات، بل يتقدم للأمام بعض الشيء، وذلك مماثلة للكسرة في الموقع، ولو تدبرنا مخرج صوت الطاء في كلمة (طين) لوجدنا أن اللسان يتقدم بعض الشيء عن المخرج المألوف لصوت (الطاء) حالة إنتاجه غير محرك، ولو تأملنا مخرج إنتاج صوت (القاف) مفرداً أو متبوعاً بضمة أو كسرة وقارنا هذا المخرج مع مخرجه عن إنتاجه متبوعاً بحركة الكسرة في مثل: (قيس) لوجدنا أن مخرجه في كلمة (قيس) يتقدم للأمام ليقارب مخرج صوت (الكاف)، ومن الأمثلة على ذلك ترقيق صوت (الراء)؛ فهو صوت وسطي التفخيم، وعندما تتبعه حركة الكسرة فإنه يرقق، ومن أمثلته: (إبريق) و(عريق) و(طريق).

ويظهر من الأمثلة أن الصامت يماثل الكسرة في الموقع عندما تكون الكسرة تابعة له وهو سابق لها، أما عندما تكون الكسرة قبل هذه الصوامت فإن أثرها على هذه الصوامت غير واضح، بل العكس تماماً فإن الحركة تماثل الصامت كما في الكسرة الطويلة في (مريض).

---

* الموقع: هو المنطقة التي يتم فيها تعديل وتضييق المسافة بين اللسان وبعض أجزاء الحنك العلوي، أما المخرج فهو المنطقة التي يتم فيها اعتراض مجرى الهواء بشكل كلي أو جزئي وذلك تبعاً لطبيعة الصوت المنتج.

وإذا كـــان الصـــامت يماثل الحركة بتقدم مخرجه للأمام عندما يكون مـــسبوعاً بحركة الكسرة، فإن الصوامت الأمامية أيضاً تماثل الحركة الأخرى بأن يـــتراجع اللســـان بعض الشيء عند إنتاجه للصامت المتبوع بالضمه، فمخرج (الســـين) في (مـــر) يتأخر عن مخرجه في (سر)، ويتأخر أكثر في ذلك عنه في (سرابط).

وقد أشار فوزي الشايب إلى هذا النمط من المماثلة؛ إذ يرى أن مخرج بعـــض يتقدم أو يتأخر تبعاً لنوع الحركة التابعة لـــه؛ فالسين في (سن) أكثر أمامية منها في (سل)، وكلتاهما أكثر أمامية من السين في (سم)، وهذا أثر على المخرج أو مماثلة جزئية في المخرج[1].

ويشير محمد الخولي إلى مماثلة الصامت للحركة في التدوير: " .. يتعدل صـــوت غـــير مدور ليماثل آخر مدور في سمة التدوير ومثال ذلك كلمة (قل) حيث اكتسبت /ق/ سمة التدوير أو التشبيه لتماثل الضمة القصيرة المدورة"[2].

ولا أجـــد تدويراً يذكر في صوت (القاف) مماثلة للضمة: فهذه الكلمة تـــتكون من مقطع واحد، وتقصير الضمة الطويلة يؤدي إلى سرعة نطقها وقلة كميـــتها، وهذه السرعة تؤثر على الأصوات المجاورة، وهذه العوامل مجتمعة قد توهـــم السامع باكتساب الأصوات للامح بعضها، أما المماثلة في هذه الكلمة فقـــد جـــاءت في مماثلة الضمة لصوت (القاف) من حيث الموقع؛ حيث تراجع اللســـان عـــند نطقـــه للضـــمة أكثر من موقعه في نطقه في الأصوات الأمامية والوسطى.

---

(١) انظر أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية (رسالة دكتوراه)، ٢٦٥.

(٢) الأصوات اللغوية، ٢٢١.

ومن أمثلة مماثلة الحركة للصامت تراجع موقع اللسان عند إنتاج الكسرة عندما تأتي متبوعة بالصوامت المفخمة وخاصة المطبقة منها كما في كسرة (محيط) و(مريض)، وكذلك تقدم موقع اللسان عند إنتاجه لضمة المتبوعة بالأصوات المرققة، والشفوية، والشفوية الأسنانية، فاللسان يتقدم في موقعه عند إنتاج الضمة في (يسوم)، و(يزور)، و(كانون) وذلك بعكس موقعه عند إنتاج الضمة في (سوق). وهذه التغيرات البسيطة في موقع اللسان عند إنتاجه للحركات دعت بعض الباحثين للاحتجاج على دانيال جونز في تحديد موقع اللسان عند إنتاج الحركات، فأخذوا عليه عدم تحديد نقطة ارتفاع اللسان وتراجعه وتقدمه تحديداً دقيقاً، وهو اعتراض ليس له ما يبرره؛ لأن تحديد جونز أخذ بالمحاذير والاختلافات الناتجة عن العوامل المؤثرة، كتأثر الأصوات المجاورة، والفرق من شخص لآخر في نطقه، إضافة إلى أن ما أراده جونز في تحديده هو منطقة تشمل هذه التغيرات البسيطة، ولم يرد نقطة لا خروج عنها.

ويرى موري الشايب أن الأصوات الشفوية، والشفوية الأسنانية تؤثر الضمة على غيرها من الحركات لعلة المماثلة: "أما الأصوات الشفوية كالميم والباء، والأصوات الشفوية الأسنانية كالفاء التي يصاحبها ضم للشفتين أو شبه ضم فإنهما يؤثران صوت الضمة /u/ على غيرها"[1].

وأحسب أن هذا الرأي مرجوح، فلا ثمة إحصائية تؤكد ارتباط الضمة بالأصوات الشفوية، والشفوية الأسنانية، ولا يوجد لدي أي دليل تطبيقي يؤكد حقيقة هذا الطرح، ويبقى هذا الطرح في إطار الترجيح، ولا يتعداه إلى الجزم. ومع تقديري لرأي موري الشايب إلا أن رأيه هذا لا ينسجم مع طروحاته في الدرس اللغوي.

---

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، (رسالة دكتوراه)، ص٢٨٥.

ويبقى أن أقول: إن طبيعة المماثلة في التفخيم، وفي الموقع والمخرج بين الحركات والصوامت مماثلة جزئية، أي أن الصوت يكتسب بعض ملامح الصوت الآخر ولكنه لا يتحول ليماثل الصوت المجاور تمام المماثلة.

وقد أشار الهنود إلى ذلك: "لا تجانس بين العلل والسواكن، حتى لو وجد اتحاد في مكان النطق وفي مقدار الجهد"[1].

والمراد بعدم التجانس أي عدم التماثل الكلي بينهما، إذ المماثلة الكلية مماثلة صوت لصوت آخر في ملامحه كاملة، وهذا لا يتم بين الحركات والصوامت.

ويشير أحمد مختار إلى أن تأثير العلة على الصامت أكثر شيوعاً من تأثير الصامت على العلة من حيث المماثلة: "وقد تقع المماثلة بين العلل والسواكن، والنوع الشائع منها هو تأثير العلة على الساكن"[2].

وقد يعود هذا لكثرة عدد الصوامت مقارنة مع العلل، فكثرة الصوامت تؤدي إلى زيادة عدد التأثر مع عدم زيادة كيفيته، ولو أخذنا فرق العدد بين الصوامت والعلل بالحسبان لوجدنا أن التأثر والتأثير يتساوى بينهما.

ثانياً: المماثلة بين الحركات وأشباه الحركات:

إذا كانت المماثلة موجودة بين الحركات والصوامت فإن وجودها بين الحركات وأشباه الحركات أيسر منه مع الصوامت؛ فتقع المماثلة بين الحركات

---

(1) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، ص٤٩، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٢م.

(2) دراسة الصوت اللغوي، ٣٢٧.

وأشـــباه الحركات من خلال مماثلة الحركة لشبه الحركة، أو مماثلة شبه الحركة للحركة كما يتبين في العرض التالي:

أ- مماثلة الحركات لأشباه الحركات:

يرى عبد الصبور شاهين أن الحركات الطويلة تسقط عند تصغير مثل: غـــزال، وعجـــوز، ورغيف، إذ يقول: "نرى أن المقطع الأخير لم يأخذ صورة المقطع الطويل الأخير في فعيعل:(ص ح ص) فكأن أسقطت الحركة الطويلة، وعوض موقعها بتضعيف ياء التصغير مع كسرها"[1]. ولم يذكر شاهين ما يبرر سقوط الحركة الطويلة، والحقيقة أن الحركات هنا لم تسقط، والذي أرجحه في هذه الأمثلة وما شاكلها هو مماثلة الحركات الطويلة للياء /y/ شبه الحركة التي دخلـــت بـــناء الكـــلمة؛ وذلك بأن أصبح بناء الكلمات عند دخول الياء شبه الحركة على النحو التالي:

غزال gaza:l	←	غزيال guzaya:l	
عجوز ʕayu:z	←	عجيوز ʕujayu:z	
رغيف ragi:f	←	رغيف rugayi:f	

وعـــند تقســـيم هذه الكلمات- في وضعها الجديد- إلى مقاطع، نجد المقطـــع الأخـــير يبدأ بحركة كما أشار عبد الصبور، والمقطع في العربية لا يبدأ بحركة، وقد نبه الفخر الرازي إلى ذلك: "الحروف إما مصوتة، وهي التي تسمى في النحو حروف المد واللين، ولا يمكن الابتداء بها.."[2].

---

(1) المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٥٥.

(2) الفخـــر الرازي، التفسير الكبير، ١:٢٩، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

ولكـن الحركات هنا لم تسقط بل ما ثلث شبه الحركة السابقة (الياء) بقلبـها يـاء شبه حركة، وفي هذه الحالة تتوالى أشباه الحركات المتماثلة فتتحد لتشكل شبه حركة مضعفة، فيصبح بناؤها على النحو التالي:

غزال gaza:l ← غزيل guzayyil

عجوز ʕayu:z ← عجير ʕujayyiz

رغيف ragi:f ← رغيف rugayyif

ومماثلة الحركات بالتحول إلى شبه حركة أولى من سقوطها والتعويض مكانهـا كما أشار عبد الصبور، ومبرر تحول الحركة متوفر؛ حيث تحولت إلى شـبه حـركة من جنس شبه الحركة المجاورة تبعاً لقانون المماثلة. ويوضح هذه المماثلة المعادلات التالية:

a : ← y / y — تـتحول الفتحة الطويلة إلى الياء شبه الحركة مماثلة لشبه الحركة السابقة.

u : ← y / y — تـتحول الضمة الطويلة إلى الياء شبه الحركة مماثلة لشبه الحركة السابقة.

i : ← y / y — تتحول الكسرة الطويلة إلى الياء شبه الحركة مماثلة لشبه الحركة السابقة.

وأرجح أن رأي الاستراباذي في تعليله لهذه القضية يعزز ما أذهب إليه، فقـد أشـار إلى وجوب تحريك واو المد في تصغير عجوز، ووجوب التحريك يؤكـد نسبه لعدم جواز ابتداء المقطع بحركة، وفي ذلك يقول الاستراباذي في تصـغير رسالة، وعجوز: "وإنما قلبتا ياءين لأنهما إذن لابد من تحريكهما، فإذا

تحركت الواو وقبلها ياء ساكنة وجب قلبها ياء... وأما غير اللام فإن كانت ساكنة في المكبر فلابد من قلبها ياء، نحو عجيز وجرير في عجوز وجرور.."[1]

ومن أمثلة مماثلة الحركة لشبه الحركة قلب حركة الضمة إلى كسرة عندما تكون مسبوقة بشبه الحركة (الياء)، وقد أشار الفراء إلى ذلك بقوله "عليهم، وعليهم وهما لغتان؛ لكل لغة مذهب في العربية؛ فأما من رفع الهاء فإنه يقول: أصلها رفع في نصبها وخفضها ورفعها... وأما من قال عليهم فإنه استثقل الضمة في الهاء وقبلها ياء ساكنة فقال: عليهم"[2]

ويلاحظ أن من ينطقها بالضم يحتج بأصلها، وتحديد الأثر الصوتي؛ ومن هنا فإن تحول الحركة من الضمة إلى الكسرة جاء لمماثلة حركة الكسرة لشبه الحركة (الياء) التي هي من جنسها:

عليهم ʔalayhum ← عليهم ʔalayhim

عليه ʔalayhu ← عليه ʔalayhi

u ← i / y ـــ تتحول الضمة إلى كسرة إذا كانت مسبوقة بشبه الحركة الياء التي هي من جنس الكسرة، وهي مماثلة غير مباشرة لوجود فاصل بين الحركات.

وتقع مماثلة الحركة لشبه الحركة في اسم المفعول (مبيع)، فالأصل أن يأتي على مبيوع؛ والواو هنا ضمة طويلة /u:/ جاءت مسبوقة بالياء شبه الحركة

---

(١) الأستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن)، شرح شافية ابن الحاجب، ٢٢٧:١-٢٣٠، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

(٢) الفراء، معاني القرآن ١:٥.

فانقلبت الضمة إلى حركة تماثل شبه الحركة السابقة، فتحولت من ضمة طويلة إلى كسرة طويلة ليصبح بناء الكلمة على النحو التالي:

مبيوع mabyu:ʔ ← mabyi:ʔ

u: ← i: / y — تتحول الضمة الطويلة إلى كسرة طويلة بتأثير شبه الحركة المجانسة (الياء).

ونلاحظ أن الكلمة على بنائها هنا تتكون من مقطعين: أولهما: طويل مغلق، وثانيهما: مديد /mab /yi:ʔ/ ثم تنتقل الكلمة في بنائها إلى مرحلة جديدة وذلك بسقوط شبه الحركة ليصبح البناء مبيع mabi:ʔ، وهذه الصيغة تتكون الكلمة من مقطعين ma/bi:ʔ الأول قصير مفتوح، والثاني مديد بدلاً من الأصل المتكون من مقطعين طويل مغلق /mab/ ومديد yu:ʔ.

مما سبق يتبين أن الحركة تماثل شبه الحركة، وهذا التماثل تتحول الحركة إلى شبه حركة، أو إلى حركة مماثلة لشبه الحركة المجاورة، ويغلب على هذه المماثلة أن يؤثر الصوت السابق في الصوت اللاحق، وتسمى هذه المماثلة التقدمية أو الأمامية حيث يؤثر الصوت الأول في الصوت اللاحق[1].

ويرى الطيب البكوش أن الضمة الطويلة في (مبيوع) تدغم في (الياء) شبه الحركة: "تدغم الياء في حركتها إذا سبقت بحرف ساكن"[2].

ولا وجود للإدغام هنا بل هو تحول للمماثلة، وهل يقع الإدغام في الحركات وأشباه الحركات؟!

---

(١) انظر رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، (مظاهره وعلله وقوانينه)، ص٢٥، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ت.

(٢) الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص١٤٥، ١٥٤، ط٢، المطبعة العربية، تونس، ١٩٨٧م.

ب- مماثلة أشباه الحركات للحركات:

تلتقي الحركات وأشباه الحركات في شيء من مسلكها الصوتي، وذلك من خلال طبيعة المخرج، والموقع لهذه الأصوات، ويؤدي هذا الالتقاء إلى تشابهها في التغيرات الصوتية التي تعتريها كالانقلاب والسقوط.

ومن المتغيرات الصوتية التي تعتري هذه الأصوات:

مماثل أشباه الحركات للحركات؛ حيث تنقلب شبه الحركة إلى حركة مماثلة للحركة المجاورة، ومن أمثلة هذه المماثلة تحول (الياء)/ y / شبه حركة إلى ضمة مماثلة لحركة الضمة التي سبقت شبه الحركة.

وقد أشار ابن جني إلى هذا ولكن تعليله لا يتفق مع قانون المماثلة؛ ففي حديثه عن إبدال الواو من الياء يقول: "هذه الياء التي أبدلت فيها الواو على ثلاثة أضرب: أصل، وبدل، وزائدة. فالأصل قولك من أيقن وأيسر. موقن وموسر... وإنما قلبت الياء الساكنة واواً للضمة قبلها، من قبل أن الياء والواو أختان"[1].

ويفهم من كلام ابن جني أن (الياء) شبه الحركة تحولت إلى الواو شبه الحركة لا إلى الضمة، فهو يقول: (الياء والواو أختان)، والحقيقة أن الياء في هذه الأمثلة شبه حركة / y / والواو هنا ضمة /u/، وهذان الصوتان على درجة من التنافر، ودليل تنافرهما تحول هذه (الياء) إلى ضمة لعدم استقرارها الصوتي بسبب مجاورتها للضمة السابقة، وذلك على النحو التالي:

أيقن ← ميقن muyqin تحولت إلى موقن mu:qin

أيسر ← ميسر muysir تحولت إلى موسر mu:sir

---

(1) سر صناعة الإعراب ٢:٥٨٤.

u + u →u: وتتابع الحركات القصيرة المتماثلة يشكل حركة طويلة من جنس تلك الحركات المتتابعة، وهي مماثلة أمامية؛ حيث أثر الصوت السابق على الصوت اللاحق.

وهذه الطريقة تمثل تحول (الياء y) شبه الحركة إلى ضمة مباشرة، وقد تتحول (الياء y) شبه الحركة في الأمثلة السابقة إلى ضمة بطريقة غير مباشرة؛ وذلك بقلب (الياء y) شبه الحركة (واواً w) شبه حركة.

ميقن muyqin ← موقن muwqin ثم تنقلب (الواو w) شبه الحركة ضمة مماثلة للضمة السابقة فيتشكل البناء النهائي موقن mu:qin، وموسر mu:sir.

وتتحول شبه الحركة إلى حركة للمماثلة في: ييبع yabyiʔ، (فالياء y) شبه الحركة في هذه الكلمة متبوعة بحركة الكسرة، فتتحول شبه الحركة إلى حركة الكسرة تبعاً لقانون المماثلة، وهذا النمط من المماثلة أيسر من غيره لوجود التجانس بين شبه الحركة والحركة المجاورة المؤثرة، فالكسرة والياء شبه الحركة من جنس واحد، وتتم المماثلة على النحو التالي:

ييبع yab/yiʔ ← يبيع ya/ bi:ʔ تحولت (الياء y) شبه الحركة إلى كسرة مماثلة للكسرة اللاحقة.

i — / i ← y

i: ← i + i

تتوالى الحركات القصيرة فتشكل حركة طويلة من جنسها، وهذا النمط من المماثلة يسمى المماثلة الخلفية؛ أي أن الصوت اللاحق أثر في الصوت السابق فأدى إلى مماثلته، وهي مماثلة مباشرة، أي لم يفصل بين الأصوات المتماثلة أي صوت.

ومن أمثلة مماثلة شبه الحركة للحركة قلب الواو شبه الحركة /w/ إلى كسرة في مثل: ميعاد، وميزان؛ فالأصل في هذه الكلمات أن تأتي على بناء موعاد، وموزان، فتحولت الواو شبه الحركة /w/ إلى كسرة مماثلة للكسرة السابقة، وبذلك اجتمع كسرتان قصيرتان فتشكلت حركة الكسرة الطويلة.

موعاد miwʔa:d ← ميعاد mi:ʔa:d

موزان miwza:n ← ميزان mi:za:n

w ← i / i — تتحول الواو شبه الحركة إلى كسرة عندما تكون مسبوقة بكسرة.

i + i ← i: تتوالى الحركات المتماثلة فتشكل حركة طويلة من جنسها، وهذه مماثلة أمامية مباشرة؛ أثر السابق في اللاحق، ولا يوجد فاصل بين الأصوات المتماثلة.

وقد تمر الكلمة بمرحلة أخرى قبل الوصول إلى بنيتها النهائية؛ حيث تقلب الواو شبه الحركة / w / ياء / y / شبه الحركة ثم تقلب الياء شبه الحركة كسرة:

w ← y / i — تتحول (الواو w) شبه الحركة إلى (الياء y) شبه الحركة عندما تكون مسبوقة بكسرة.

y ← i / i — تتحول (الياء y) شبه الحركة إلى كسرة عندما تكون مسبوقة بكسرة.

i + i ← ī ← mi.ʔa:d وmi:za:n وتماثل الواو شبه الحركة الضمة مماثلة للضمة اللاحقة لها:

يقوم yaqwum ← يقوم yaqu:m

w ← u /—— u تحول الواو شبه الحركة إلى ضمة مماثلة للضمة اللاحقة

u + u ← u: وبتوالي حركتات الضم القصيرة تتشكل حركة الضمة الطويلة. وهي مماثلة خلفية مباشرة؛ حيث أثر الصوت اللاحق في السابق ولا يوجد بينهما صوت فاصل.

ويرى عبد الصبور شاهين أن الواو شبه الحركة /w/ في هذا المثال تسقط ولا تقلب إلى ضمة، وبسقوطها تمد الضمة الموجودة أصلاً لتصبح ضمة طويلة[1]. وأحسب أن قلب شبه الحركة إلى ضمة أولى من سقوطها، لوجود التناسب الصوتي بين هذين الصوتين؛ فهما على درجة من التجانس.

ثالثاً: مماثلة الحركات للحركات:

أشار القدماء إلى مواطن وجود ظاهرة المماثلة- مماثلة الحركة للحركة- وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في بداية الحديث عن المماثلة؛ حيث أشاروا إلى كسر (هاء) الغائب إذا سبقها (ياء) ساكنة أو كسرة، إضافة إلى وجود هذه الظاهرة في لهجات العرب المختلفة، وبعض القراءات القرآنية[2]. ويقول العلايلي في ذكره لأنواع الاتباع في مقدمته: "إتباع بالحركة: كما في (زئير، ومنخر، ونصب في نصب)"[3]، وهو في هذه الأمثلة يشير إلى مماثلة الحركة للحركة.

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٩٨.

(٢) انظر الخصائص، ٢: ٢٢٣-٢٣٧.

(٣) عبد الله العلايلي، مقدمة لدرس لغة العرب، ص٢١٩، المطبعة العصرية بمصر، د ت. وانظر الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد)، الحجة في علل القراءات السبع ١: ٧٠، ٨٣، ٨٤، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

وتماثل الحركة الحركة في: (منذ)، فقد ورد عن الفراء أن (منذ) مركبة من: (من وذو)[1].

وقد أشار رمضان عبد التواب إلى نطقها مكسورة الميم عند بني سليم، مما يدل على أنها مركبة من: (من وذو)، فيقول: "وقد حكي عن بني سليم ما رأيته منذ سبت بكسر الميم، وهذا كله يدل على أن أصل (منذ) العربية: (من + ذو) فلحقت كسرة الميم ضمة، تأثراً بضمة الذال بعدها"[2]، أي أن الكسرة قلبت ضمة مماثلة للضمة اللاحقة، وهي مماثلة خلفية غير مباشرة، حيث يفصل بين الصوتين المتماثلين صوتا (النون والذال)، ويلاحظ أن الضمة الطويلة في البناء الجديد: (منذو) قصرت، وهو حذف جزئي للحركة، وعلة التقصير تكمن في كون طول الحركة في هذا البناء لا يمثل مورفيماً معيناً، إضافة إلى ميل العربية للمقطع القصير، وبقاء الضمة طويلة يشكل مقطعاً طويلاً مفتوحاً (ص ح ح) إذا تبعها متحرك، ويشكل بقاؤها مقطعاً مديداً مقفلاً (ص ح ح ص) إذا وليها ساكن، والعربية تتحاشى هذا النمط المقطعي.

وتماثل الحركةُ الحركةَ في مثل: (قُول)؛ حيث تقلب الضمة كسرة مماثلة للكسرة اللاحقة، ولا نستطيع القول إنما قلبت مماثلة للواو شبه الحركة /W/ فالتنافر بين الكسرة والواو واضح في بناء العربية، ومن هنا فإن قلب الضمة جاء لمماثلة الكسرة ضمن المعادلة التالية:

u ← i / — i تتحول الضمة إلى كسرة عندما تكون متبوعة بكسرة- وهي مماثلة غير مباشرة-.

---

(1) انظر الانصاف، ١:٣٨٢، وانظر شرح المفصل ٤:٩٥.

(2) التطور اللغوي (مظاهره وعلله وقوانينه)، ص٣٣

وبعد هذا التحول تقع الواو شبه الحركة بين كسرتين qiwila، ومعلوم أن شبه الحركة عند وقوعها بين حركتين متماثلتين فإنها تضعف، ويؤدي ذلك إلى سقوطها، وبسقوط شبه الحركة تشكلت الكسرة الطويلة؛ فتشكلت بنية جديدة: (قيل)، qi:la.

وأحسب أن عدم ظهور حركة الإعراب على الفعل المسمى (معتل الآخر) ناتج عن مماثلة الحركات، فالأصل أن يقال: يرمي: yarmiyu، ويغزو yag:zuwu، ففي الأول قلبت الضمة كسرة مماثلة للكسرة السابقة، فوقعت (الياء y) شبه الحركة بين كسرتين، وفي هذه الحالة تسقط شبه الحركة لضعفها، وتجنباً لتوالي المتماثلات.

أما (يغزو) فقد وقعت (الواو w) شبه الحركة بين ضمتين فسقطت لضعفها، وتجنباً لتوالي المتماثلات، ومن هنا فإن أواخر هذه الأفعال أخذت حركة إعرابية ولكنها تحولت لعلة صوتية.

وتماثل الحركة الحركة في مثل: (طول، وهيب)، وذلك بقلب الضمة فتحة في الأول، وقلب الكسرة فتحة في الثانية، وبذلك يصبح بناء الكلمات على النحو التالي: (طول، هيب) وفي هذه الحالة تقع أشباه الحركات بين حركات متماثلة، مما يؤدي إلى سقوطها، فتلتقي الحركات القصيرة المتماثلة لتشكل حركات طويلة:

طول ← طَوَل ← طال.

هيب ← هَيَبَ ← هاب.

ṭa:la ← ṭawala ← ṭawula

ha:ba ← hayaba ← hayiba

____ a / a ← u

w ← Ø / a ___ a سقط الواو شبه الحركة عندما تقع بين حركتين متماثلتين.

____ a / a ← i

y ← Ø / a ___ a تسقط الياء شبه الحركة عندما تقع بين حركتين متماثلتين.

مما سبق يتبين أن قانون المماثلة قانون فاعل في بناء الكلمة العربية، وملامحه واضحة، وخاصة في أبواب الصرف العربي، وقد دهش العلايلي لهذا القانون، إذ يقول: "لست أعلم قانوناً كان أكثر عملاً في اللغة من قانون الإتباع، حتى كان في آخرته طابعاً لغوياً ظهر أثره في الأصول والزوائد والكلمات"[1].

---

(١) مقدمة لدرس لغة العرب، ص ٢١٧.

القسم الثاني

حركات اللغة العربية وقانون المخالفة

المخالفة عكس المماثلة، لأنها "تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين"[1]. ويرى العلماء أن المماثلة تؤدي إلى تقليل الخلافات بين الفونيمات وهذا يؤدي إلى تقليل الفونيمات، ومن هنا فإن ظاهرة المماثلة ظاهرة سالبة في حياة اللغة "ويتخيلون أنه لو ترك العنان للمماثلة لتصل بحرية فربما انتهت إلى إلغاء التفريق بين الفونيمات، ذلك التفريق الذي لا غنى عنه للتفاهم"[2].

ومما يلحظ من التغيرات الناتجة عن المماثلة أنها لا تؤدي بمجملها إلى تقارب في الفونيمات، مع تغير في البنية يتبعه تغير في المعنى، وهذا واضح في مماثلة الحركات وأشباه الحركات، فالأبنية الصرفية تتشكل وتتغير في معظمها من خلال المماثلة في الحركات وأشباه الحركات، ومن خلال المخالفة أيضاً.

إنّ المخالفة أكثر فاعلية في التفريق بين المعاني، ولكن هذا لا يعني أن نبالغ فنعمم سلبية المماثلة في التفريق بين المعاني.

لقد أشرت سابقاً إلى تنبه القدماء لظاهرة المماثلة، وقد تنبه القدماء أيضاً لظاهرة المخالفة كما ورد عند سيبويه في حديثه عن إبدال الياء مكان اللام لكراهية التضعيف[3]. وقد كانت إشارات القدماء للمخالفة مجملة وليست تفصيلية، وكان التعليل لتحول الكلمات- في معظمه- للكراهية.

---

(١) دراسة الصوت اللغوي، ص٣٢٩.

(٢) المرجع نفسه، ٣٣٠

(٣) انظر الكتاب ٤:٤٢٤.

أمـــا المحدثون فقد عرضوا للمخالفة في الصوامت، والحركات، إلا أن إشاراتهم للمخالفة اتجهت في معظمها للصوامت، وكذلك الحال في المماثلة

وســأحاول الإشارة إلى قانون المخالفة في الحركات، ومدى وجودها بين الحركات والصوامت، وذلك بالتطبيق على الأمثلة العربية.

أ- المخالفة بسقوط الصامت وحلول الحركة:

تقـــع المخالفة من خلال سقوط الصامت وذلك عند توالي المتماثلات فـــي مثل: (تمطط، وترد، وتقضض) ورد في كل كلمة ثلاثة أصوات متماثلة، ومـــن خـــلال قانون المخالفة تم إسقاط المماثل الأخير، وبسقوط هذا الصوت الصـــامت نلاحـــظ أن الحـــركات القصير المتماثلة قد توالت، وفي هذه الحالة تتشكل الحركة الطويلة من جنس هذه الحركات، وذلك على النحو التالي:

تمطط tamaṭṭaṭa ← تمطى :tamaṭṭa

تسرر tasarrara ← تسرى :tasarra

تقضض taqaḍḍaḍa ← تقضى :taqaḍḍa

ســـقط الصامت الثالث من المتماثلات تجنباً لتواليها، وبسقوطه التقت الحركات القصيرة المتماثلة فشكلت حركة طويلة.

ويعلـــق غالب المطلبي على مثل هذه الحالة فيرى أن صوت المد (أي الحـــركة الطويلة) عوملت في العربية معاملة الصامت فحلت محله، على العكس من صوت المد القصير[1].

وصوت المد لم يتبادل مع الصامت في هذه الأمثلة، لأن صوت المد في الأصـــل غـــير موجود، وإنما تشكل بعد سقوط الصامت، أي أن المخالفة تم

(١) انظر في الأصوات اللغوية (دراسة في أصوات المد العربية)، ص٢٨٤.

بسقوط الصوت، وقد أشار فندريس إلى ذلك: "كثيراً ما يحدث أن تكون نتيجة التخالف اختفاء الصوت لا أكثر، ولا أقل"[1]. أي أن الحذف هنا بغير عوض.

ومما يؤدي إلى تشكل الحركة الطويلة بعد سقوط الصامت طبيعة المقاطع في الكلمة التي وقعت فيها المخالفة، فلو حددنا مقاطع كلمة: (تسرر) فإنها تكون على النحو التالي: (ص ح / ص ح ص / ص ح / ص ح) فجاء المقطعان الأخيران من النوع القصير المفتوح، وكلاهما يتشكل من صامتين متماثلين وحركتين متماثلتين؛ لذلك كان من السهل إسقاط الصامت الأخير، وبسقوطه التقت الحركة المتبقية من المقطع مع حركة المقطع السابق فتشكلت حركة طويلة، ومن هنا فإن مجيء صوت المد لم يكن بديلاً أو عوضاً من الصامت الذي أسقط، بل جاء صوت المد قسراً، هذا إضافة إلى أن صوت المد هذا يقصر عند دخول عامل الجزم، فلو كان أصلاً في بناء الكلمة أو بديلاً يحل محل الصامت الذي أسقط من حيث الأداء في الوزن لما جاز تقصيره، أو حذفه على حد زعم القدماء.

وأنبه إلى طبيعة المقاطع في هذه الكلمات، وأثر ذلك في مجيء الصوت البديل للصوت الذي يسقط للمخالفة، فعند دخول موروفيم التكلم (تاء المتكلم) على كلمتي (تسرر، وتظنن) فقد تموت مقاطعها على النحو التالي:

تسرر: (ص ح / ص ح ص / ص ح / ص ح) المقاطع قبل دخول موروفيم التكلم.

تسررت: (ص ح / ص ح ص / ص ح ص/ ص ح) المقاطع بعد دخول موروفيم التكلم.

---

(1) فندريس، اللغة، ص٩٤، تعريب عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت.

تظنَّن: (ص ح / ص ح ص / ص ح / ص ح) المقاطع قبل دخول مورفيم التكلم.

تظنَّنتُ: (ص ح / ص ح ص / ص ح ص/ ص ح) المقاطع بعد دخول مورفيم التكلم.

نلاحظ هنا أن الصامت الأخير في الكلمتين يقع بين حركتين متماثلين في الحالة الأولى للكلمات، وهي التي تشكل فيها المد، وفي الحالة الثانية يقع بين صامت وحركة، ولما كان لابد من سقوط هذا الصامت بفعل قانون المخالفة لعلة وجود المتماثلات فقد أصبح وضع الكلمات بعد سقوطه وقبل دخول الياء التي جاءت للعوض على النحو التالي:

تظنَّتُ taḏannatu على وزن (تفعّتُ)، ويظهر هنا غياب اللام من وزن الفعل، ولإعادة الكلمة إلى وزنها الصحيح، وإزالة ما ظهر من اضطراب كان لابد من دخول الياء، فأصبحت الكلمة على البناء التالي: تظنيت، ومثلها تسريت، وتوزن على (تفعلت)*، وبهذا فإن مجيء (الياء) يمثل بديلاً صوتياً له أثره في الوزن وذلك بحلول الياء مكان الصوت المحذوف.

---

* يقول الفارسي: "وما ضعف بالقلب فنحو تقضيت وتقصيت" الحجة ١:١٥٥.
ويقول ابن جني "فأما قولهم تسريت فيكون من باب إبدال الياء من الراء وأصلها (تسررت)"، سر صناعة الإعراب، ٢:٧٧٥. ويقول أيضاً: "ومن ذلك قولهم تظنيت وإنما هي تفعلت من الظن، (تظننت) وقلبت النون الثالثة ياءً كراهة التضعيف"، سر صناعة الإعراب، ٢:٧٧٥.
وأرجح هنا قول ابن جني بأن الياء أبدلت من الراء في (تسررت)، ومن النون في (تظننت)، ولم تقلب كما ذهب الفارسي، إلا إذا فهم القلب عند الفارسي على سبيل الإبدال.

ويلاحظ أن سيبويه قد جاء بالأمثلة في الصيغ التي يكون فيها الصامت المحذوف ساكناً، وذلك بدخول مورفيم التكلم، وهذا يستدعي أن يكون البديل لصامت المسقط هو صوت الياء شبه الحركة، ولم يذكر أمثلة على البديل عندما يكون صوت مد كما يقول المطلبي.

أما علة مجيء الياء مكان الصامت الذي أسقط في مثل الأمثلة السابقة فهي إبقاء المعنى الذي تتضمنه الكلمة قبل حذف الصامت؛ فلو أدخل صامت غير الياء مكان الصامت المحذوف لأدى ذلك إلى تغير المعنى، ولو جيء بالواو شبه الحركة لكانت أثقل في أدائها الصوتي من أداء الكلمة بوجود الياء، ولعل إحساس العرب بخفة الياء إذا ما قيست بالواو كان الدافع لاستعمالها، ولهذا فقد كانت الياء شبه الحركة هي الصوت الذي يتحاشى المضلتين.

ب- المخالفة بين الحركات فيما بينها:

لقد أشرت سابقاً إلى ما سماه العلماء المخالفة بين الصامت وصوت المد، واتجهت في رأيي إلى عدم تسمية هذا النمط بالمخالفة للأسباب التي ذكرت وخاصة التباين في الملامح وعدم الالتقاء بين الحركات والصوامت، أما المخالفة بين الحركات فيما بينها فإنها تمثل دوراً هاماً في مواطن عدة، وهي واضحة جلية لدرجة انعدام وجود أي مبرر للتغير الصوتي إلا من خلال المخالفة.

وقد جاءت المخالفة بين الحركات في مواضع منها: علامة النصب في جمع المؤنث السالم؛ فالحركة الأصلية للمنصوب هي حركة الفتحة (a)؛ أما جمع المؤنث السالم فإن حركة النصب فيه الكسرة، وقد تحولت الفتحة المفترضة أصلاً إلى كسرة لوجود فتحة طويلة قبلها طبقاً لقانون المخالفة: a.../i←a...-

تتحول الفتحة علامة النصب في جمع المؤنث السالم إلى كسرة مخالفة للفتحة الطويلة التي تسبقها: إن المسلمات muslima:ti، وهي مخالفة غير مباشرة لوجود فاصل بين الحركتين، وهو صوت (التاء t).

وإضافة إلى علة المخالفة فقد يكون التحول من الفتح إلى الكسر ناجماً عن ميل العربية إلى كسر المؤنث تمييزه عن المذكر، فقد أشار إسماعيل عمايرة إلى هذه السمة بقوله: "انصرفت اللغات السامية إلى الكسر بوصفه وسيلة أخرى معتادة في التمييز بين المذكر والمؤنث"[1].

ويطـرد هـذا القانون بتحول الفتحة إلى كسرة في نون المثنى في حالة الرفع، وذلك بتحول فتحة النون إلى كسرة مخالفة للفتحة الطويلة السابقة كما في:

مسلمان muslima:ni.

وقد أشار هنري فليش إلى هذه الظاهرة إذ يقول: "... حدوث المخالفة بإبدال الفتحة القصيرة (a) كسرة قصيرة (i) عند مجاورتها لفتحة طويلة... وهذا يفسر من بين ما يفسره قصر إعراب جمع المؤنث السالم على صورتي الرفع والجر، فيقال: فاعلاتٌ، وفاعلاتٍ دون أن يقال: (فاعلاتَ) في حالة النصب، بل هي أيضاً (فاعلاتٍ)، وكذلك الحال في لاحقة المثنى حيث كسرت النون"[2].

---

(١) إسماعيل عمايرة، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، ص١٠٥، ط٢، دار حنين، الأردن، ١٩٩٣.

(٢) هنري فليش، العربية الفصحى (نحو بناء لغوي جديد)، ص٤٨، تعريب عبد الصبور شاهين، ط٢، دار المشرق، بيروت، د. ت.

وأنبه هنا إلى أن المجاورة بين حركتي الفتح ليست مباشرة كما ورد في الاقتباس السابق، بل يوجد فاصل بينهما، ولذلك تسمى مخالفة غير مباشرة.

ويقــع للمخالفــة بين الحركات في حركة النون في جمع المذكر السالم، وذلــك بثبوت هذه الحركة وهي الفتحة (a) للمخالفة[1]. فجمع المذكر السالم يتضمن حركة الضمة الطويلة في حالة الرفع، وحركة الكسرة الطويلة في حالتي النصب والجر، وهذه الحركات تمثل مورفيم الجمع، فهي حركات طويلة أصلية في كميتها، وغير ناتجة عن إشباع حركة قصيرة، ولكون الفتحة (حركة النون) تخــالف هاتين الحركتين فإنها بقيت ثابتة، ولم تتحول إلى كسرة كما في حالة المثنى:

ففي حالة الرفع مسلمون muslimu:na

وفي حالتي الجر والنصب مسلمين muslimi:na

تثبــت الفــتحة حــركة النون في جمع المذكر السالم، ولا تتحول إلى كسرة، وذلك لمخالفة حركتي الضمة، والكسرة الطويلتين.

وفي الأفعــال الخمســة تتغير حركة النون تبعاً لقانون المخالفة، فتثبت فتحة مسبوقة بضمة طويلة في مواطن، وتتحول كسرة في مواطن، وتثبت فتحة مســبوقة بكسرة في مواطن أخرى؛ ففي يفعلون، وتفعلون تثبت حركة النون فــتحة مخالفــة للضمة الطويلة السابقة، وفي يفعلان وتفعلان تقلب فتحة النون كسرة مخالفة للفتحة الطويلة السابقة، وفي تفعلين تثبت حركة النون فتحة مخالفة للكســرة الطويلــة السابقة، فالحركة تثبت، أو تتحول في الأفعال الخمسة تبعاً لقانون المخالفة.

---

(1) انظر أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص٤٠٥.

ولا تقتصر المخالفة بين الحركات على العلاقة بين الحركات القصيرة والطويلة، بل وتقع المخالفة بين الحركات الطويلة أيضاً؛ فلو نظرنا إلى الفتحة الطويلة (الألف المقصورة) في نهاية المضارع الدال على المفرد لوجدنا أنها تتحول إلى (الياء y) شبه الحركة عند استخدامه للدلالة على المثنى، وعلة ذلك أن دخول الفتحة الطويلة التي تمثل مورفيم التثنية يؤدي إلى تتابع الحركات الطويلة المتماثلة، والحركات لا تتوالى، والفتحة الطويلة الدالة على مورفيم التثنية لابد من ثباتها؛ فتتحول الفتحة الطويلة السابقة إلى (الياء y) شبه الحركة وذلك للمخالفة، ومن أمثلة ذلك:

يسعى ← يسعيان.

yasʕaya:ni ← yasʕa:

yasʕa:a:ni ← yasʕa: بدخول ألف التثنية تتابعت الحركات الطويلة المتماثلة.

yasʕaya:ni ← yasʕa:a:ni

a: ← y / ___ a: [+ مورفيم التثنية]

تحولت الفتحة الطويلة إلى الياء شبه الحركة عندما تلتها الفتحة الطويلة التي تمثل مورفيم التثنية، وذلك لعدم جواز توالي الحركات. وكذلك (يرضى) تتحول إلى يرضيان بدلاً من (يرضى ان yarḍa:a:n)، (ينهى) تتحول إلى ينهيان بدلاً من (ينهى ان yanha:a:n)، والمخالفة في مثل هذه الأمثلة مخالفة مباشرة؛ لأن الأصوات التي وقعت فيها المخالفة لا يفصل بينها أي صوت.

الفصل الثالث

حركات اللغة العربية وقانونا القلب والحذف



قانونا القلب والحذف من القوانين الرئيسية في بناء الكلمة العربية، ويظهر أثر هذين القانونين بشكل واضح على الحركات العربية، وأشباه الحركات؛ فتقلب الحركة حركة، وتقلب الحركة شبه حركة، وتقلب شبه الحركة حركة. وتحذف الحركة، وشبه الحركة. وقد أدت العلاقة القوية بين قانوني القلب والحذف إلى التداخل في التعليل، واضطراب بعض الآراء؛ كتعليل تحول قول إلى قال بقلب الواو ألفا مع أن الواو شبه الحركة في قول حذفت، وتشكلت الألف من التقاء حركتي الفتح القصيرتين ضمن قانون الحذف وليس القلب

لقد وقع التداخل والاضطراب بين قانوني القلب والحذف لدى بعض العلماء: قدماء ومحدثين نتيجة الفجوة بين النظرية والتطبيق، وهذه الفجوة لم تأت لعيب في النظرية، بل نتيجة خلل في التطبيق، وقلة تأمل دلالة المصطلح الصرفي الذي حددته النظرية؛ فقد حدد ابن يعيش الفروق بين دلالة هذه المصطلحات تحديداً دقيقاً بقوله: "البدل أن تقيم حرفاً مقام حرف إما ضرورة وإما صنعه واستحساناً، وربما فرقوا بين البدل والعوض فقالوا: البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض... والبدل على ضربين: بدل هو إقامة حرف مقام حرف غيره، وبدل هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه، وهذا إنما يكون في حروف العلة التي هي الواو والياء والألف، وفي الهمزة أيضاً لمقاربتها إياها وكثرة تغيرها، فكل قلب بدل، وليس كل بدل قلباً"[1].

(١) شرح المفصل ١٠:٧، وانظر ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص١١٣-١١٥، تحقيق فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٣.

فالقلـــب بمعناه الدقيق ليس مجرد إحلال صوت مكان صوت آخر، بل قلـــب الصـــوت إلى صوت آخر بمعنى إحالته إليه كما يقول ابن يعيش؛ وذلك لوجـــود علاقة صوتية وثيقة بين الصوتين، ومن هنا انحصر القلب في الحركات وأشـــباه الحركات، وفي الهمزة بنسبة أقل، أما ما يقع في الصوامت الخالصة فهو إبدال أو عوض، أما الحذف فيقع في الصوامت، والحركات وأشباه الحركات

وفي هـــذا الفصل سأعرض لهذين القانونين ضمن علاقتهما بالحركات العربية، وصلة الحركات بأشباه الحركات في بعض المواطن.

أولاً: حركات اللغة العربية وقانون القلب:

أ- قلب الحركة إلى حركة:

تنقلـــب الحركة إلى حركة في مواطن مختلفة، ولأسباب عدة؛ وقد علل العلماء قلب الحركة، غير أن بعض الآراء قد تبتعد عن الصواب على ما فيها من جهـــد هدفـــه خدمـــة العربية، وإذا كانت بعض الآراء لم توفق في تعليل هذه الظواهـــر فـــإن كثيراً من الآراء قد أفضت إلى تعليل جوهري دقيق، فقد علل القدماء قلب الحركة في بعض المواطن بالاتباع، وذلك كما في تحول كسرة الميم /i/ في مِـــنذ إلى ضمة /u/ مُنذ، وكذلك قلب ضمة الهاء في عليه، وعليهم إلى كسرة مجانسة للياء شبه الحركة /y/[1].

ومع أن الأخفش يعلل كثيراً من هذا القلب بظاهرة الإتباع، إلا أنه في توجيهه لكسر الدال في قراءة "الحمدِ لله" يقول: وقد قال بعض العرب "الحمدِ لله" فكسره وذلك أنه جعله بمنزلة الأسماء التي ليست بمتمكنة. وذلك أن الأسماء

---

(١) انظر الفراء: معاني القرآن ١:٥.

التي ليست متمكنة تحرك أواخرها حركة واحدة لا تزول عنها"[1]، وأحسب أن كسر الدال إنما جاء للاتباع، وهو رأي القدماء أيضاً.

وتقلب الحركة حركة في بعض أبنية جمع التكسير وذلك مثل سلطان، ومصباح، ومنشار التي تجمع على سلاطين، ومصابيح، ومناشير، فقد رأى بعض القدماء أن الألف تقلب ياء عندما تكون مسبوقة بكسرة، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله: "إذا وقعت الألف بعد كسرة وجب قلبها ياء، كقولك في جمع مصباح ودينار: (مصابيح، ودنانير)، وكذلك إذا وقعت قبلها ياء التصغير"[2].

والحقيقة أن الألف في مصباح وما شاكلها لم تسبق بكسرة، بل هي التي تحولت إلى كسرة، ولو كانت مسبوقة بكسرة كما ورد لكان في ذلك محذور؛ هو تتابع الحركات المختلفة، وتخلصاً من هذا المحذور لا تلجأ العربية إلى محذور آخر وهو قلبها إلى كسرة، لأن تتابع الحركات بقي ماثلاً مع اختلاف نوعية الحركات المتتابعة، ويؤكد عدم وجود كسرة قبل الألف في هذه الكلمات وما شاكلها، تقسيمها إلى مقاطعها الرئيسة قبل قلب الألف على النحو التالي:

سلطان ← سلاطان   sa la: ta:n ← sulta:n

مصباح ← مصاباح   ma sa: ba:h ← misba:h

منشار ← مناشار   ma na: šar ← minšar

---

(1) الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة) معاني القرآن، ص9، تحقيق فائز فارس، ط2، الكويت، 1981م.

(2) ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل)، شرح ابن عقيل، 2:557، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، 2، د.ت.

إن الجمع في هذه الكلمات مع بقاء ألف المفرد لا يظهر وجود كسرة قبل الألف كما قال القدماء بل جاءت مسبوقة بأصوات صوامت هي: الطاء، والباء، والشين. ومن هنا فإن الكسرة الطويلة في جمعها المألوف لدينا منقلبة عن الفتحة الطويلة: a: ← i: فتجمع على سلاطين، ومصابيح، ومناشير.

وأحسب أن علة القلب هي وجود غير حركة طويلة في كلمة واحدة من جهة، وأن هذه الحركات من جنس واحد، فتخلصت من تشابه هذه الحركات بقلب الفتحة الطويلة الثانية كسرة طويلة، وهو نمط من المخالفة، وأرجح أيضاً أن جمع كلمة مصباح على مصاباح قد لا يفي بدلالة الجمع؛ حيث يتبادر لذهن السامع دلالة المفرد، وذلك لأن الحركات تجتذب النبر أكثر من الصوامت، فيقع النبر على الفتحة الطويلة الثانية (أي الألف) التي كانت في الأصل للمفرد، وتحاشياً لهذا اللبس قلبت كسرة طويلة، وبذلك فإن مورفيم الجمع في مثل: مصابيح، وسلاطين، ومناشير، لا ينحصر في الفتحة الطويلة، بل يأتي مورفيم الجمع هنا مزدوجاً؛ فالألف، والكسرة الطويلة المنقلبة عن ألف المفرد يمثلان الدلالة على الجمع، وقد أشار عبد الصبور شاهين إلى شيء من هذا بقوله: "إن الألف (مصباح) هي ألف صيغة (مفعال) اسم الآلة، والكسرة الطويلة في (مصابيح) هي كسرة صيغة منتهى الجموع[1]".

ولم ينحصر قلب الألف في مثل هذه الجموع في قلبها كسرة طويلة، بل قلبها بعض العرب ضمة طويلة كما أشار الأخفش: "وقد قال ناس من العرب (الشياطون)"[2].

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٨٦.

(٢) الأخفش، معاني القرآن، ١: ١٤.

وقــد يــسم هذا عن قياس متوهم على جمع المذكر السالم، ومن خلاله يستخلص مــن ألف المفرد التي يوحي بقاؤها عند الجمع بدلالة المفرد، ويجعلها تستحضـر دلالة الجمع، وسواء قلبت الألف كسرة أم ضمة، فإنه قلب حركة إلى حركة.

ويـرى شـرف الدين الراجحي أن الألف مسبوقة بياء مكسورة؛ إذ يقول: "تقلب الألف ياء في مسألتين:

أ- أن يكسر ما قبلها، وذلك مثل كلمة (مصباح)، فالمفروض أن نجمعها عــلى (مصــاباح) ولكن لأن الباء التي قبل الألف مكسورة فلابد أن تقلب الألف إلى ياء في الجمع فتصير (مصباح، وجمعها مصابيح...)"[1].

وواضح هنا أن الخلل مركب؛ فقد حدد أن ما قبل الألف ياء مكسورة، وقــد ثبت من خلال تقسيم الكلمة إلى مقاطعها الرئيسية أن الألف تمثل حركة الصــوت الصــامت السابق لها، فلا وجود للكسرة التي عرض لها، ولو كانت الألف مسبوقة بياء مكسورة لتوالت الياء وكسرتها والكسرة الطويلة المنقلبة عن الألف، فيكون بناء الكلمة على النحو التالي:

مصباح ← مصاباح ← مصابيح

<u>ma</u> <u>ṣa:</u> <u>byii:h:</u> ← maṣa:byii:h ← maṣa:bya:h ← miṣba:h

فيتكون المقطع الأخير في الكلمة من صامتين متواليين، وكسرة قصيرة، وكسرة طويلة، وصامت، وهذا لا يتفق مع طبيعة المقطع العربي.

---

(١) شـرف الديـن عـلي الراجحي، المبسط في علم الصرف، ص١٦٥، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩م.

وتقلب الحركة حركة في بعض مواطن التصغير؛ ففي تصغير: مصباح، وسلطان، ومفتاح على: مصيبيح، وسليطين، ومفيتيح تقلب الفتحة الطويلة كسرة طويلة بعد دخول ياء التصغير على بنية الكلمة على النحو التالي:

mușayhi:h	←	mișba.h
sulayti:n	←	sulta:n
mufa:yti:ḥ	←	mifta:ḥ
i:	←	a:

وقد تكون علة قلب الفتحة ناتجة عن دخول ياء التصغير في بناء الكلمة وذلك طبقاً لقانون المماثلة؛ أي قلبت الفتحة الطويلة كسرة طويلة مماثلة للياء؛ لأن الياء شبه الحركة /y/ والكسرة /i/ من جنس واحد من حيث الجرس الصوتي، وموضع النطق، ولا ينحصر قلب الحركة في بعض مواطن التصغير في قلب الحركة الطويلة، بل تقلب الحركة القصيرة أيضاً؛ ففي الرباعي المجرد نحو: جعفر، ودرهم، وجحجر، وتصغيرها جعيفر، ودريهم، وجحيجر. نجد أن الفتحة هي حركة الصامت الثالث، وعند دخول ياء التصغير تقلب الفتحة كسرة، وأحسب أن هذا القلب إنما جاء لعلة المماثلة أيضاً.

ومن مواطن قلب الحركة حركة بناء المبني للمجهول.

يقول داوود عبده: "يتكون المد الطويل الموجود في الفعل المجهول (بيع) وأصله (بُيِعَ) على وزن (فعل) من توالي كسرتين بعد سقوط الياء الواقعة بينهما: (بُيِع) تصبح أولاً (بِيِعَ) ثم تصبح الكلمة الأخيرة (بيع) بعد أن تسقط الياء الواقعة بين كسرتين، ويتكون من هاتين الكسرتين كسرة طويلة، ومثل هذا ينطبق على (قيل) وأصلها (قول)[1]، وتصل الكلمة إلى مرحلتها النهائية من البناء للمجهول على الرأي السابق بعد مرورها بقلب الفتحة كسرة للمماثلة، ثم

---

(١) داوود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ص٣٨، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣م.

ســقوط الــياء شبه الحركة لوقوعها بين كسرتين فيتشكل المد الطويل بالتقاء الكسرتين:

bi:ʔa ← biiʔa ← biyiʔa ← buyiʔa

ومــع صــحة القلب بهذه الخطوات إلاّ أن قلب الحركة من بناء المبني لــلمعلوم إلى بناء المبني للمجهول هو الأولى، لأن للمعلوم أصل، والمجهول فرع، ففي قال، وباع، وما شاكلها تقلب الفتحة الطويلة كسرة طويلة لتصبح: قيل، وبــيع، وقد أشار عباس حسن إلى قلب الألف في المبني للمجهول بقوله: "إذا وقعــت الألــف بعد ضمه وجب قلبها واواً... ومثال الفعل: (روجع، عومل، بويع، وأصلها راجع، عامل، بايع)[1].

وقلــب الألف من بناء المبني للمعلوم إلى كسرة، أو ضمة في بناء المبني لــلمجهول أيسر وأقل جهداً من حيث تدرج الخطوات المفترضة سابقاً، وسواء قلبــت بالألــف ضمة، أو كسرة فإنه قلب حركة إلى حركة؛ ففي: صاحب، ونــازل، وراجع، وعامل، وبايع، يتحول البناء إلى صوحب، ونوزل، وروجع، وعومل، وبويع، فإن الفتحة الطويلة قلبت ضمة طويلة: u: ← a:.

وفي تحــول بــاع، وقال، وساق إلى بناء المجهول: بيع، وقيل، وسيق، تقلب الفتحة الطويلة كسرة طويلة.

i: ← a:

هذه هي بعض المواطن التي تتضمن ظاهرة قلب الحركة حركة، ويظهر هــذا القلب في الحركات الطويلة والقصيرة، إلا أنه في الطويلة أظهر وأوضح؛ لأن معالجته في الحركات القصيرة تتطلب في بعض المواطن متابعة في الأصل، أو الباء المفترض الذي لا يجزم بقطعية وقوعه وحصوله.

---

(1) عباس حسن، النحو الوافي، ٤، ٧٨٣، ط٥، دار المعارف، مصر، ١٩٨٠م.

ب- قلب الحركة إلى شبه حركة:

تقلب الحركة إلى شبه حركة في التصغير، كتصغير عجوز، وغزال، ورغيف، وكتاب على عجيز، وغزيل، ورغيف، وكتيب، ولو بقيت الحركة دون قلب لجاء بناء الكلمات على النحو التالي:

عجيوز ʕu/jay/u:z

غزيال gu/zay/a:l

رغييف ru/gay/i:f

كتياب kutaya:b

وفي هذا البناء نلاحظ أن الجامع المشترك بين الكلمات هو ابتداء المقطع الأخير بحركة، والمقطع في العربية لا يبدأ بحركة[1]، والذي أراه أن الحركة لا تسقط ويعوض عنها بشبه الحركة الياء /y/ كما يرى عبد الصبور بل تقلب الحركة إلى الياء شبه الحركة؛ لأن قلبها أولى من سقوطها، ثم التعويض عنها بشبه الحركة.

وقد علل ابن الحاجب قلب الحركة هنا لوقوعها بعد ياء التصغير[2]، وهذا التعليل ليس له ما يسوغه؛ فياء التصغير ليست صوتاً يتسم بسلطة على الحركات، بل العلة تكمن في وقوع الحركة في بداية المقطع.

وتقلب الحركة في التصغير إلى شبه حركة في (مال)، حيث تصغر هذه الكلمة وما شاكلها على مويل **muwayl**، ولو بقيت الكلمة على وضعها بعد التصغير لجاءت على البناء التالي: مايل **mua:yl**، ونلاحظ في هذا البناء أن

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٥٥.

(٢) انظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٢٤٩.

الضمة، والفتحة الطويلة يتواليان، والحركات لا تتوالى، والمقطع الأخير في الكلمة يبدأ بحركة، والمقطع في العربية لا يبدأ بحركة، ولو افترضنا أن المقطع الأخير يتشكل من صوتي الياء شبه الحركة، واللام فإن هذا لا يبرر بناء الألف دون قلب، لأن هذا النمط من المقاطع لا تقبله العربية؛ فالمقطع في العربية لا يتشكل من الصوامت بمعزل عن الصوائت، ومن هنا كان لابد من قلب الفتحة الطويلة إلى واو شبه الحركة /w/، فيكون بناء الكلمة مويل [muwayl، وفي هذا البناء تتكون الكلمة من مقطعين: ص ح / ص ح ص ص.

وتقلب الحركة شبه حركة عندما تتبعها ألف التثنية، وذلك في الفعل المضارع المنتهي بحرف علة، أي بحركة طويلة، وذلك على النحو التالي:

يسعى ← yas?a: ← يسعيان ← yas?aya:n

ينمو ← yanmu: ← ينموان ← yanmuwa:n

يمشي ← yamši: ← يمشيان ← yamšiya:n

$$\left\{\begin{matrix} a: \\ u: \\ i: \end{matrix}\right\} \rightarrow y\,/ \rightarrow [a: + \text{مورفيم التثنية}]$$

تقلب الحركات الطويلة شبه حركة في الموطن الذي تكون فيه متبوعة بالألف التي تمثل مورفيم التثنية.

ينتهي الفعل في حالته الدالة على المفرد بالحركات الطويلة، وعند دخول الفتحة الطويلة التي تمثل مورفيم التثنية على بناء الكلمة قلبت الحركة الطويلة الواقعة في نهاية الفعل إلى شبه حركة، ولو بقيت الحركة الطويلة في نهاية الفعل دون قلب بعد دخول الألف التي تمثل مورفيم التثنية لوقعت بعض المحاذير التي ترفضها العربية؛ فبقاء الحركة الطويلة دون قلب يؤدي إلى تتابع الحركات

مـــن جهة، وإلى انتهاء المقطع الأخير بحركة من جهة أخرى، وهذا مرفوض في العربية، وتجاوزاً لهذه المحاذير قلبت الحركة الطويلة شبه حركة للتخلص من هذه المحاذير

وتقلب الحركة شبه حركة في مثل قلب الفتحة الطويلة واواً شبه حركة في بعض جموع التكسير، ومن أمثلته: (ضارب، طابع، فارس، جوهر، صاحبة، ناصـــية) وتجمع على: (ضوارب، طوابع، فوارس، جواهر، صواحب، نواصي)، ولـــو دخلت الفتحة الطويلة التي تمثل مورفيم الجمع على الكلمة وبقيت الألف الأصلية في الكلمة دون قلب لتوالت الحركات في البناء الجديد للكلمات، وهذا مـــا ترفضـــه العربية أيضاً؛ ففيه تتوالى الحركات، وتبدأ بعض المقاطع بالحركة؛ فكـــان لابد من قلب الألف الأصلية في الكلمة إلى الواو شبه الحركة، والإبقاء على الألف التي تمثل مورفيم الجمع.

[مورفيم الجمع + a:] ← / w ← a:

تقلب الفتحة الطويلة واواً (أي شبه حركة) في الموطن الذي تكون فيه متـــبوعة بالفـــتحة الطويلة التي تمثل مورفيم الجمع. وقد نص الميداني على هذا القلـــب. "تقلـــب الألـــف واواً في جمع فاعل وفاعلة إذا جمعا على فواعل نحو ضارب وضوارب، التقى ألفان: ألف فاعل، وألف الجمع فقلب الأولى واواً"[1].

وهـــذا يدل على أن الدرس الصرفي كان موضع اهتمام ومتابعة لدى هذا النفر من علمائنا السابقين، وأحسب أن قضية تطوير الدرس الصرفي والسير به قدماً كانت مسألة وقت، ولم تكن مرحلة توقف وجمود.

---

(١) أحمـــد بن محمد الميداني، نزهة الطرف في علم الصرف، ص٣٣، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، د. ت.

جـ- قلب شبه الحركة إلى حركة:

تتعدد طرق تشكل قانون القلب في العربية، فمنها قلب الحركة إلى حركة، وقلب الحركة إلى شبه حركة كما ورد سابقاً، ومن طرق تشكل قانون القلب، قلب شبه الحركة إلى حركة، وهذا ما سأشير لبعض ملامحه، وبعض أمثلته هنا.

تقلب شبه الحركة إلى حركة عندما تكون شبه الحركة ساكنة (أي غير محركة) ومسبوقة بحركة، وذلك كقلب الواو شبه الحركة إلى كسرة في مثل: (موقات، وموزان، وموعاد، وموراث)؛ حيث تقلب الواو شبه الحركة هنا إلى حركة الكسرة ليصبح بناء هذه الكلمات على النحو التالي: (ميقات، وميزان، وميعاد، وميراث)، وملاحظ أن الواو شبه الحركة في البناء الأصلي لهذه الكلمات جاءت ساكنة ومسبوقة بكسرة، والواو شبه الحركة في هذا الوضع النطقي تنقلب إلى كسرة مماثلة للكسرة السابقة، وباجتماع الكسرة الأصلية والكسرة المتأتية من انقلاب الواو تتشكل الكسرة الطويلة في هذه الكلمات، وقد أشار سيبويه إلى عدم ثبوت الواو الساكنة المسبوقة بكسرة بقوله: "لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة"[1].

وقد يتم القلب بإحدى الطريقتين التاليتين:

الأولى: بقلب الواو شبه الحركة إلى كسرة مباشرة لمماثلة الكسرة السابقة، فتتحول الكلمة من: موزان miwza:n إلى ميزان mi:za:n وذلك

---

(1) الكتاب، ٤: ١٩٥.

وانظر سر صناعة الإعراب، ٢: ٧٣٢.

وانظر: مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ١: ٧٠، تحقيق حاتم الضامن، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٩٨٧م.

بالتقاء الحركتين المتماثلتين: الكسرة الأصلية، والكسرة المنقلبة عن الواو شبه الحركة.

أما الطريقة الثانية: فهي قلب الواو شبه الحركة المسبوقة بكسرة إلى ياء شبه حركة، إذ الياء من جنس الكسر: ميزان miwza:n تتحول إلى ميزان miyza:n ثم تقلب الياء شبه الحركة إلى كسرة تبعاً لقانون مماثلة شبه الحركة للحركة فيتحول البناء من miyza:n إلى mi:za:n، وذلك بالتقاء الحركتين المتماثلتين: الكسرة الأصلية، والكسرة المنقلبة عن الياء شبه الحركة، والأرجح أن القلب يتم بالطريقة الثانية، أي القلب غير المباشر.

وتنقلب الياء شبه الحركة ضمة عندما تكون الياء شبه الحركة ساكنة ومسبوقة بحركة الضم، وأمثلة ذلك: (مُيسر، ومُيقن)، حيث يتحول هذا البناء إلى (موسر، وموقن)، ونلاحظ أن الياء شبه الحركة في البناء الأصلي لهذه الكلمات جاءت ساكنة، ومسبوقة بحركة الضم، فقلبت ضمة مماثلة للضمة السابقة، ويلاحظ أن البناء الأصلي في: (موزان، وموعاد) وفي (ميسر، وميقن) لا يتعارض مع طبيعة المقطع العربي، ومن هنا فقد جاء تعبير ابن جني دقيقاً إذ يقول: "... وكذلك قالوا: موسر، وموقن وأصلهما: ميسر وميقن، فكرهوا الياء بعد الضمة"[1]. فقد علل القلب هنا بالكراهية وليس برفض العربية لهذا البناء.

وتتمثل طريقة قلب أشباه الحركات إلى حركات في الأمثلة السابقة بالمعادلات التالية:

w ← i / i ______ تتحول الواو شبه الحركة إلى كسرة في الموطن الذي تكون فيه ساكنة ومسبوقة بكسرة.

---

(١) سر صناعة الإعراب، ١:١٨-١٩.

وهـــذه المعادلة تمثل الطريقة الأولى، أما الطريقة الثانية فتمثلها المعادلة التالية:

w ← i / y ـــــ تتحول الواو شبه الحركة المسبوقة بكسرة إلى ياء شبه حركة (ميزان).

y ← i / i ـــــ تتحول الياء شبه الحركة المسبوقة بكسرة إلى كسرة لمماثلة.

y ← u / u ـــــ تتحول الياء شبه الحركة إلى ضمة في الموطن الذي تكون فيه ساكنة ومسبوقة بضمة، وهذا على الطريقة الأولى (ميسر).

أما الطريقة الثانية فتمثلها المعادلة التالية

y ← u / w ـــــ تتحول الياء شبه الحركة إلى واو شبه حركة عندما تكون الياء ساكنة ومسبوقة بضمة.

w ← u / u ـــــ تتحول الواو شبه الحركة إلى ضمة عندما تكون ساكنة ومسبوقة بضمة.

ثانياً: حركات اللغة العربية وقانون الحذف

أ‌- حذف الحركة:

يعـــد قانون الحذف من القوانين الفاعلة في بناء الكلمة العربية، حيث يعمــل هـــذا القانون على التناسق بين مقاطع الكلمة، ويقع حذف الحركة في مواطن عدة في بناء الكلمة العربية:

تحـــذف الحركة في الفعل الماضي المسند إلى الضمائر، وقد ألمح رمضان عـــبد التواب إلى ذلك بقوله: "ومن النظام المقطعي في العربية الابتعاد عن توالي أربعـــة مقاطع من النوع الأول، وهذا هو السر في تغيير نظام المقاطع في الفعل

الماضي الثلاثي المتصل بضمير الرفع المتحرك إلى مقطعين من النوع الأول، هما مقطع من النوع الثالث مثل: (ضربت) بدلاً من توالي أربعة مقاطع من النوع الأول في (ضربت)[1] فالفعل الماضي عند إسناده إلى الضمائر يجري فيه التحول الداخلي على النحو التالي:

شربَ	šariba	ص ح / ص ح / ص ح.
شربتُ	šaribtu	ص ح / ص ح ص / ص ح.
شربتَ	šaribta	ص ح / ص ح ص / ص ح.

ويلاحظ هنا أن حركة المقطع الثالث حذفت فاتصل ما تبقى من المقطع بالمقطع السابق ليشكل مقطعاً طويلاً مقفلاً يتمثل في (ص ح ص)؛ والتحول في بناء الفعل هنا يقوم على أساس حذف الحركة القصيرة وتشكيل بناء مقطعي جديد.

ومما سبق فإن العربية لا تمر من توالي ثلاثة مقاطع قصيرة متحركة كما يرى عبد الصبور شاهين: "إن العرب في نطقهم لثلاثة مقاطع متحركة يسكنون الوسط منها، لأن نسج اللغة يفر من هذا النوع"[2].

والحقيقة أن توالي أربعة متحركات أمر تتحاشاه العربية كما أشار رمضان عبد التواب سابقاً، ولو كانت العربية ترفض النظام المقطعي لثلاثة متحركات لما كان الجذر الثلاثي يفوق الجذور الأخرى، وعبد الصبور نفسه يورد ما نصه: "وقد بلغ عدد الجذور الثلاثية المستخدمة فعلاً في اللغة العربية

---

(1) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ٦٣.

(2) عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ٤١٦، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٧م.

(٧٥٩٧) .. مكيف بالثنائي الذي بلغ الممكن منه رياضياً (٧٨٤)، ثم لا نجد في اللغة من تتابعاته إلا بضع كلمات أو عناصر قليلة"[1].

وقد أظهرت الدراسة الإحصائية التي قام بها علي حلمي موسى أن الجذر الثلاثي يتفوق في كميته في لسان العرب على الجذور الأخرى. "وفيما يختص بالجذور الثلاثية فعددها في لسان العرب ٦٥٣٨"[2].

ومما سبق يتبين أن العربية لا تقر من توالي ثلاثة متحركات، وعليه فإن بناء الماضي المتصل بالضمائر المتحركة يقوم على أساس حذف الحركة في بعض المواطن، وتحويل البناء المقطعي إلى بناء جديد.

وتحذف الحركة الطويلة حذفاً جزئياً من الفعل الماضي الناقص عند إسناده إلى تاء التأنيث نحو: رمى، وغزا؛ فعند إلحاق تاء التأنيث هذه الأفعال تصبح: رمت، وغزت[3]، بدلاً من رمات، وغزات، ويعلل الشايب سبب حذف الحركة هنا بنفور العربية من المقطع المديد، وإضافة إلى ذلك فإن بقاء الحركة الطويلة من هذه الأفعال يؤدي إلى اللبس؛ فلو بقيت الحركة الطويلة بعد إضافة تاء التأنيث لأصبح البناء الجديد على النحو التالي: رمات، وغزات، بفتح الراء، والغين، وهذا البناء يؤدي إلى اللبس بـ (رماة، وغزاة) جمع (رام، وغاز).

---

(١) عبد الصبور شاهين، في التطور اللغوي، ص١١٨، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

(٢) علي حلمي موسى، إحصائيات جذور معجم لسان العرب، ص٢٩، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٢م.

(٣) انظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص١٢٦.

وحذف الحركة الطويلة في الماضي الأجوف عند إسناده للضمائر المتحركة، ويأتي حذفها على مراحل كما عرضه الشايب، إذ يقول في حديثه عن إسناد الأجوف إلى الضمائر الصامتة المتحركة: "وبإلحاق الضمائر الصامتة تتشكل سياقات صوتية مرفوضة، عبارة عن مقاطع مديدة مفردة الإغلاق (ص ح ح ص)، ومثل هذه المقاطع مرفوضة على هذه الصورة، وبتقصير الحركة تصبح الأفعال: قَلت، وبَعت، وطَلت، وخَفت، وهَبت، وهنا تعمد العربية إلى التمييز بينها؛ فما كانت عينه ياء أو محركة بالكسر تكسر فاؤه، لأن الكسر والياء متجانسان، وتضم فاء ما عدا ذلك من الأفعال، ومن ثم تصبح الأفعال في النهاية: قُلت، وطُلت، وبِعت، وخِفت، وهِبت"[1]، ونلاحظ أن الحذف هنا يقع على الحركات الطويلة بشكل تدريجي، ففي المرحلة الأولى تقصر ثم تحذف الحركة القصيرة المتبقية، وهي حركة الفتحة، وتحل مكانها حركة الضمة أو الكسرة تبعاً لأصل الفعل. ويمثل رأي الشايب السابق طرحاً علمياً لكنه لا يخلو من المحاذير، أما سيبويه فيقول: "وأما قلت فأصلها فعلت معتلة من فعلت، وإنما حولت إلى فعلت ليغيروا حركة الفاء عن حالها لو لم تعتل؛ فلو لم يحولوها وجعلوها تعتل من (قولت) لكانت الفاء إذا هي ألقي عليها حركة العين غير متغيرة عن حالها لو لم تعتل، فلذلك حولوها إلى (فعلت) فجعلت معتلة منها"[2] وكذلك بعت فإن سيبويه يرى أنها تصبح على هذا البناء بعد التحول والنقل

---

(1) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص٥٩.

(2) الكتاب، ٤: ٣٤٠ وانظر: ابن جني، المنصف، ١: ٢٣٤، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، مكتبة مصطفى الحلبي، مصر، ١٩٥٤م.

من. (بيعت إلى بعت) أي من فتح الباء إلى كسرها ثم نقل الكسر من الياء إلى الباء[١].

ولم يوافق الاستراباذي أصحاب الرأي القائل بالتحويل والنقل فهذه تصحيح، بل يرى أن الضمائر ألحقت بالأفعال مقلوبة الواو والياء؛ (قالت، وباعت)، وفي هذه الحال تسكن اللام وتسقط الألف لالتقاء الساكنين، ثم قصروا التنبيه على الواوي واليائي والفرق بينهما فاجتلبوا الضمة والكسرة لتدل الأولى على الواو، والثانية على الياء[٢]، ومن مقارنة رأي الشايب برأي الاستراباذي نلحظ درجة من التقارب في تعليل إسناد الأجوف إلى الضمائر المتحركة، ومع أني أميل إلى رأي الشايب وأرجحه على غيره من الآراء إلا أني لا أوافقه على رأيه بقوله: "فإن القاعدة في العربية أن الحركة التالية لشبه الحركة تسقط هي الأخرى، ويعوض منها بمد حركة المقطع الأول. ولذلك نحصل على (طال، وخاف، وهاب)، وهذا في رأينا أولى من ادعاء تحويل (طول) إلى (طول) و(خوف) إلى (خوف)، و(هيب) إلى (هيب) ذلك أن افتراض مثل هذا التغيير على بنية الفعل أمر يعسر هضمه، ويصعب تقبله"[٣].

والحقيقة أن علة سقوط شبه الحركة تكمن في وقوعها بين حركتين متماثلتين، إما بالتماثل أصلاً، وإما عن طريق تحول الحركة التالية لشبه الحركة لتماثل الحركة السابقة فتقع شبه الحركة بين حركتين متماثلتين، وهنا نجد مبرر سقوط شبه الحركة، وعليه فإن عملية سقوط شبه الحركة تأتي في المرحلة الثانية بعد تحول حركتها لتماثل الحركة السابقة، وسقوط الصوت لا بد له من علة

(١) انظر الكتاب ٤: ٣٤٠.

(٢) انظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٧٩-٨٠.

(٣) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص٥٨.

صـوتية، أمـا ما ذهب إليه الشايب فإنه يفتقر لعلة السقوط، وأما ما أشار إليه الشـايب مـن حيـث رفض العربية للمقطع المديد المغلق (ص ح ح ص) فإن العربية تتحاشاه وتميل إلى التقليل منه، ولكنها لا ترفضه كلياً.

ويقـع حذف الحركة في مواطن عدة؛ حيث تحذف الحركة في الفعل المضـارع، ومـا يهمـنا هنا هو الحذف الذي يقع في المضارع المعتل، فالفعل المضـارع المعـتل الآخر إذا ما قيس على الفعل الصحيح فإنه يأتي على النحو التالي:

يمشي yamšiyu

يغزو yagzuwu

يسعى yasʕayu

وقـد قـال ابن يعيش في ذلك: "اعلم أنك إذا قلت (يغزو) و(يرمي) و(يخشـى) فعلامـة الرفع ضمة مقدرة، استثقل اللفظ بها على واو مضموم ما قبلها، وعلى ياء مكسور ما قبلها، فحذفت، والنية فيها الحركة"[1].

ونلاحظ أن شبه الحركة (الياء y) في كلمة (يمشي) قد جاءت مسبوقة بكسـرة ومتـبوعة بضمة، وفي هذه الحال تقلب الضمة إلى كسرة تبعاً لقانون المماثلة، وتنقل الضمة بعد الكسرة، فيصبح بناء الكلمة على النحو التالي: يمشي yamšiyi، وهـنا تقـع (الياء y) شبه الحركة بين حركتين متماثلتين، وشبه الحـركة تسـقط عند وقوعها بين حركتين متماثلتين فيصبح بناء الكلمة على الـنحو التالي: (يمشي :yamšii) أي يتم اتحاد الكسرتين ليتشكل منهما كسرة طويلة، أما كلمة (يغزو yagzuwu) فإن (الواو w) شبه الحركة واقعية أصلاً

(1) شرح الملوكي في التصريف، ٣٤٥.

بين حركتين متماثلتين فتسقط لتتحول بناء الكلمة إلى يغزو :yagzu، أي يتم تمـاد حركتي الضم فيتشكل منهما ضمة طويلة، وكذلك سعى، فالأصل فيها (سـعى sa'aya)، والمضـارع منها (يسعي yasʕayu) قياساً على المضارع الصـحيح فتقلـب الضمة فتحة للمماثلة، فتقع الياء شبه الحركة بين حركتين متماثلتين فتسقط. ومن هنا فإن للمضارع المعتل الآخر ينتهي بحركة طويلة طارئة في الكسـر والضم، وعند دخول عامل الجزم فإن علامة الجزم في هذه الأفعال هي حذف الحركة. وهو هنا حذف جزئي؛ حيث تقصّر الحركة الطويلة:

يمشي	yamši:	←	لم يمش	lam yamši
يغزو	yagzu	←	لم يغز	lam yagzu
يسعى	yasʕa	←	لم يسع	lam yasʕa

ونلاحـظ هـنا أن الحركة الطويلة التي قصرت لا تمثل دلالة مورفيمية أو مورفيمـية، وهـذا يسهل عملية الحذف الجزئي، وبقاء قسمها الآخر ضروري لإتمام المقطع، فلو حذفت الحركة حذفاً كاملاً لوقع محذور في بناء الكلمة وهو تشكل المقطع الأخير من صامت مفرد، وهذا مرفوض في بناء المقاطع العربية.

أما حذف الحركة أو ما يسمى تقصير المد في الفعل الأجوف فإنه يأتي على النحو التالي:

يقول	yaqu:lu	ya/qu:/lu
يسير	yasi:ru	ya/si:/ru
ينام	yana:mu	ya/na:/mu

ونلاحظ أن هذه الكلمات تتكون من التقسيم المقطعي التالي:

ص ح / ص ح ح / ص ح.

وبما أن علامة الجزم تتمثل بحذف حركة آخر الفعل، فإن حذفها يؤدي إلى مشكلة في المقطع العربي؛ فالمقطع العربي لا يتكون من صامت مفرد /ص/ وهنا لابد من ضم ما بقي من هذا المقطع إلى المقطع السابق، فيتحول التقسيم المقطعي لهذه الكلمات إلى: ص ح / ص ح ح ص، ويتشكل البناء المقطعي هنا من مقطع قصير مفتوح، ومقطع مديد مغلق، والنمط الثاني من هذا البناء المقطعي مكروه تتحاشاه العربية فتحاول التقليل منه، فيتكون البناء المقطعي عند جزم هذه الأفعال مما يلي:

لم يقل **lam / ya / qul**

لم يسر **lam / ya / sir**

لم ينم **lam / ya / nam**

وفي هذا البناء يتحول المقطع المديد (ص ح ح ص) إلى مقطع طويل مغلق (ص ح ص) وذلك بالحذف الجزئي للحركة الطويلة، ومن هنا فإن العلة في تقصير المد الطويل تتأتى من دافعين: أولهما علة المقطع، وإشكالياته التي تقع في حيز عدم الجواز حيناً، وفي الكراهية حيناً آخر، مما يضطر الناطق لتشكيل مقاطع الكلمة. أما الدافع الثاني، فيتمثل في كون الحركة المحذوفة لا تمثل قيمة فونيمية أو مورفيمية؛ فتقصير الحركة لم يؤثر على دلالة الكلمة، أو على مورفيم الفعل، ولا ينحصر الأمر في ما ذهب إليه داوود عبده إذ يقول: ظاهرة (حذف حرف العلة)، أو على الأصح تقصير المد الطويل بحيث يصبح مداً قصيراً، ظاهرة لغوية مستقلة تتبع قانوناً لغوياً عاماً في العربية لا يقتصر على حالة جزم الفعل الأجوف وحدها، فالمد الطويل يتحول إلى المد القصير الذي يماثله في كل حالة يليه فيها صوت ساكن"[1].

---

(١) أبحاث في اللغة، ٤٣.

ولــو كــان تقصير الحركة الطويلة ينحصر في كونها متبوعة بصامت ساكن لقصـــرت الحركة في مثل: (مسلمون، مهندسون، معلمين) فالحركات الطويلـــة هنا متبوعة بصامت ساكن ولم تقصر، والعلة في ذلك تتمثل في كون الحـــركات الطويلة هنا تمثل مورفيم الجمع، وقد أشار الصيمري إلى دلالة الواو والـــياء بوصفها أصوات مد في جمع المذكر بقوله: "أما المذكر فجمعه في الرفع بـــالواو... وفي النصب والجر بالياء... وفي الواو ثلاث علامات: علامة الرفع، وعلامـــة الجمع، وعلامة التذكير، وكذلك في الياء ثلاث علامات: علامة الجر والنصب، وعلامة الجمع، وعلامة التذكير"[1].

فلـــو قصرت هذه الحركات في جمع المذكر لأصبح بناء الكلمات على النحو التالي:

مسلمن	muslimun
مهندسن	muhandisun
معلمن	mu'allimin

ومجيء الكلمات على هذا البناء لا يعطي دلالة الجمع، بل يعطي دلالة المفرد، ومن هنا فإن طول الحركة في هذه المواطن يتضمن دلالة مورفيمية وهي دلالة الجمع.

---

(1) الصيمري (عبد الله بن علي بن اسحاق)، التبصرة والتذكرة ١:٨٧، تحقيق فتحي أحمد مصطفى، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.

أمـــا القول بأن السكون في صوت النون اللاحق لهذه الحركات ليس أصـــلاً بـــل سكون عارض، إذ الأصل فيها الحركة كما يرى داوود عبده[1]، فلا يرقى أن ينظر إلى الحالة الصوتية المماثلة لتعلل الظاهرة بناء عليها.

وعـــدم تقصير الحركات الطويلة في جمع المذكر السالم يبطل ما ذهب إليه بروكلمان بقوله: "وفي اللغة لا تتحمل اللغات السامية أصلاً إلا الحركات القصـــيرة، فإذا جاء في بناء الصيغة حركة طويلة في مقطع مغلق، فإنها تقصر"[2] فالحركة الطويلة في جمع المذكر السالم تمثل مورفيم الجمع، ومن هنا فإن الحركة الطويلـــة لا تقصر إذا كانت تمثل مورفيماً ما، أما في حال عدم مورفيميتها فإنها تقصر غالباً تحاشياً للمقطع المديد.

وتقتصر الحركة الطويلة في المضارع عند إسناده لواو الجماعة، في حالة التوكيد؛ فالمؤكد المسند لواو الجماعة مثل: (لتدرسن litadrusunna) قصرت فـــيه الضـــمة الطويلة، وكذلك المضارع المؤكد المسند لياء المخاطبة (الكسرة الطويلة) تقصر حركته مثل: (لتدرسن litadrusinna)، ويعود تقصير حركتي الضمة والكسرة هنا إلى طبيعة المقطع؛ حيث يشكل بقاء الحركات دون تقصير مقطعـــاً مديداً مغلقاً (ص ح ح ص)، وهذا الشكل المقطعي تتحاشاه العربية ما أمكن، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن كمية الحركات هنا لا تمثل مورفيماً معيـــناً، بل يمثل نوع الحركة ومغايرتها للحركة الأخرى مورفيماً مغايراً للآخر؛ فتقصـــير الضمة الطويلة لم يلغ الضمة كلياً، بل بقيت الضمة القصيرة وهي دالة عـــلى الجمع في هذا الموطن، وفي تقصير كسرة المخاطبة بقيت الكســرة القصيرة

---

(1) انظر أبحاث في اللغة، ٤٨-٤٩.

(2) بروكـــلمان، فقه اللغات السامية، ص٤٣، ترجمة رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧م.

الدالة على المؤنث، والكسرة تغاير الضمة في النوع والدلالة المستفادة منها في هذا الموطن.

ولو نظرنا إلى المضارع الموجه للمذكر المخاطب في حالة التوكيد مثل: (لتدرسن litadrusanna) لوجدنا أن الحركة الواقعة بعد حرف السين هي حركة الفتح، ومن هنا فقد غايرت حركة جمع المذكر، وحركة المؤنث المخاطب، فالمميز في الأفعال هنا هو نوع الحركة وليس كميتها؛ أي أن مورفيم الجمع يكمن في الضمة من حيث هي ضمة تغاير الكسرة، والفتحة، ومورفيم المؤنث المخاطب يكمن في الكسرة من حيث هي كسرة تغاير الضمة، والفتحة، والفتحة تمثل مورفيم المذكر المفرد المخاطب من حيث هي فتحة تغاير الضمة والكسرة.

ومن هنا فالعلة في تقصير الحركة الطويلة في المضارع المسند لواو الجماعة، وياء المخاطبة لا تكمن في نفور العربية من المقطع المديد فحسب بل في كون المورفيم المميز لا يقع في كمية الحركة بل في نوعها، ومغايرتها للحركات الأخرى، وقد قصرت الحركة الطويلة في بعض آيات القرآن الكريم، قال تعالى: "وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو."[1]، وقال تعالى: "... أو بيوت خالاتكم أو ما ملكتم مفاتحه"[2]، ففي هذه الآيات قصرت الكسرة في كلمة مفاتيح وهي متبوعة بصامت متحرك، ومن هنا فإن علة التقصير لا تكمن في كون الحركة متبوعة بصامت ساكن.

ولو كانت علة تقصير الحركات الطويلة تكمن في رفض العربية للمقطع المديد (ص ح ح ص) لما قصر بعض العرب الحركة الطويلة في المقطع

(١) سورة الأنعام، ٥٩.

(٢) سورة النور، ٦١، وانظر: سورة القصص، ٧٦.

الطويل: (ص ح ح)؛ فقد ذكر الفراء أن بعض العرب تقصر الحركة في مثل هذا المقطع، إذ يقول: "وقد تسقط العرب الواو وهي واو جماع، اكتفى بالضمة قبلها في ضربوا (ضربُ)، وفي قالوا: قد قالُ ذلك، وهي في هوازن وعلياء قيس"[1].

وفي هذا النص الوارد عن الفراء نجد الضمة الطويلة والقصيرة في الماضي تدل على الجماعة، ومن هنا فإن دلالتها على الجمع لا تكمن في طولها بل في نوعها؛ لأن المفرد المذكر يأخذ الفتحة: (ضرب ḍaraba)، فالمميز هو نوع الحركة وليست كميتها.

وتقصير واو الجماع الذي أورده الفراء يؤكد ما أذهب إليه؛ بأن الحركة الطويلة يجوز تقصيرها عندما لا تكمن دلالتها في كميتها؛ أي عندما لا يكون طول الحركة مورفيماً له دلالته الخاصة، وعندما يشكل طول الحركة مقطعاً مديداً مغلقاً: (ص ح ح ص)، ومن هنا فلا ينحصر سبب التقصير في كون الحركة متبوعة بصامت ساكن كما ذهب بعض العلماء[2].

وتحذف الحركة في بعض أنماط الإدغام؛ لأن الإدغام يتأتى من حذف حركة أو من انعدام الحركة أصلاً، ومطلب هذا البحث الإدغام الناجم عن حذف الحركة، وهذا النمط يتشكل بطريقتين:

أولاهما: حذف الحركة بين المتماثلين، ثم دمجهما ليشكلا صوتاً مضعفاً.

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ١: ٩٠– ٩١.

(٢) انظر: أبحاث في اللغة، ص٤٣.

وانظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٠١، وأثر القوانين في بناء الكلمة العربية، ص١٢٧.

وثانيتهما: حصول المماثلة بين الصوامت المتقاربة ليتحولا من متقاربين إلى متماثلين، ثم تخفف الحركة الفاصلة بينهما، وبحذفها يلتقي المتماثلان ليشكلا صامتاً مضعفاً، وقد أشار ابن خالويه إلى الطريقتين بقوله: "الإدغام على وجهين: مماثلة الحرفين، ومقاربتهما، فالمماثلة: كونهما من جنس واحد، والمقاربة: أن يتقاربا في المخرج كقرب القاف من الكاف، والميم من الباء، واللام من النون، وإنما وجب الإدغام في ذلك لأن النطق بالمتماثلين والمتقاربين ثقيل، فخففوه بالإدغام إذ لا يمكن حذف أحد الحرفين"[1]، وأحسب أن ابن خالويه لم يقصد بإدغام المتقاربين الإدغام المباشر، وإنما أراد إدغامهما بعد حصول المماثلة، ولكنه أجمل في رأيه ولم يفصل، أما الاستراباذي فقد فصل القول في إدغام المتقاربين بقوله: "لا يمكن إدغام المتقاربين إلا بعد جعلهما متماثلين، لأن الإدغام إخراج الحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة باعتماد تام، ولا يمكن إخراج المتقاربين من مخرج واحد؛ لأن الإدغام إخراج الحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة باعتماد تام، ولا يمكن إخراج المتقاربين من مخرج واحد؛ لأن لكل حرف مخرجاً على حدة، والذي أراه أن الإدغام ليس الإتيان بحرفين، بل هو الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرجه قوي.. لأنه لا يمكن مجيء حرفين أحدهما عقيب الآخر إلا مع الفك بينهما، وإن لم تفك بينهما فليس أحدهما عقيب الآخر"[2]، وإذا كنت أوافق الاستراباذي في عدم جواز إدغام المقاربين إلا بعد جعلهما متماثلين، فإنني لا أتفق مع رأيه بأن الإدغام هو الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرجه" وأحسب أن الاستراباذي قد نظر

---

(١) ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد) الحجة في القراءات السبع، ص٤٠، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ١٩٧١م.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، ٣:٢٣٥.

إلى الجانب الصوتي الخالص، ولم يأخذ بالجانب الصرفي، فالصوت المضعف مثل صوتاً واحداً مع اعتماد على مخرجه؛ أي إطالة مدته الزمنية، أما من حيث قيمته اللغوية فإنه يتكون من صوتين متماثلين. ومن هنا فلا ينظر للمضعف من حيث كميته الزمنية حسب، بل ينظر له من حيث كميته الزمنية، وقيمته اللغوية من خلال الوزن والمعنى، وقد أشار العيني في شرح المراح إلى المضعف بقوله: "الإدغام أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل، ثم المدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ، وحرف واحد في الكتابة؛ لأن الحرف المدرج لا يظهر فيها"[1]، ويقصد بإشارته للفظ النطق الذي يمثر الوزن، والمقاطع الصوتية.

ويقع حذف الحركة في إدغام المتماثلات في مثل: مدّ، وشدّ، وعدّ وأصلها: مدد، وشدد، وعدد، وفي القرآن الكريم: {ومن يشاق الله فإن الله شديد العقاب}[2]، و{من يشاقق الله ورسوله فإن الله شديد العقاب}[3].

أما حذف الحركة في إدغام المتقاربين فمثاله: يطّهرون، والأصل يتطهرون؛ قلبت التاء طاء ثم حذفت الحركة الفاصلة بينهما ثم أدغمت الطاء المنقلبة عن التاء في الطاء الأصلية، ومثله. يصّعد، ويذّكر، وأصله يتصعد، ويتذكر.

---

(١) العيني (بدر الدين محمود بن أحمد)، شرح المراح في التصريف، ١٤٤، تحقيق عبد الستار جواد، د. ت، وانظر: مكي بن أبي طالب، الرعاية لتجويد القراءة، ٢٤٥، تحقيق: أحمد حسن فرحات، ط٢، دار عمار، عمان، ١٩٨٤م.
وانظر: دراسات في علم أصوات العربية، ٣٠، وجعفر عبابنه، في حقيقة الإدغام، أبحاث اليرموك، ج٣٠، ع٢، ١٩٨٥م، ص٥٤.

(٢) سورة الحشر، آية ٤.

(٣) سورة الأنفال، آية ١٣.

ب- حذف شبه الحركة:

تحذف شبه الحركة لضعفها عند وقوعها بين حركتين متماثلتين أصلاً، أو متماثلتين نتيجة للتطور اللغوي، ومن أمثلة سقوط (الواو w) شبه الحركة في قول qawala فإن الواو شبه الحركة واقعة بين فتحتين قصيرتين فتسقط، وبذلك تلتقي الحركات المتماثلة فتشكل حركة طويلة فيتحول بناء الكلمة إلى: قال qa:la.

w ← Ø / a — a تسقط الواو شبه الحركة عندما تقع بين حركتين متماثلتين.

وتسقط الواو في غزو لوقوعها بين فتحتين قصيرتين فيتحول البناء إلى غزا، وفي يغزو yagzuwu تقع الواو شبه الحركة بين ضمتين قصيرتين فتسقط شبه الحركة، وبسقوطها تلتقي الحركات المتماثلة، فتشكل حركة الضم الطويلة فيتحول البناء إلى:

يغزو :yagzu w ← Ø / u ___ u

ويرى عبد الصبور شاهين أنه لا يوجد واو شبه حركة في مثل قول، ولا ياء شبه حركة في مثل بيع، بل يرى أن الصوت الموجود ضمة في قول، وكسرة في بيع: (قول qauala، بيع baiaʔa).

وما حصل هو مجرد إسقاط الضمة والكسرة هروباً من ثلاثية الحركة إلى الحركة الطويلة[1].

والحقيقة أن الواو في قول، والياء في بيع أشباه حركات، وليست حركات كما يرى عبد الصبور، ولا يخفى على السامع حقيقة الواو والياء

---

(١) انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٩٥.

أشباه الحركات في هذه الكلمات، فالفرق بين الحركة وشبه الحركة واضح بين لدى السامع.

وفي المبني للمجهول تسقط (الواو w) شبه الحركة لوقوعها بين حركتين متماثلتين، نتيجة التطور اللغوي؛ فالمبني للمجهول من قال، قوِل quwila ودليلك على القياس، ولكن هذه الصيغة لم ترد، وغير مستخدمة بل الوارد عن العرب: قيل qi:la؛ وذلك بقلب الضمة كسرة للمماثلة، فتقع الواو شبه الحركة بين كسرتين، وبذلك تسقط الواو لوقوعها بين حركتين متماثلتين، وبسقوط شبه الحركة تلتقي الحركات المتماثلة فتتشكل حركة طويلة، فيتحول بناء الكلمة إلى: قيل qi:la[1].

وتحذف (الياء y) شبه الحركة في: (بيع baya؟a، وسير sayara) لوقوعها بين فتحتين قصيرتين، وبسقوطها (أي الياء) تلتقي الحركات المتماثلة فتشكل حركة طويلة، فيتحول البناء إلى: باع، سار، ومثله هيب hayiba التي تتحول إلى هيب hayaba فتقع الياء بين فتحتين فتسقط، وتتشكل فتحة طويلة ليتحول البناء إلى هاب.

وكذلك في بناء المبني للمجهول فإن الأصل فيه: (بُيِع buyi؟a، وسُيِر suyira) فقلبت الضمة كسرة للمماثلة، وبذلك يتحول البناء إلى: (بِيِع biyi؟a، وسِيِر siyira)، وهنا تقع الياء شبه الحركة بين حركتي الكسر فتسقط، وبسقوطها تلتقي الحركات المتماثلة فتتشكل كسرة طويلة، فيتحول البناء إلى: (بيع bi:؟، وسير si:ra).

وتحذف شبه الحركة من المثال من مثل: (وزن يزن، وعد يعد) فلم يأت على: (وزن يَوْزِن، وعد يَوْعِد)، وقد أشار سيبويه إلى علة سقوط الواو

(1) انظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ٥٤-٥٦.

هـــذا (فصـــرفوا هـــذا الباب إلى يفعل، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة. "[1]

والواو هنا لم تقع بين ياء وكسرة بشكل مباشر، وأحسب أن مرادهم وجود الياء والواو والكسرة في هذه البناء مستثقل؛ فقد كان ابن يعيش أوضح في تعليـــله وتفســـيره لهذه النقطة من غيره؛ إذ فصل بعض الشيء محاولاً تعليل حـــذف الــواو بقوله: "وأما الحال التي تسقط فيه فمتى كانت الواو فاء الفعل وماضيـــه عـــلى فعل أو فعل ومضارعه على يفعل بالكسر فإنه تلزمه التي هي الواو محذوفـــة... فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة استخفافاً، وذلك أن الواو نفسها مستثقلة، وقد اكتنفها ثقيلان الياء والكسرة، والفعل أثقل من الاسم وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم، فلما اجتمع هذا الثقل آثروا تخفيفه بحذف شيء منه، ولم يجز حذف الياء لأنه حرف المضارعة، وحذفه إخلال مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجز حذف الكسرة لأنه بها يعرف وزن الكلمة، فلم يبق إلا الـــواو فحذفت. "[2]، ومع أنه يشير إلى وقوع الواو بين ياء وكسرة فلا يفهم مـــن ذلك الوقوع المباشر بين ياء وكسرة، ولكن قد يفهم من ذلك أن وجود الـــياء والواو والكسرة في بناء الكلمة أدى إلى الثقل، ولما كان حذف الياء يخل بالمعنى، وحذف الكسرة يخل بالمعنى أيضاً، فقد آثروا حذف الواو؛ لأن حذفها يزيل الثقل، ولا يخل بالمعنى، أي أن الحذف وقع مباشرة في المضارع.

أمـــا فوزي الشايب فيذهب إلى التعليل من خلال صيغة الأمر من هذه الكلمات؛ فيرى أن صيغة الأمر تستدعي أن تبدأ الكلمة بصامت ساكن: (وعد w'id، وزن wzin)، وهذا محذور في العربية، فلجأ إلى وضع كسرة في بداية

(1) الكتاب ٤: ٥٢-٥٣.

(2) شرح المفصل ١٠: ٥٩.

الكلمة: (وعد iwʕid، وزن iwzin)، وهنا محظور آخر؛ فالعربية لا تبدأ بمتحرك، وبذلك تتحقق همزة في البداية، فيتحول البناء إلى: (اوعد ʔiwʕid، اوزن ʔiwzin)، وهنا يأتي محظور آخر، وهو وجود مزدوج هابط (أو/ iw) وهنا تلجأ العربية إلى إسقاط الواو للتخلص من المزدوج الهابط، ثم تعمل على مد الكسرة فيصبح البناء: (ايزن ʔi:zin، وايعد ʔi:ʔi:ʕid)، وبسقوط الواو التي كانت السبب الحقيقي لتخلق الهمزة يسقط المقطع الأول الذي يتكون من الهمزة والكسرة، فيتحول البناء إلى: (زن، عد)، وقياساً على الأمر سقطت الواو من المضارع[1]. ومع ميلي إلى التعليل الصوتي للظواهر اللغوية، ومع وجود الدقة المتناهية في التحويلات الصوتية التي طرحها الشايب إلا أنه يؤخذ على هذا الرأي بعض المآخذ؛ أولها: كثرة المراحل التي جعل الكلمة تمر بها لتتطور إلى ما هي عليه، وهذا يستدعي جهداً زمنياً نتيجة التدرج البطيء، والتأخر في تطور اللغة، ومعلوم أن اللغة تميل إلى اختصار الجهد عضلياً وزمنياً، وهذا يرجح رأي القدماء بالحذف مباشرة للثقل، وثاني تلك المآخذ: أنه قاس المضارع على الأمر، والأمر فرع على المضارع، وقد نص على ذلك في بحثه[2] فالأولى أن نعلل سقوط الواو من المضارع الذي يمثل الأصل، ثم نقيس الأمر عليه، لأن الأمر فرع من المضارع الذي يمثل الأصل، ثم نقيس عليه الأمر، لأن الأمر فرع المضارع، وقد أشار عبد العليم إبراهيم إلى ذلك بقوله: "وحمل على المضارع الأمر (عد) والمصدر (عدة)"[3].

---

(١) انظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ٣٣.

(٢) انظر: المرجع نفسه، ٣١.

(٣) عبد العليم إبراهيم، تيسير الإعلال والإبدال، ٦٩، مكتبة غريب، مصر، ١٩٦٩م.

والمـــأخذ الثالـــث: أن الأصوات التي اختلست لحل المشكلة أدت إلى مصـــاعبها، حيـــث شـــكلت سياقات صوتية مرفوضة؛ وهي المزدوج الهابط فحذفـــت الواو ثم حذفت الأصوات المختلة، والحذف مباشرة أولى من الحذف على هذه المراحل؛ لأن النتيجة النهائية للطريقتين تنحصر في حذف الواو، ولكن الحـــذف المباشر أولى من المراحل التي عرضها الشايب، ومع هذا فلم أعمد إلى تحييد رأي الشايب لخلـــل أو اضطراب في التعليل والتحليل الصوتي الذي طرحه، بل إن تحليله على درجة من الدقة، ولكن تحييده جاء من خلال اختصار المـــرحلة بالحذف المباشر حسب رأي القدماء، وهو الأولى، ولأن القياس كان للأصل على الفرع، والأولى قياس الفرع على الأصل.

وتحـــذف شبه الحركة في الناقص عند إسناده إلى ضمير الجماعة، فعند إســـناد الأفعـــال: دعا، ورمى، ورضي، وسرو إلى واو الجماعة فإنها تأتي على النحو التالي:

رموا	ramaw	بفتح الراء والميم وسكون الواو
رضوا	raḍu:	بفتح الراء وضم الضاد بواو الجماعة
سروا	saru:	بفتح السين وضم الراء

والأصـــل في هذه الأفعال هو. رميوا :ramayu، ورضيوا :raḍiyu، وســـرووا :saruwu[1] والتطور الذي جرى على بناء هذه الأفعال جاء على النحو التالي:

ففي الفعل (رميوا :ramayu) نجد المقطع الأخير يتكون من الياء شبه الحركة والضمة الطويلة، واجتماع الياء والضم مستثقل، فحذف الياء فأصبح بناء الكلمة: (رمو :ramau)، وهنا تتوالى حركتا الفتح والضم في نهاية الكلمة

(١) انظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ٦٠.

وهنا يحصل انزلاق حركي فتشكل الواو شبه الحركة في نهاية الكلمة، وتختفي حركة الضم من آخرها، وذلك بفعل الانزلاق النطقي، وهنا لا أتفق مع فوزي الشايب الذي يرى أن الانزلاق يشكل الواو شبه الحركة مع بقاء الضمة في آخر الكلمة، ثم تحذف الضمة للمخالفة بينها وبين الواو شبه الحركة[1].

فالشايب يجعل الكلمة تمر بالمراحل التالية:

ramaw ← ramawu: ← ramau: ← ramayu:

والأولى أن تصل للمرحلة الثالثة مع حذف الضمة من هذه المرحلة.

أمـــا بالنســـبة للفعل رضيوا فإن الياء تقع بين كسرة وضمة، فتقلب الكسرة ضمة لمماثلة الضمة بعد الياء، ولم تقلب الضمة كسرة؛ لأن الضمة هنا تمـــثل مورفيم الجمع، وبذلك تقع الياء بين ضمتين، فتسقط لضعفها، فيتحول البـــاء إلى رضـــوا، أي أن الكلمة مرت بالمراحل التالية: رضيوا :raḍiyu ← رضيوا :raḍuyu ← raḍu:.

ويـــرى الشايب أن رضيوا جاءت بسكون الضاد، وللمخالفة بين الياء شـــبه الحـــركة والواو ضمير الجماعة تسقط الياء، وبسقوطها يتحول الباء إلى رضـــوا[2]، والشايب في رأيه بإسكان الضاد (أي عين الفعل) يعتمد على قول سـيبويه: "وســـألته- يعني الخليل- عن قول بعض العرب: رضيوا فقال: هي بمـــنـــزلة غـــزي لأنه أسكن العين"[3]، وإسكان العين هنا لغة القلة؛ فسيبويه يقـــول: (بعـــض العرب)، فإذا كان تحليل الشايب يندرج على لغة من أسكن العين فكيف يعلل بحركة العين؟

---

(١) انظر: المرجع نفسه، ص٦١.

(٢) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ٦٢.

(٣) الكتاب ٤:٣٨٦.

أمـــا الفعل سروا فإن الأصل فيه سرووا saruwu:، أي أن الواو شبه الحـــركة واقعة بين ضمتين، وهذا يضعفها فتسقط، وبسقوطها يتحول الفعل إلى ســـروا saru:، فــلا حاجـــة لإسكان العين، ثم الحذف للمخالفة كما يرى الشايب[1].

وإذا كـــان القدماء قد تجشموا كثرة التأويلات بحثاً عن اطراد القاعدة، وتحلـــيل ما شذ عنها فقد فعل الشايب ما فعلوه؛ وإلا ما الداعي للقول بإسكان الـــراء في: (ســـرووا)، ثم حـــذف الواو شبه الحركة للمخالفة، وترك حذفها لوقوعها بين ضمتين على النطق الأوسع بتحريك الراء بالضم، وفي موطن آخر يســـقط الواو مباشرة في إسناد المضارع (يدعو) إلى ضمير الجماعة، وذلك لعلة وقوعها بين ضمتين[2].

وحـــذف الـــواو شبه الحركة من يدعوون (yadʕuwu:n) مباشرة لوقوعهـــا بـــين حركتين متماثلتين هو الرأي الأسلم والأولى من رأي القدماء القائل بالنقل والحذف[3].

أمـــا إســـناد يـــرمي إلى ضمير الجماعة فالأصل أن يأتي على يرميون yarmiyu:na، وهـــنا تقع الياء شبه الحركة بين كسرة وضمة طويلة؛ فتماثل الكسرة الضمة، فتقع الياء شبه الحركة بين ضمتين؛ وبذلك تسقط شبه الحركة فيتحول الفعل إلى يرمون yarmu:na، وعلة مماثلة الكسرة للضمة هنا لا تكمن في تـــأثير حركة المقطع المنبور كما يشير الشايب[4]، بل تكمن في وجود الثقل

---

(١) انظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ٦٢.

(٢) المرجع نفسه، ٦٤.

(٣) انظر: الخصائص ٣:١٣٦، وانظر شرح شافية ابن الحاجب ٣:١٨٢.

(٤) انظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ٦٤-٦٥. (وهو بحث علمي قيّم)

في الياء الذي ينتقل من الكسرة إلى الياء إلى الضمة، ولما كانت الضمة تمثل مورفيم الجمع فقد علم استحالة انقلابها إلى كسرة، فلم يبق إلا انقلاب الكسرة للمماثلة

وفي إسناد المضارع الناقص إلى ضمير المخاطبة نجده في (ترمي) يتحول إلى ترمين tarmi:na، والأصل ترميين tarmi:yina فتقع الياء شبه الحركة بين كسرتين فتسقط، وبسقوطها تلتقي الحركات المتماثلة فيتشكل الياء (ترمين tarmi:na).

أما عند إسناد الناقص الواوي من مثل تدعوين tadʕuwi.na فإن الواو تقع بين ضمة وكسرة، فتقلب الضمة كسرة، فتقع الواو بين كسرتين تدعوين tadʕiwi:na، وهنا تسقط الواو شبه الحركة لوقوعها بين كسرتين، فيتحول الياء إلى تدعين tadʕi:na، أما علة انقلاب الضمة إلى كسرة للمماثلة هنا فإن ذلك يكمن في كون الكسرة الواقعة بعد الياء تمثل مورفيم التأنيث، فهو قلب الكسرة الطويلة إلى ضمة لتحول الياء إلى تدعون tadʕuwu:na، وهذا الياء يمثل المرحلة قبل الأخيرة عند الإسناد لضمير الجماعة، فالكسر يستخدم للتمييز بين المؤنث والمذكر[1].

ومن هنا فإن قانون المماثلة لا يسير من الأثقل إلى الأخف، بل هناك بعض العوامل التي تلزم التحول الصوتي بالمحافظة على دلالة الكلمة، و لفرق بينها وبين ما يقاربها من الصيغ، وبذلك تتحاشى اللبس.

وفي النقاط السابقة حاولت التمثيل لمواطن حذف الحركات وأشباه الحركات، و لم أدع الإحاطة بتلك المواطن؛ لأن غايتي رصد الظاهرة، ومحاولة تعليلها ما أمكن.

---

(١) ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، ص٨٥-٨٧.

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على الحركات في اللغة العربية وأثرها في بناء الكلمة، ومغايرة ذلك البناء وقد تناولت هذه الدراسة الحركات في اللغة العربية في المراحل الأولى، وتطور الاهتمام بها لدى علماء العربية، وقد استعرضت الدراسة المواضع النطقية للحركات، وعدد الحركات، والكمية الزمنية، وتناولت الدراسة العلاقة بين الحركات وقانوني المماثلة والمخالفة، وكذلك العلاقة بين الحركات وقانوني القلب والحذف، وقد خلصت الدراسة إلى الآراء التالية.

لم تجد الحركات في اللغة العربية الاهتمام الذي أحدثه الصوامت فكانت نتيجة ذلك بقاء بعض الظواهر اللغوية دون تعليل يكشف أسرارها، ومما يظهر تأخر الاهتمام بالحركات، ومحدودية ذلك الاهتمام أن مصطلح الحركات لم يتبلور بالمفهوم الصوتي إلا في عهد ابن جني.

وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود مخارج محددة للحركات، وذلك لأنها ليست احتكاكية، فلا تلتقي الأعضاء النطقية التقاء كاملاً يؤدي إلى الاحتكاك عند إنتاجها، وقد أكدت الدراسة آراء العلماء السابقين بأن عدد الحركات في العربية ثلاث حركات قصيرة، يقابلها ثلاث حركات طويلة خلافاً لما طرحه بعض العلماء.

وتبين أن الكمية الزمنية للحركات في اللغة العربية تتأثر ببعض العوامل؛ ومنها: طبيعة الأصوات المجاورة من حيث الجهر والهمس، والاستمرار والوقف، والتضعيف، وعدمه، وقد حاولت الدراسة تعليل هذا التفاوت، ومن أمثلة ذلك زيادة كمية الحركة المتبوعة بصوت مجهور على الحركة المتبوعة بصوت مهموس، وذلك بفعل تداخل الجهر؛ حيث يتم التحول من مجهور إلى مجهور،

وهذا يؤدي إلى بقاء الأوتار الصوتية على الوضعية نفسها، فتتداخل الجهر، ومن هنا تزداد كمية الحركة المتبوعة بمجهور.

وقد تبين أن الحركة القصيرة المبقية من الحركة الطويلة بفعل عامل الجزم تقل في كميتها عن الحركة القصيرة أصلاً، وذلك برصدها على الأجهزة المخبرية.

وخلصت الدراسة إلى وجود المماثلة بين الحركات والصوامت في التفخيم والترقيق، وأثر ذلك في تقديم أو تأخير مخرج الصوت، وحاولت دراسة المماثلة بين الحركات بعضها بعضاً، والمماثلة بين الحركات وأشباه الحركات، وتبين لي أن للمماثلة والمخالفة أثراً في بناء الكلمة، وذلك من خلال قلب الحركة، وقلب شبه الحركة، إما للمماثلة وإما للمخالفة.

وخلصت الدراسة إلى تعليل بعض الصيغ كما في جموع التكسير حيث تبين أن الياء في مثل: سلاطين، ومفاتيح منقلبة عن ألف المفرد في هذه الصيغ وذلك لوجود عدد من الحركات المتماثلة في هذه الكلمة، ولوقوع النبر على الحركة الطويلة الأخيرة، وهي حركة المفرد، وهذا يوقع في اللبس بين المفرد والجمع فقلبت تحاشياً لذلك.

وتبين أن علة امتناع تصغير عجوز وما شاكلها على عجيوز ?ujau:z وهي ابتداء المقطع الأخير بحركة. وهذا البناء المقطعي مرفوض في العربية.

وأظهرت الدراسة أن الأصل في الفعل المضارع للمثل الآخر أن يقاس على المضارع الصحيح، وبذلك تحذف شبه الحركة لوقوعها بين حركتين متماثلتين أصلاً، أو لوقوعها بين حركتين متماثلتين بعد مرور إحداهما بمراحل المماثلة.

وانتهــت الدراسة إلى أن الحركة الطويلة تقصّر عندما لا يكون طولها مورفيمـــاً، أي لا تمـــثل كميتها دلالة صرفية، وليس الأمر ما ذهب إليه بعض العلماء بزعمهم، بقصر الحركة الطويلة عندما تكون متبوعة بصامت ساكن، وقد أسندت رأيي بالأدلة القرآنية والتراثية.

وتـبقى الدراسات الإنسانية قابلة للتطوير، وآراؤها ليست نهائية، وقد حاولـت أن يكـون هذا البحث امتداداً للمراحل السابقة، وليس تكراراً لتلك المراحل.



المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١- إبراهيم أنيس. **الأصوات اللغوية**، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩م.

٢- إبراهيم أنيس. **في اللهجات العربية**، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥م.

٣- أحمد مختار عمر. **البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب**، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٢م.

٤- أحمد مختار عمر. **دراسة الصوت اللغوي**، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١م.

٥- الأخفش الأوسط- سعيد بن مسعدة-. **معاني القرآن**، تحقيق فائز فارس، ط٢، الكويت، ١٩٨١م.

٦- أرسطو. **فن الشعر**، ترجمة إبراهيم حمادة، مكتبة الأنجلو المصرية، د. ت.

٧- الأزهري- أبو منصور محمد بن أحمد-. **تهذيب اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، الدار المصرية، القاهرة، ١٩٦٤م.

٨- الاستراباذي- رضي الدين محمد بن الحسن-. **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.

٩- إسماعيل عمايرة. **ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية**، ط٢، دار حنين، الأردن، ١٩٩٣م.

١٠- الأنباري- كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن . **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ١٩٨٢م.

١١- برسيل مالبرج. **علم الأصوات**، تعريب ودراسة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، مصر، ١٩٨٤م.

١٢- بروكلمان. **فقه اللغات السامية**، ترجمة رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، الرياض، ١٩٧٧م.

١٣- بسام بركة. **علم الأصوات العام- أصوات اللغة العربية**- الإنماء القومي، بيروت، ١٩٨٨م.

١٤- جان كانتينو. **دروس في علم أصوات العربية**،ترجمة صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، ١٩٦٦م.

١٥- ابن جني- أبو الفتح عثمان-. **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، ط٣، دار الكتاب العربي، لبنان، ١٩٨٦م.

١٦- ابن جني- أبو الفتح عثمان-. **سر صناعة الإعراب**، تحقيق حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.

١٧- ابن جني- أبو الفتح عثمان-. **المنصف**، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، مكتبة مصطفى الحلبي، مصر، ١٩٥٤م.

١٨- ابن خالويه- أبو عبد الله الحسين بن أحمد-. **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ١٩٧١م

١٩- الخليل بن أحمد الفراهيدي. **العين**، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم أنيس، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.

٢٠- داود عبده. **أبحاث في اللغة العربية**، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣م.

٢١- داود عبده. **دراسات في علم أصوات العربية**، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٧٠م.

٢٢- رمضان عبد التواب. **التطور اللغوي- مظاهره وعلله وقوانينه**- مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ت.

٢٣- سلمان العاني. **التشكيل الصوتي في اللغة العربية**، ترجمة ياسر الملاح، ط١، النادي الأدبي الثقافي، جدة، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٣م.

٢٤- سيبويه- أبو بشر عمرو بن عثمان-. **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، عالم الكتب، ١٩٨٣م.

٢٥- ابن سينا- أبو علي الحسين-. **رسالة أسباب حدوث الحروف**، تحقيق محمد الطيان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٣م.

٢٦- السيوطي- عبد الرحمن بن الكمال-. **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٨٥م.

٢٧- السيوطي- عبد الرحمن بن الكمال-. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، د. ت.

٢٨- شرف الدين علي الراجحي. **المبسط في علم الصرف**. دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩م.

٢٩- صلاح الدين حسنين. **المدخل إلى علم الأصوات- دراسة مقارنة**، ط ١، دار الاتحاد العربي للطباعة، ١٩٨١م.

٣٠- الصيمري- عبد الله بن علي بن اسحاق . **التبصرة والتذكرة**، تحقيق فتحي أحمد مصطفى، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.

٣١ الطيب البكوش. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط٢، المطبعة العربية، تونس، ١٩٨٧م.

٣٢- عباس حسن. النحو الوافي، ط٥، دار المعارف، مصر، ١٩٨٠م

٣٣ عبد الرحمن أيوب. أصوات اللغة، ط٢، مطبعة الكيلاني، مصر، ١٩٦٨م.

٣٤- عبد الرحمن أيوب. الكلام إنتاجه وتحليله، ط١، مطبعة جامعة الكويت، ١٩٨٤م.

٣٥- عبد الصبور شاهين. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٧م.

٣٦- عبد الصبور شاهين. في التطور اللغوي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٣٧- عبد الصبور شاهين. المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.

٣٨- عبد العليم إبراهيم. تيسير الإعلال والإبدال، مكتبة غريب، مصر، ١٩٦٩م.

٣٩- عبد الغفار حامد هلال. أصوات اللغة العربية، ط٢، القاهرة، ١٩٨٨م.

٤٠- عبد الله العلايلي. مقدمة لدرس لغة العرب، المطبعة العصرية، مصر، د. ت.

٤١- ابن عقيل- بهاء الدين عبد بن عقيل-. شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، د. ت.

٤٢ علي حلمي موسى. إحصائيات جذور معجم لسان العرب، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٢م.

٤٣- أبو عمر الداني- عثمان بن سعيد-. **المحكم في نقط المصاحف**، تحقيق عزة حسن، دمشق، ١٩٦٠م.

٤٤- العيني- بدر الدين محمود بن أحمد-. **شرح المراح في التصريف**، تحقيق عبد الستار جواد، د. ت.

٤٥- غالب المطلبي. **في الأصوات اللغوية- دراسة في أصوات المد العربية**، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٤م.

٤٦- الفارسي- أبو علي الحسن بن أحمد-. **الحجة في علل القراءات السبع**، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م.

٤٧- الفخر الرازي- فخر الدين الرازي-. **التفسير الكبير**، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

٤٨- الفراء- أبو زكريا يحيى بن زياد-. **معاني القرآن**، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م.

٤٩- فندريس. **اللغة**، تعريب عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، د. ت.

٥٠- كمال بشر. **دراسات في علم اللغة**، ط٩، دار المعارف، مصر، ١٩٨٦م.

٥١- كمال بشر. **علم اللغة العام- الأصوات**، ط٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م.

٥٢- ابن مالك- أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م.

٥٣- محمد الخولي. **الأصوات اللغوية**، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٧م.

٥٤- محمود السعران. **علم اللغة- مقدمة للقارئ العربي**، دار النهضة العربية، بيروت، د. ت.

٥٥- محيي الدين رمضان. **في صوتيات العربية**، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، د. ت.

٥٦- مكي بن أبي طالب. **الرعاية لتجويد القراءة**، تحقيق أحمد حسن فرحات، ط٢، دار عمار، عمان، ١٩٨٤م.

٥٧- مكي بن أبي طالب. **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.

٥٨- الميداني- أحمد بن محمد-. **نزهة الطرف في علم الصرف**، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، د.ت.

٥٩- ابن النديم. **الفهرست**، تحقيق رضا تجدد بن علي، مكتبة الأسدي، طهران، ١٩٧١م.

٦٠- هنري فليش. **العربية الفصحى- نحو بناء لغوي جديد**، تعريب عبد الصبور شاهين، ط٢، دار المشرق، بيروت، د. ت.

٦١- ابن يعيش- موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش-. **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٦٢- ابن يعيش- موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش-. **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٣م.

الدوريات:

١- أحمد الحمو. محاولة ألسنية في الإعلال، **مجلة عالم الفكر**، المجلد العشرون العدد الثالث، الكويت، ١٩٨٩م.

٢- إسماعيل عمايره. ظاهرة القلقلة في الأصوات الانفجارية.

٣- جعفر عبابنه. في حقيقة الإدغام، **أبحاث اليرموك**، المجلد الثالث، العدد الثاني، ١٩٨٥م.

٤- حسام النعيمي. التحول والثبات في أصوات العربية، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، المجلد السابع والثلاثون، الجزء الأول، ١٩٨٦م.

٥- خالد إسماعيل. ألف التفخيم في اللهجات العربية الحديثة في منطقة الجزيرة العربية، **مجلة كلية الآداب**، جامعة بغداد، العدد الخامس عشر، ١٩٧٢م.

٦- سمير استيتيه. الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، **مجلة البلقاء**، المجلد الثاني، العدد الأول، ١٩٩٢م.

٧- سمير استيتيه. ظاهرة الوضوح السمعي في الأصوات- جهاز مبتكر لقياسها، **أبحاث اليرموك**، المجلد السادس، العدد الأول، ١٩٨٨م.

٨- فوزي الشايب. تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، **حوليات كلية الآداب**، الحولية العاشرة، جامعة الكويت، ١٩٨٩م.

الرسائل الجامعية:

١- آمـنة بـن مالك. **مصطلحات الدراسة الصوتية في التراث العربي**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ١٩٨٧م.

٢- خلـدون الهيجاوي. **ظاهرة الوضوح السمعي في الأصوات اللغوية**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٢م.

٣- فـوزي الشايب. **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر، ١٩٨٣م.

٤- المهدي بورويه. **المصطلحات الصوتية عند النحاة واللغويين العرب**، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ١٩٨٩م.